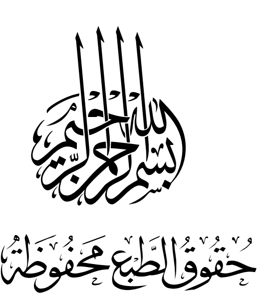


الأثر العقدي

في

الوقف والابتداء

الأثر العقدي
في
الوقف والابتداء



الدار العالمية
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م

رقم الإيداع: ٠٠٠٠٠٠/٢٠١٠م

الترقيم الدولي: I.S.B.N 978-977-6326-00-00

الموزعون المعتمدون في المملكة العربية السعودية
دار طيبة الخضراء - مكة المكرمة - هاتف ٠٥٠٤٥١٢٤٤٧
دار ابن الجوزي - الدمام - هاتف ٠٣٨٤٢٨١٤٦
دار التوبة - الرياض - هاتف ٠١٤٧٦٣٤٢١



الدار العالمية للنشر والتوزيع

ص.ب: ٦١٠ ر.ب: ٢١١١١-٣١ ش الصالحي-محطة مصر - الإسكندرية

محمول: ٠١٠٦٥٥٢١١٨ ٢+/ ت: ٤٩٧٠٣٧٠ ٢٠٣+/ تلفاكس: ٣٩٠٧٣٠٥ ٢٠٣+

E-mail: alamia_misr@hotmail.com

الأثر العقدي

في

الوقف والابتداء

تأليف

أبو عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش

المشرف على قسم القرآن وعلومه

بمركز الأول للتطوير التربوي بالرياض





مُقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الفرد الحي القيوم بديع السماوات والأرض، ليس له مثيل ولا شبيه، لا معقب لحكمه، ولا رادَّ لأمره، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

معرفة أصول العقيدة من أعظم الواجبات وآكدها، فهي أول ما يطالب به العبد يوم القيامة، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

ومعرفة التوحيد فطرة الله التي فطر الله الناس عليها، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

وقال ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء**» (رواه مسلم [٢١٠]).

وقد اعتنى العلماء عبر العصور ببيان أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، كالإمام أحمد ابن حنبل، وأبي جعفر الطحاوي، والبغوي، وابن تيمية، وغيرهم من أئمة السلف.

ومن خلال قراءتي على يد المشايخ، واطلاعي على كتب الوقف والابتداء لمست اهتمامًا خاصًا بالعقيدة، ما بين ظاهر للقراء، وما يخفى على البعض، لكنها متناثرة في ثنايا الكتب.

وقد أكرمني الله عَزَّوَجَلَّ بإخراج سلسلة كتب في مجال الوقف والابتداء وهي:

١- أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء.

٢- الوقف الاختياري.

٣- الوقف اللازم.

٤- الوقف على كلا وبلى.

ورغبت في جمع نخبة من الوقفات المتعلقة بالأثر العقدي، من هذه الكتب مع بعض الإضافات والتحريرات المساندة لإثراء الموضوع، مع اعتقادي أن الموضوع لازال يحتاج إلى استقصاء وتحرير.

أبرز مصادر التفسير:

١- الإمام الطبري ٣١٠ هـ من تفسير [جامع البيان في تأويل القرآن].

٢- الإمام البغوي ٥١٠ هـ من تفسير [معالم التنزيل].

٣- العلامة محمد بن عطية الأندلسى ٥٤١ هـ من تفسير [المحرر الوجيز].

٤- محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت٦٠٤هـ من[تفسير الفخر الرازي].

٥- الإمام القرطبي ٦٧١ هـ من تفسير [الجامع لأحكام القرآن].

٦- الإمام ابن تيمية ٧٢٨ هـ من كتاب [دقائق التفسير]

٧- العلامة ابن القيم ٧٥١ هـ من [بدائع الفوائد]، [زاد المعاد].

٨- الإمام ابن كثير ٧٧٤ هـ من [تفسير القرآن العظيم].

٩- الإمام الشوكاني ١٢٥٠هـ من تفسير [فتح القدير].

١٠- تفسير العلامة السعدي ١٣٧٦ هـ

١١- العلامة الشنقيطي ١٣٩٣هـ من [تفسير أضواء البيان].

١٢- العلامة ابن عثيمين ١٤٢١ هـ من [تفسير ابن عثيمين].

أبرز مصادر علم الوقف والابتداء:

ومن المصادر التي تم الرجوع إليها عند علماء الوقف والابتداء:

١- إيضاح الوقف والابتداء، للعلامة: أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي ت ٣٢٨ هـ.

٢- القطع والائتناف، للعلامة أبي جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ.

٣- المكتفى، للإمام أبي عمرو الداني ت٤٤٤ هـ

٤- علل الوقوف للعلامة، محمد بن طيفور السجاوندي، ت٥٦٠ هـ.

٥- المقصِد لتلخيص ما في المرشد، للشيخ/ زكريا الأنصاري ت: ٩٢٦ هـ

٦- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للشيخ/ أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني من علماء القرن الحادي عشر الهجري.

ومن المصادر التي استفدت منها لقاءات أجريتها مع ثلة من القراء المعاصرين، كالشيخ رزق خليل حبة، والدكتور عبد العزيز القارئ، والشيخ إبراهيم الأخضر، ... وغيرهم(١).

المصاحف التي تم الرجوع إليها:

١- مصحف المدينة المنورة، مجمع الملك فهد.

٢- مصحف الفتح، دار الفجر (دمشق).

٣- مصحف الحرمين، (الشمرلي) القاهرة.

٤- مصحف الأزهر الشريف، المطابع الأميرية.

---

(١) استمع لأصواتهم مع السلسلة الصوتية لزاد المقرئين الشريط الثالث والرابع، وانظر الكتاب: ص: [١٥١].

وقد قسمت فصول الكتاب إلى ستة فصول:

الأول- مقدمة عن الوقف والابتداء.

الثاني- أثر الوقف في تقرير عقيدة أهل السنة.

الثالث- الأثر العقدي في الوقف اللازم.

الرابع- الأثر العقدي في الوقف القبيح والتعسف.

الخامس- الأثر العقدي في الوقف على (كلا).

السادس- الأثر العقدي في الوقف على (بلى).

وهذا البحث يظهر بكل وضوح مدى عناية القراء، ومراجعو المصاحف بمسائل العقيدة، سواء بتقرير أصولها، من خلال بيان ما يصح من الوقف، أم بالذب عنها، من خلال التحذير من الوقفات المخلة، ودفع ما يتوهم فهمه من معنى غير مراد من خلال الوقف اللازم، وغيرها من الوقوف المختلفة.

أسأل الله الكريم الوهاب أن يتقبل منا، إنه هو السميع العليم، وأن يعفو عن زلاتنا، فإن أصبت فمن الله الكريم الوهاب، وإن أخطأت فمن نفسي المقصرة والشيطان، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحابته ومن استن بسنته إلى يوم الدين.

وكتبه

جمال بن إبراهيم القرش

الرياض ١/ ٣/ ١٤٣١هـ

فصول الكتاب

الفصل الأول- الوقف والابتداء، أهميته، تعريفه، أنواعه.

الفصل الثاني- أثر الوقف في تقرير عقيدة أهل السنة.

الفصل الثالث- الأثر العقدي في الوقف اللازم.

الفصل الرابع- الأثر العقدي في الوقف القبيح والتعسف.

الفصل الخامس- الأثر العقدي في الوقف على (كلا).

الفصل السادس- الأثر العقدي في الوقف على (بلى).

الفصل الأول

الوقف والابتداء، أهميته، تعريفه، أنواعه

ويشتمل على:

❁ مقدمة في معرفة الوقف والابتداء.

❁ التعريف بأهل السنة والجماعة.

❁ خصائص أهل السنة والجماعة.

مقدمة في معرفة الوقف والابتداء

١- أهمية علم الوقف والابتداء

سُئل الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن قوله: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤] فقال: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

قال ابنُ الجزري: ففي كلام عليٍّ رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته[١]، وقال في مقدمته:

وَبَــعْــدَ تَجْــوِيــدِكَ لِـلْـحُـرُوفِ لابُـــدَّ مِـــنْ مَـعْـرِفَـةِ الـوقُـوفِ

وقال ابن الأنباري: من تمامِ مَعرفةِ القرآن معرفةُ الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدلُّ دليل على وجوبِ تعلُّمِه وتعلِيمه. اهـ[٢].

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل معه ناقة:

أتبيعها بكذا فقال: «لا عَافَاكَ اللهُ»، فقال: لا تقل هكذا!، ولكن قل: «لا وَعَافَاكَ اللهُ»، فأنكر عليه لفظه، ولم يسأله عن نيته. اهـ[٣].

وقال النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد كره إبراهيم النخعي أن يقال: لا، وَالحمْدُ لله، ولم يكره: «نعم، والحمد لله»[٤].

---

(١) انظر: «النشر» ص [٢٢٥].

(٢) انظر: «منار الهدى» ص (٥ – ٦)، «هداية القارئ» ص [٣٦٥].

(٣) انظر: «القطع والائتناف» ص [٩٤]، و«المكتفى» ص [٥٨].

(٤) انظر: «القطع والائتناف» ص [٣١].

٢- تعريف الوقف والابتداء

تعريفه لغة: الكف والحبس.

اصطلاحًا: هو عبارة عن قطع الصوت عند آخر الكلمة زمنًا ما، فيتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.

أنواعه: المشهور منها ثلاثة:

(اختباري- اضطراري - اختياري).

الأول: الاختباري:

هو ما يطلب من القارئ بقصد الامتحان، كالمقطوع والموصول، والمحذوف من حروف المد، والتاءات المبسوطة.

حكمه: الجواز بشرط أن يبتدئ الواقف بما قبله مِمَّا يصلح الابتداء به.

الثاني: الاضطراري:

هو ما يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف، كـ (ضيق النَّفَس، أو العطاس، أو القيء، أو غلبه البكاء، أو النسيان).

حكمه: يجوز الوقف- وإن لم يتمَّ المعنى- وبعد ذهاب الضرورة التي ألجأته إلى الوقف، فليبتدئ مِمَّا قبلها، مِمَّا يصلح البدء به.

الثالث: الاختياري:

هو ما يقصده القارئ باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة في الوقف الاختباري أو الاضطراري، وهو المقصود في هذه الرسالة.

٣- أنواع الوقف الاختياري

النوع الأول- (الوقف التام):

تعريفه: هو الوقف على كلام تمَّ معناه، ولم يتعلق بما بعده لفظًا ولا معنىً.

حكمه: يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

رمزه: يرمز له بـ: «قلي».

مصطلح علماء الوقف:

ابن الأنباري: (الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده)، ويقصد به (التام والكافي)، لأنه لم يضع مصطلح الكافي ضمن أقسامه(١).

الداني، والنحاس: ما يحسن القطع عليه، والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده(٢).

السجاوندي: (ما يحسن الابتداء بما بعده)، ويدلل به على (التام والكافي) عبر عنه بالمطلق(٣).

الأنصاري: (ما يستغني عما بعده) وهويتفاوت عنده فالأعلى (تام) وما دونه (حسن) لكنه تام أيضًا(٤).

الأشموني: ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ولا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله لا لفظًا ولا معنى. (انظر: المنار: ص [٢٧]).

---

(١) «الإيضاح» ص [١٤٩].

(٢) انظر: «المكتفى» ص [١٤١].

(٣) انظر: «علل الوقوف» ص [١١٦].

(٤) انظر: «المقتصد» ص [١٨].

النوع الثاني- (الوقف الكافي):

تعريفه: هو الوقف على كلام أدى معنى صحيحًا، وتعلق بما بعده معنى.

حكمه: يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

رمزه: يرمز له بـ: ج، أو صلى

مصطلحات علماء الوقف:

ابن الأنباري: لم يضع مصطلح الكافي ضمن أقسامه، لكنه عبر عنه بالتام، إذا التام عنده مرتبة بين (التام والكافي)[١].

النحاس: كاف، وحسن[٢].

الداني: عبر عنه بالكافي: الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ[٣].

السجاوندي: عبر عنه بالمطلق، وهوما يحسن الابتداء بما بعده، ويدلل به على (التام والكافي) ويعبر عنه كذلك بالجائز وهو(ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين، لكنه أقل درجة من المطلق[٤].

الأنصاري: عبر عنه بالكافي وهو(ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أن له به تعلقًا معنويًا) وهودون التام والحسن، والصالح والمفهوم.

---

(١) انظر: «الإيضاح» ص [١٤٩].

(٢) انظر: «الإيضاح» ص [١٤٩].

(٣) انظر: «المكتفى» ص [١٤٣].

(٤) انظر: «علل الوقوف» ص [١٢٨].

فدون الكافي، والجائز ما خرج عن ذلك ولم يقبح(١).

الأشموني: عبر عنه بالكافي وهو (ما اتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظًا)، وعبر عنه كذلك بـ (الحسن) لكنه أقل درجة من الكافي، والصالح دونهم(٢).

النوع الثالث- (الوقف الحسن):

تعريفه: هو الوقف على كلام أدى معنى صحيحًا، وتعلق بما بعده لفظًا.

حكمه: يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء به إلا إذا كان على رأس آية لأن الوقف على رأس الآية سنة متبعة، ولو تعلق بما بعده لفظا.

رمزه: الأصل أنه لا يرمز له بعلامة وقف، ويرى بعض العلماء أن مصطلح (صلى)، رمز له باعتبار أولوية الوصل(٣).

مصطلحات علماء الوقف:

ابن الأنباري: حسـن(٤).

ابن النحاس: صالح(٥).

الداني: حسن، صالح، وقال: إذا لا يتمكن كل قارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كافٍ(٦).

---

(١) انظر: «المقصد» ص [٢٠].

(٢) انظر: «منار الهدى» ص [٢٧].

(٣) انظر: «فن الترتيل وعلومه» الشيخ أحمد الطويل (٢/ ٩٢٠).

(٤) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأنباري، ص [١٤٩].

(٥) انظر: «القطع» ص [١٩].

(٦) انظر: «الإيضاح» ص [١٥٠]، و«المكتفى» ص [١٤٥].

السجاوندي عبر عنه: بـ(المجوز لوجه) وهوما كان في الوصل أولى، ورمز له بـ (ز)، و(المرخص ضرورة)، وهوما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، وإلا لزمه الوصل بالعود، لأن ما بعده جملة مفهومة، وعبر عنه بـ(ص)(١).

الأنصاري: أقرب ما يكون للحسن (الجائز)(٢).

الأشموني: (أقرب ما يكون للحسن (الصالح) وعبر عنه بـ(الجائز)(٣).

---

(١) انظر: «علل الوقوف» (١/ ١٣٠-١٣١).

(٢) انظر: «المقصد» ص [٢٠].

(٣) انظر: «منار الهدى» ص [٢٧].

٤- حكم الوقف على رأس الآية

الوقف على رؤوس الآيات سنة متبعة، والدليل: ما ثبت متصل الإسناد إلى أم سلمة رضي الله عنها أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءةِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1]، وهذا أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي.

قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... إِلاَّ رُؤُوسَ الآيِ جَــوِّزْ فَـالْحَـسَـنْ

كالوقف على: ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾.

من قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[2].

[الماعون: ٤- ٥]

والوقف على: ﴿خُسْرٍ﴾.

من قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١- ٣].

---

(١) رواه أبو داود [٤٠٠١]، والترمذي [٢٩٢٧]. وصححه الألباني في «الإرواء» (٢/ ٦٠).

(٢) لا بأس في الوقف على رأس الآية والابتداء بما بعدها لكن بدون قطع.

٢- التعريف بأهل السنة والجماعة

التعريف بهم:

أهل السنة والجماعة: هم من كان على مثل ما كان عليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه، وهم المتمسكون بسنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم الصحابة، والتابعون، وأئمة الهدى المُتَّبِعون لَهُم، الذين استقاموا على الاتِّباع وابتعدوا عن الابتداع، وهم باقون منصورون إلى يوم القيامة.

تسميتهم: يسمون بـ:

١- **أهل السنة**: لاستمساكهم واتباعهم لسنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢- **الجماعة**: لأنهم الذين اجتمعوا على الحق، ولم يتفرقوا في الدين، واجتمعوا على أئمة الحق، ولم يخرجوا عليهم، واتبعوا ما أجمع عليه سلف الأمة(١).

٣- **الفرقة الناجية**: الناجية من الخلود في النار؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استثناها عندما ذكر الفرق، وقال: «كلها في النار إلا واحدة، أي ليست في النار، فعن عوف بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**افترقت اليهودُ على إحدى وسبعين فِرقةً فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقتِ النصارى على ثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعون فرقةً في النار وواحدة في الجنة، والذي نفسُ محمدٍ بيده لَتَفتَرِقَنَّ أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً، واحدةٌ في الجنة واثنتان وسبعون في النار**»، قيل: يا رسول الله! من هم؟ قال: «**الجماعة**» (رواه ابن ماجه [٣٩٩٢] وصححه الألباني)، وفي رواية الترمذي عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: قالوا: ومن هي يا رسول الله! قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**» (رواه الترمذي [٢٦٤١] وحسنه الألباني).

---

(١) «مجمل أصول أهل السنة» د. ناصر العقل، ص [٢].

٤- الطائفة المنصورة:

عن معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي قائمةً بأمر الله لا يضرُّهم من خذلهم أو خالفهُم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس**». (رواه البخاري [٦٨٨٢]، ومسلم [١٣٥]).

قال الحاكم: «لقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يُرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومَن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين واتبعوا آثار السلف من الماضين ومنعوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين» اهـ(١).

٥- أهل الحديث:

سُمُّوا أهل الحديث لاتباعهم الحق بدليله من الكتاب والسنة قال صلى الله عليه وسلم: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..**» (رواه البخاري [٦٨٨٢]، ورواه مسلم [١٩٢٠]).

قال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم.

قال القاضي عياض: أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث(٢) وقال علي بن المديني وابن المبارك: هم أصحاب الحديث(٣).

قال أبو نصر بن سلام البخاري الفقيه: ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناده(٤).

---

(١) «معرفة علوم الحديث» ص [٢].

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٣/ ٦٧).

(٣) رواه الترمذي عن شيخه البخاري عن ابن المديني عقب- ح [٢١٩٢].

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص [٣٥].

٣- من خصائص أهل السنة والجماعة

١- إخلاص الدين لله:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١١-١٢] إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الزمر: ١٤-١٥].

وقال النبي ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**» رواه البخاري [٩٩]، وقال النبي ﷺ: «**إن الله تعالى حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**» (رواه البخاري [٤٢٥]، ومسلم [٢٦٣]).

٢- لا يصرفون شيئًا من العبادات لغير الله:

لا يصرفون شيئًا من العبادات لغير الله، كالدعاء، والاستغاثة، والاستعانة، والنذر، والذبح، والتوكل، والخوف، والرجاء، وهو من الشرك الأكبر، سواء أكان المدعو ملكًا مُقرّبًا، أو نبيًّا مرسلًا، أو عبدًا صالحًا، أو غير ذلك، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وقال ﷺ: «**من لقي الله لايشرك به شيئًا دخل الجنة ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار**» (رواه مسلم [٩٣]).

٣- ينزهون الله عن كل ما لا يليق به:

ينزهون الله عن كل ما فيه مساواة بالمخلوقين، أو ليس فيه إجلال لله تعالى، أو نسب النعم إلى غير الله، وكل ما يوهم المشاركة في أسمائه وصفاته، أو تسخط على فعل الله، وكل ما كان ذريعة للشرك والغلو،، فله الوصف الأعلى في كل ما يوصف به، وأنّ له جميع صفات الجلال والكمال، قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

قال الإمام البغوي: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: الصفة العليا ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ قال ابن عباس: هي أنه ليس كمثله شيء. وقال قتادة: هي أنه لا إله إلا هو، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ في ملكه، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ في خلقه(١).

٤- الوسطية والاعتدال:

الوسطية بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والجفاء سواء، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقال الإمام البغوي: أي: عدلًا خيارًا، قال تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [القلم: ٢٨] أي: خيرهم وأعدلهم وخير الأشياء أوسطها، وقال الكلبي يعني أهل دين وسط بين الغلو والتقصير لأنهما مذمومان في الدين(٢).

قال العلامة الشنقيطي: خيارًا عدولًا، لأن الوسط الخيار العدول(٣).

---

(١) «تفسير البغوي» (٦/ ٢٥٦).

(٢) «تفسير البغوي» (١/ ١٥٧).

(٣) «أضواء البيان» (٣/ ٦٧).

٥- القدوة الصالحة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨١].

قال الإمام الطبري: ومن الخلق الذين خلقنا جماعة يهتدون بالحق وبالحق يقضُون ويُنصفون الناس(١).

قال ابن كثير ومن الأمم ﴿أُمَّةٌ﴾ قائمة بالحق، قولًا وعملًا ﴿يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ يقولونه ويدعون إليه ﴿وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ يعملون ويقضون. اهـ(٢).

قال الفضيل بن عياض: إن لله عبادًا يُحيي بِهِمُ العباد والبِلادَ وهم أصحاب السنة(٣).

٦- لا يتعصبون للأهواء:

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة:٤٨].

قال ابن كثير: وَلاَ تَتَّبِعْ آراءهم التي اصطلحوا عليها، وتركوا بسببها ما أنزل الله على رسوله؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ أي: لا تنصرف عن الحق الذي أمرك الله به إلى أهواء هؤلاء من الجهلة الأشقياء. اهـ(٤).

قيل لأبي بكر بن عياش: من السُّنِّيُّ؟ قال: الذي إذا ذُكِرَتِ الأهواء لم يتعصب لشيء منها(٥).

---

(١) «تفسير جامع البيان» (١٣/ ٢٨٥).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٥١٦).

(٣) «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٤).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ١٣٧).

(٥) «اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ٦٥) برقم [٥٣].

٧- يقدمون النقل على العقل:

يقدمون الرواية على الرأي، حيث يبدؤون بالشرع ثم يُخضِعون له العقل، فالعقل السليم يتفق مع نصوص الشرع الصحيحة.

قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: كل من اتبع ذوقًا أو وَجْدًا بغير هدى من الله سواء كان ذلك عن حب أو بغض، فليس لأحد أن يتبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه دينًا وينهى عما يبغضه ويذمه ويتخذ ذلك دينًا إلا بهدى من الله، وهو شريعة الله التي جعل عليها رسوله، ومن اتبع ما يهواه حبًّا وبغضًا بغير الشريعة فقد اتبع هواه بغير هدى من الله(١).

٨- تسليمهم المطلق للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

قال الفضيل بن عياض: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص ما كان لله، والصواب ما كان على السنة(٢).

---

(١) «الاستقامة» [٢٥٢].

(٢) «حلية الأولياء» (٨/ ٩٥).

٩- ينهون عن البدع وأهلها:

قال ﷺ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا، فهو رد**» (رواه مسلم [١٧١٨]).

وقال ﷺ: «**إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**» (رواه أبو داود [٤٦٠٧]، وصححه الألباني).

قال ابن مسعود رضي الله عنه: أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد ألا وإياكم والمحدثات فإن شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة، (رواه الطبراني في الكبير جـ[٩] ص[٩٦]).

وقالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ: «**من صنع أمرًا ليس على أمرنا فهو مردود**» (رواه أبو داود [٤٦٠٦] وصححه الألباني)(١).

قال ابن عثيمين: فمن تعبد بعبادة طولب بالدليل، لأن الأصل في العبادات الحظر والمنع، إلا إذا قام الدليل على مشروعيتها(٢).

١٠- يعظمون كتاب الله وسنته:

يقدمون كلام الله ويؤثرونه على كل كلام: لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا**﴾ [النساء:١٢٢] ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا**﴾ [النساء:٨٧]، ويتركون ما عارضه من كلام الخلق أيًا كانوا رؤساء أو علماء أو عبادًا، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد من الخلق مهما عظمت مكانته عملًا بقوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ**﴾ [النساء:٥٩](٣).

---

(١) «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» ص [٨٤].

(٢) «القول المفيد على كتاب التوحيد» [١٥٣].

(٣) «شرح العقيدة الواسطية» للفوزان [١٦٥].

١١- الغرباء إذا فسد الناس:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبى للغرباء**» (رواه مسلم [٢٣٢]).

قال ابن عباس: معناها فرح وقرة عين، وقال عكرمة: نِعْم ما لهم.

قال النووي: قال القاضي عياض: وظاهر الحديث العموم وأن الإسلام بدأ في آحاد من الناس وقلة ثم انتشر وظهر ثم سيلحقه النقص والإخلال حتى لا يبقى إلا في آحاد وقلة أيضًا كما بدأ.

وقال صلى الله عليه وسلم: «**طوبى للغرباء**»، فقيل: من الغرباء يا رسول الله؟ قال: «**ناس صالحون قليل في ناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم**» (رواه أحمد (٢/ ١٧٧)، وصححه الألباني في «الصحيحة» [١٦١٩]).

١٢- ينفون تأويل الجاهلين:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال الإمام مالك لما سُئل عن الاستواء: فقال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»(١).

عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾؟ كيف استوى، فأطرق مالك فأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى، كما وصف نفسه، ويقال (كيف)، و(كيف) عنه مرفوع، وما أراك إلا صاحب بدعة(٢).

(١) قال الذهبي: هذا ثابت عن مالك، «مختصر العلو» [١٤١]، «الأسماء والصفات» للبيهقي [٥١٥].

(٢) قال ابن حجر رحمه الله أخرجه البيهقي بسند جيد، «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٧).

١٣- يتبعون سبيل الأولين:

اتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار. واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**» (رواه أحمد (٤/ ١٢٦) وصححه الألباني).

فأقوال الصحابة حجة يجب اتباعها إذا لم يوجد نص عن النبي ﷺ .

قال شيخ الإسلام: فأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين. وهذا يتناول الأئمة الأربعة. وخص أبا بكر وعمر بالاقتداء بهما. ومرتبة المقتدَى به في أفعاله وفيما سنه للمسلمين: فوق سنة المتبَع فيما سنه فقط[١].

١٤- يجمعون كلمة المسلمين:

ولذلك سموا بـ«أهل الجماعة» والجماعة: ضد الفرقة، لأن التمسك بالكتاب والسنة يفيد الاجتماع والائتلاف.

قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قال ابن عباس: معناه تمسكوا بدين الله، وقال ابن مسعود: هو الجماعة، وقال: عليكم بالجماعة فإنها حبل الله الذي أمر الله به، وإن ما تكرهون في الجماعة والطاعة خيرٌ مما تحبون في الفرقة.

وقال مجاهد وعطاء: بعهد الله، وقال قتادة والسدي: هو القرآن.

وقال مقاتل بن حيان: بحبل الله: أي بأمر الله وطاعته[٢].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٠٠).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٢/ ٧٨).

١٥- ينبذون الخلاف والتفرق:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

قال الشنقيطي: أي إن هذه شريعتكم شريعة واحدة ودينكم دين واحد، وربكم واحد فلا تتفرقوا في الدين[١].

وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلاثًا، يَرْضى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا، وأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ؛ وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلاثًا: قيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وإِضَاعَةَ المَالِ**». (رواه مسلم [١٧١٥]).

وقال جعفر الصادق: كان أصحاب رسول الله ﷺ اثني عشر ألفًا.. ولم يُرَ فيهم قدري، ولا مرجئي، ولا حروري، ولا معتزلي، ولا صاحب رأي..[٢].

١٦- يحزن الناس لفراقهم:

قال أيوب السَختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إني أُخبَرُ بموت الرجل من أهل السنة فكأني أفقد بعض أعضائي.

وقال: إن الذين يتمنون موتَ أهل السنة يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله مُتِمّ نوره ولو كره الكافرون[٣].

(١) «أضواء البيان» (٧/ ٦١).

(٢) انظر: «الخصال» [٦٤٠].

(٣) رواه اللالكائي في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» [٣٤].

١٧- يترحَّم بعضُهم على بعض:

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠].

قال الإمام البغوي: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾ يعني التابعين وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة ثم ذكر أنهم يدعون لأنفسهم ولمن سبقهم بالإيمان والمغفرة ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا ﴾ غشًا وحسدًا وبُغضًا، للذين آمنوا، فمن كان في قلبه غِلّ على أحد من الصحابة ولم يترحم على جميعهم فإنه ليس ممن عناه الله بهذه الآية، لأن الله تعالى رتب المؤمنين على ثلاث منازل: المهاجرين، والأنصار، والتابعين الموصوفين بما ذكر الله، فمن لم يكن من التابعين بهذه الصفة كان خارجًا من أقسام المؤمنين[1].

١٨- يعتقدون كمال الدين وتمامه:

قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾ [المائدة: ٣].

وقد شهد للنبي ﷺ بالبلاغ أصحابُه في أكبر مجمع لهم يوم أن خطبهم في حجة الوداع خطبته البليغة....... قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت. فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: «**اللهم اشهد، اللهم اشهد، ثلاث مرات**» (رواه مسلم [١٢١٨]).

فمن اعتقد أن شيئًا من الدين - ولو صغيرًا - بقي ولم ينزله الله على نبيه، أو لم يبينه النبي ﷺ، فقد نسب النقص إلى هذا الدين، وخالف شهادة الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) «تفسير البغوي» (٨/ ٧٩).

١٩- يحبون آل بيت النبي ﷺ:

لقوله ﷺ: «**أذَكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي، أذَكِّرُكُم اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي**» (رواه مسلم [٢٤٠٨]).

ومن أَهل بيته أَزواجه رَضِيَ اللهُ عَنْهُنَّ وهن أُمهات المؤمنين بنص القرآن، ويرون أَن أَفضلهن خديجة بنت خويلد، وعائشة الصديقة بنت الصديق التي بَرأها الله في كتابه العزيز؛ فمن قذفها بما برأها الله منه فقد كفر، قال النبي ﷺ: «**فَضْلُ عائِشَةَ عَلَى النساءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطعام**» (رواه البخاري [٣٤١١]، ومسلم [٢٤٣١]).

الفَصْلُ الثَّانِي

أثر الوقف في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة

ويشتمل على مسائل:

١- الرد على القدرية في باب الإيمان بالقضاء والقدر.

٢- تفويض الكيفية في الأسماء والصفات.

٣- إثبات علو الله جَلَّ وَعَلَا واستوائه على عرشه.

٤- تقرير فضل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٥- تنزيه الأنبياء عن ما لا يليق بهم.

٦- سد منافذ المعتزلة والجهمية.

٧- تقرير العبودية لله وحده لا شريك له.

٨- إثبات تسمية الله نفسه (شيئًا).

١- الرد على القدرية في باب الإيمان بالقضاء والقدر

الوقف على: «وَيَخْتَارُ»:

قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ۝٦٧ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [القصص: ٦٧-٦٨].

اختلف أهل التأويل في المراد بـ ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

المشهور فيها قولان:

القول الأول: أن الاختيار لله لا كما يشاء الناس لأنه أعلم من الذي يصلح لها، أي: وربك يخلق ما يشاء من خلقه ويختار منهم من يشاء لطاعته، ولنبوته، وأنصار دينه[(١)].

وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ﴾[(٢)].

القول الثاني: أن الاختيار يكون في الذي كان لهم فيه الخيرة، و تكون «مَا» في موضع نصب بـ ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف عند قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ ثم يقول: ﴿وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[(٣)].

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ فيه أوجهٌ:

أحدها- أن ﴿مَا﴾ نافيةٌ فالوقفُ على ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

والثاني- ﴿مَا﴾ مصدريةٌ أي: يختار اختيارَهم، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي: مُختارهم.

---

(١) انظر: «بدائع التفسير» [٣٥٣]، و«تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٢٥١)، و«القطع» [٣٩٠].

(٢) انظر: «القطع» [٣٩٠]، و«المكتفى» [٤٣٩]، و«علل الوقوف» (٢/ ٧٨٢).

(٣) انظر: «تفسير جامع البيان» (٦/ ٢١٢). «المكتفى» [٤٣٩].

الثالث- أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما كان لهم الخيرةُ فيه كقولِه: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى:٤٣] أي: منه.

وجَوَّزَ ابنُ عطية أَنْ تكونَ ﴿ كَانَ ﴾ تامةً و﴿ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ.

و لم يَزَلِ الناسُ يقولون: إن الوقفَ على « يختار »، والابتداءَ بـ﴿ مَا ﴾ على أنها نافيةٌ هو مذهب أهل السنة.

ونُقِل ذلك عن جماعةٍ كأبي جعفرٍ وغيرِه، وأنَّ كونَها موصولةً متصلةً بـ«يختار» غيرَ موقوفٍ عليه مذهبُ المعتزلة.

وهذا الزمخشريُّ قد قَّررَ كونَها نافيةً، وحَصَّل غرضَه في كلامِه، وهو موافقٌ لكلامِ أهل السنة ظاهرًا، وإنْ كان لا يريده.

وهذا الطبريُّ مِنْ كبار أهل السنة مَنَعَ أَنْ تكونَ ﴿ مَا ﴾ نافيةً قال: لئلا يكون المعنى: أنَّه لم تكنْ لهم الخيرةُ فيما مضى، وهي لهم فيما يُستقبل، وأيضًا فلم يتقدَّمْ نفيٌ. وهذا الذي قاله ابنُ جريرٍ مَرْوِيٌّ عن ابن عباس.

وقال بعضُهم: ويختار لهم ما يشاء من الرسلِ، فـ﴿ مَا ﴾ على هذا واقعةٌ على العقلاء. اهـ(١).

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري ت ٣٢٨: الوقف على ﴿ وَيَخْتَارُ ﴾ تام إن كانت ﴿ مَا ﴾ جحدًا يراد بها: ليس لهم الخيرة، أي: ليس لهم أن يختاروا.

وإن كانت ﴿ مَا ﴾ في موضع نصب بـ«يختار» لم يحسن الوقف على ﴿ وَيَخْتَارُ ﴾ من أجل أن المعنى: ويختار الذي كان لهم الخيرة، أي: كان لهم خيرته(٢).

---

(١) «الدر المصون في علم الكتاب المكنون سورة القصص» آية [٦٨] باختصار.

(٢) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص: [٤٣٢]، ط. دار الحديث، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني.

قال النحاس [ت ٣٣٨ هـ]: الوقف على ﴿وَيَخۡتَارُ﴾ أكثر أصحاب التمام، وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، رواه نافع، ويعقوب وأحمد بن موسى ومحمد بن عيسى وأحمد بن جعفر، وأبو حاتم، ونصير، ثم ابتدأ: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ أي: لم تكن لهم الخيرة[(١)].

قال الداني [ت٤٤٤ هـ]: تام إذا جعلت ﴿مَا﴾ حجدًا، فإن جعلت ﴿...مَا...﴾ بمعنى الذي فالوقف على ﴿...ٱلۡخِيَرَةُ...﴾ وهو تام في كلا الوجهين[(٢)].

قال السجاوندي [ت٥٦٠ هـ]: مطلق، ومن وصل على معنى: ويختار ما كان لهم فيه الخيرة فقد أبعد بل ﴿مَا﴾ لنفي اختيار الخلق تقريرًا لا اختيار الحق تعالى[(٣)].

قال زكريا الأنصاري [ت٩٢٦ هـ]: تام: إن جعل ﴿مَا﴾ التي بعدها نافية، فإن جعلت مصدرية، أي: يختار اختيارهم[(٤)].

قال الأشموني [ت١١١ هـ]: ﴿وَيَخۡتَارُ﴾ تام: على أنَّ ﴿مَا﴾ التي بعده نافية لنفي اختيار اختِيار الخلق لا اختيار الحق أي ليس لهم أن يختاروا بل الخيرة لله تعالى في أفعاله وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها ليس لأحد من خلقه أن يختار عليه.

قال أبو الحسن الشاذلي: فِرَّ من مختاراتك كلها إلى الله تعالى، فإنَّ من اختار شيئًا لا يدري أيصل إليه أم لا، وإذا وصل إليه فلا يدري أيدوم له ذلك أم لا، وإذا دام إلى آخر عمره فلا يدري أفيه خير أم لا، فالخيرة فيما اختاره الله تعالى.

---

(١) انظر: «القطع» [٣٩٠].

(٢) انظر: «المكتفى» [٤٣٩].

(٣) انظر: «العلل» (٢/ ٧٨٢).

(٤) انظر: «المقصد» [٥٨٧].

والوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة، والطبري من أهل السنة منع أن تكون ﴿مَا﴾ نافية قال: لئلا يكون المعنى أنَّه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل.

وهذا الذي قاله ابن جرير مروي عن ابن عباس، وليس بوقف إن جعلت ﴿مَا﴾ موصولة في محل نصب والعائد محذوف أي ما كان لهم الخيرة فيه، ويكون «يختار» عاملًا فيها، وكذا إن جعلت ﴿مَا﴾ مصدرية أي يختار اختيارهم(١).

الراجح في المسألة:

الراجح الرأي الأول: وهو أن تكون ﴿مَا﴾ نافية، وهو قول جمهور المفسرين والقراء، واختيار عموم المصاحف حيث أشارت بالرمز (قلي).

قال المهدوي: وهو أشبه بمذهب أهل السنة و﴿مَا﴾ من قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ نفي عام لجميع الأشياء أن يكون للعبد فيها شيء سوى اكتسابه بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ اهـ(٢).

وقال الإمام ابن كثير: يخبر تعالى أنه المنفرد بالخلق والاختيار، وأنه ليس له في ذلك منازع ولا معقب، فقال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ أي: ما يشاء، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فالأمور كلها خيرها وشرها بيده، ومرجعها إليه.

وقوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ نفي على أصح القولين، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب:٣٦].

واختار ابن جرير أن ﴿مَا﴾ هاهنا بمعنى: (الذي)، تقديره: ويختار الذي لهم فيه خيرة. وقد احتج بهذا المسلك طائفة المعتزلة على وجوب مراعاة الأصلح، والصحيح

(١) انظر: «الأشموني» [٥٨٧].

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣/ ٣٠٥).

أنها نافية، كما نقله ابن أبي حاتم، عن ابن عباس وغيره أيضًا، فإن المقام في بيان انفراده تعالى بالخلق والتقدير والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك؛ ولهذا قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: من الأصنام والأنداد، التي لا تخلق ولا تختار شيئًا» اهـ[1].

قال القرطبي: «قال علي بن سليمان: هذا وقف التمام، ولا يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ في موضع نصب بـ«يَخْتَارُ» لأنها لو كانت في موضع نصب لم يعد عليها شيء، قال وفي هذا رد على القدرية» اهـ[2].

قال الشوكاني: «قال الزجاج: الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام على أن ما نافية، قال: ويجوز أن تكون ما في موضع نصب بيختار».

والمعنى: ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة، والصحيح الأول لإجماعهم على الوقف.

وقال ابن جرير: إن تقدير الآية: ويختار لولايته الخيرة من خلقه، وهذا في غاية من الضعف.

وجوز ابن عطية أن تكون كان تامة ويكون لهم الخيرة جملة مستأنفة، وهذا أيضًا بعيد جدًا.

وقيل إن ﴿مَا﴾ مصدرية: أي: يختار اختيارهم، والمصدر واقع موقع المفعول به، أي: ويختار مختارهم، وهذا كالتفسير لكلام ابن جرير.

والراجح أول هذه التفاسير» اهـ[3].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٢٥١).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣/ ٣٠٥).

(٣) «فتح القدير» (٤/ ٢٦٠).

رموز المصاحف:

أشارت عموم المصاحف، كالشمرلي (مصر)، والمدينة، ودمشق (قلى) والباكستاني (ط) إشارة إلى أولوية الوقف مع جواز الوصل، وهو ما يؤيد الرأي الأول.

كلام نفيس للإمام ابن القيم

قال ابن القيم بعد أن ذكر رأي العلماء في الآية: وأصحُّ القولين أن الوقف التام على قوله: «وَيَخْتَارُ» ويكون ﴿مَاكَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ نفيًا، أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل هو إلى الخالق وحده، فكما أنه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سواه، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره، وَمَحَالِّ رضاه، وما يصلُح للاختيار مما لا يصلح له، وغيرُه لا يُشاركه في ذلك بوجه.

وذهب بعض مَنْ لا تحقيق عنده، ولا تحصيل إلى أن ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ موصولة، وهي مفعول ﴿وَيَخْتَارُ﴾ أي: ويختار الذي لهم الخيرة، وهذا باطل من وجوه:

أحدُها- أن الصلة حينئذٍ تخلو من العائد، لأن ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾ مرفوع بأنه اسم ﴿كَانَ﴾ والخبر ﴿لَهُمُ﴾، فيصير المعنى: ويختار الأمر الذي كان الخيرةُ لهم، وهذا التركيبُ محال من القول. فإنْ قيل: يمكن تصحيحُه بأن يكون العائد محذوفًا، ويكون التقدير: ويختار الذي كان لهم الخِيرةُ فيه، أي: ويختار الأمرَ الذي كان لهم الخِيرةُ في اختياره.

قيل: هذا يفسُد من وجه آخر، وهو أن هذا ليس من المواضع التي يجوز فيها حذف العائد، فإنه إنما يحذف مجرورًا إذا جُرَّ بحرف جُرَّ الموصولُ بمثله مع اتحاد المعنى، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، ونظائره، ولا يجوز أن يقال: جاءني الذي مررتُ، ورأيت الذي رغبتُ، ونحوه.

الثّاني- أنه لو أُريد هذا المعنى لنصب: ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾ وشُغِلَ فعل الصلة بضمير يعود على الموصول، فكأنه يقول: ويختارُ ما كان لهم الخيرة، أي: الذي كان هو عينَ الخيرة لهم، وهذا لم يقرأْ به أحد البتَّة، مع أنه كان وجه الكلام على هذا التقدير.

الثّالث- أن الله سبحانه يَحكي عن الكفار اقتراحَهم في الاختيار، وإرادتهم أن تكون الخيرةُ لهم، ثم ينفي هذا سبحانه عنهم، ويبين تفرُّدَه هو بالاختيار، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣١- ٣٢].

فأنكر عليهم سبحانَه تخيُّرَهم عليه، وأخبر أن ذلك ليس إليهم، بل إلى الذي قَسَمَ بينهم معايشَهم المتضمنةَ لأرزاقهم وَمُدَدِ آجالهم، وكذلك هو الذي يَقسِم فضله بين أهل الفضل على حسب علمه بمواقع الاختيار، ومن يصلُح له ممن لا يصلُح، وهو الذي رفع بعضهم فوق بعض درجات، وقسم بينهم معايشهم، ودرجات التفضيل، فهو القاسم ذلك وحده لا غيره.

وهكذا هذه الآية بيّن فيها انفراده بالخلق والاختيار، وأنه سبحانَه أعلمُ بمواقع اختياره اهـ[١].

(١) «زاد المعاد في هدى خير العباد» (١/ ٣٩).

٢- تفويض الكيفية في الأسماء والصفات

الوقف على: لفظ الجلالة: «اللَّهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

اختلف المفسرون في المراد بـ«التأويل»، و المشهور فيه قولان:

القول الأول- أن يراد بالتأويل ما تؤول إليه حقائق الأخبار، ومنها العلم بالكيفيات، كتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار، كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: ما يعلم كنهه وحقيقته وما يؤول إليه إلا الله[(١)].

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ويبتدأ بـ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[(٢)].

القول الثاني- أن يراد بالتأويل: التفسير والبيان والتعبير عن الشيء فالوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه كقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٣٦] أي: نبئنا بتفسيره، وعن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله[(٣)].

---

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٦: ١٢)، و«فيض القدير» (١/ ٤٧٣)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٩).

(٢) انظر: «علل الوقوف» (١/ ٣٦٣).

(٣) «الرسالة التدمرية» (١/ ٣٩)، و«تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٦: ١٢).

وفي السنة دعاء النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**» (رواه أحمد (١/ ٢٦٦) وصححه الألباني).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾، ويبتدأ بـ ﴿**يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ**﴾.

حدثني الدكتور عبد العزيز القارئ، قال: عندما كانت لجنة مصحف المدينة النبوية تراجع وقوف المصحف، جرى بحثٌ علميٌّ نفيسٌ طويلٌ، استغرقَ أيامًا، في هذه الآية، فسائر المصاحف تضع هنا رمز الوقف اللازم.

ورأينا أنَّ هذا الرمز يترتب عليه إبطالُ أحدِ القولين في التفسير، أو في المعنى، بينما هما وجهان صحيحان معتبران:

القول الأول- أن التأويل لا يعلمه إلا الله.

القول الثاني- أنهم يعلمون التأويل.

فعلى القول الأول يختلف معنى التأويل عنه في القول الثاني.

فالتأويل الذي يعلمُه «الرَّاسِخُونَ» هو ما خفي من معاني القرآن، وكان يحتاج إلى استنباط لا يقدر عليه إلا خواصُّ العلماء.

ولذلك كان ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما وهو من أخصِّ خواصِّ العلماء، وأعلم الناس بالتفسير؛ كان يصل هذه الآية ويقول: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله.

أمَّا التأويل الذي لا يعلمه أحدٌ ولا يعلمُه إلا الله فله معنى آخر، وهو معرفة كلِّ الأشياء وحقائقها المغيبة عن الإنسان مثل: حقائق ما أخبر عنه في القرآن من أحوال يوم القيامة، ومن أشياء يوم القيامة، وحقائق الصفات ونحو ذلك، هذا لا يعلمه إلا الله.

فإذا وصل فعلى المعنى الأول، أو على القول الأول.

وإذا وقف فعلى القول الثاني، فوجدنا أن رمز الوقف اللازم يصير فيه تحكم وإبطال لأحد القولين وكلا القولين صحيحان.

لذلك اختارت اللجنة ألا تجعل الوقف هنا أو لا ترمز هنا إلى الوقف اللازم، بل وضعت (قلي) اهـ[١].

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام: لمن زعم أن الراسخين فى العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم.

وعن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به...، فعلى مذهب مجاهد ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مرفوعان على النسق على «الله».

والوقف على ﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ حسن غير تام، لأن قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حال من الراسخين، كأن قال: قائلين آمنا به.

ومن قال: الراسخون في العلم لم يعلموا تأويله، رفع الراسخين بما عاد عليهم من ذكرهم، وذكرهم في ﴿يَقُولُونَ﴾، ولا يتم الوقف على ﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ من هذا المذهب، ولا يحسن لأن الراسخين مرفوعان بما عاد من ﴿يَقُولُونَ﴾ ولا يحسن الوقف على المرفوع دون الرافع.

(١) لقاء خاص مع فضيلته، وانظر: «التقرير العلمي لمصحف المدينة المنورة» (٥٠ - ٥١)، وللاستماع إلى اللقاء يراجع «السلسلة الصوتية لكتاب زاد المقرئين».

وفي قراءة ابن مسعود لمذهب العامة: «إن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون».

وفي قراءة أبي (ويقول الراسخون في العلم)[١].

قال أبو عمرو الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الوقف تام: على قول من زعم أن الراسخين فى العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنَّحويين، وفى قراءة ابن عباس رضي الله عنهما تصديق لذلك «ويقول الراسخون».

وعن طاووس عن أبيه قال: ذكر لابن عباس رضي الله عنهما الخوارج، وما كان يصيبهم عند قراءة القرءان، فقال: يؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه، وقرأ ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾.

وعن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به....، وقال بذلك أيضًا جماعة من أهل العلم، فعلى هذا يكون الوقف على قوله ﴿ ... وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ... ﴾ لأن الراسخين نسق على اسم الله عَزَّوَجَلَّ[٢].

قال السجاوندي: وقف لازم في مذهب أهل السنة والجماعة، لأنه لو وصل فُهِمَ أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه- كما يعمله الله- [وهذا ليس بصحيح]، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ مبتدأ ثناء من الله عليهم بالإيمان على التسليم بأن الكل من عند الله.

---

(١) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص (٢٩٢، ٢٩٣).

(٢) «المكتفى» ص (١٩٥- ١٩٦).

ومن جعل المتشابه غير صفات الله تعالى ذاتًا وفعلًا، من الأحكام التي يدخلها القياس، والتأويل بالرأي، وجعل المحكمات الأصول المنصوص عليها المجمع عليها، فعطف قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على اسم الله، وجعل ﴿يَقُولُونَ﴾ حالًا لهم، ساغ له أن لا يقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

لكن الأصوب الأحق الوقف، لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، كما على «لا إله إلا اللهُ»(١).

قال الأنصاري: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾:

تام: على قول الأكثر أن الراسخين لم يعلموا تأويل المتشابه.

وليس بوقف: على قول غيرهم أن الراسخين يعلمون تأويله(٢).

قال الأشموني: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وقف السلف، وهو أسلم، لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلاَّ بدليل منفصل، ووقف الخلف على العلم، ومذهبهم أعلم، أي أحوج إلى مزيد علم، لأنهم أيدوا بنور من الله لتأويل المتشابه بما يليق بجلاله، والتأويل المعين لا يتعين لأنَّ من المتشابه ما يمكن الوقوف عليه ومنه ما لا يمكن وبين الوقفين تضاد ومراقبة، فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، وقد قال بكل منهما طائفة من المفسرين واختاره العز بن عبد السلام.

وقد روى ابن عباس أنَّ النبي ﷺ وقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود وغيره أي أنَّ الله استأثر بعلم المتشابه كنزول عيسى ابن مريم وقيام الساعة والمدة التي بيننا وبين قيامها.

(١) انظر: «علل الوقوف» (١/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «المقصد» [١٥٥].

وليس بوقف لمن عطف «الراسخون» على الجلالة، أي: ويعلم الراسخون تأويل المتشابه أيضًا ويكون قوله ﴿يَقُولُونَ﴾ جملة في موضع الحال من الراسخون أي قائلين آمنا به وقيل: لا يعلم جميع المتشابه إلاَّ الله تعالى، وإن كان الله قد أطْلعَ نبيَّه ﷺ على بعضه، وأهَّل قومًا من أمته لتأويل بعضه، وفي المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولًا وهذا تقريب للكلام على هذا المبحث البعيد المرام الذي تزاحمت عليه أفهام الأعلام.

وقال السجستاني: الراسخون غير عالمين بتأويله واحتج بأن ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ في موضع «وأما» وهي لا تكاد تجيء في القرآن حتى تثنى وتثلث كقوله: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾ ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ وهنا قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ولم يقل بعده: وأما، ففيه دليل على أنَّ قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مستأنف منقطع عن الكلام قبله.

وقال أبو بكر: وهذا غلط لأنَّه لو كان المعنى وأما الراسخون في العلم فيقولون لم يجز أن تحذف أما والفاء لأنَّهما ليستا مما يضمر(١).

الراجح في المسألة:

القولان معتبران وصحيحان، وأكثر أهل العلم من المفسرين والنحويين والقراء، وأهل الوقف على الرأي الأول، وعموم المصاحف كذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وهذا هو المأثور عن أبيٍّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم(٢).

---

(١) انظر: «منار الهدى» [١٥٤].

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١/ ٢٩).

قال الشوكاني: «الذي عليه الأكثر أنه مقطوع عما قبله، وأن الكلام تم عند قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وأبي الشعثاء وأبي نهيك وغيرهم، وهو مذهب الكسائي والفراء والأخفش وأبي عبيد وحكاه ابن جرير الطبري عن مالك واختاره وحكاه الخطابي عن ابن مسعود وأبي بن كعب»[١].

وقال ابن عثيمين: الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ عليه أكثر السلف، وعلى هذا، فالمراد بالمتشابه المتشابه المطلق الذي لا يعلمه إلا الله، وذلك مثل كيفية وحقائق صفات الله، وحقائق ما أخبر الله به من نعيم الجنة وعذاب النار، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ في نعيم الجنة: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٌ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة: ١٧]، أي: لا تعلم حقائق ذلك[٢].

رموز المصاحف: أشار مصحف الشمرلي بـ(الديار المصرية)، والباكستاني بالرمز (مـ) والمدينة، ودمشق (قلى)، وكلا الرمزين (مـ، وقلي) يؤيد الرأي الأول إلا أن الرمز (قلي) فيه سعة حيث يقبل الوصل على معنى التفسير، مع تغليب الأول، الذي هو بمعنى حقائق الأشياء.

---

(١) «فيض القدير» (١/ ٤٧٣).

(٢) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (٢/ ١٩٦).

كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهذا هو المأثور عن أبيٍّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم.

ورُوي عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه:

- تفسير تعرفه العرب من كلامها.

- وتفسير لا يعذر أحد بجهالته.

- وتفسير تعلمه العلماء.

- وتفسير لا يعلمه إلا الله، مَن ادعى علمه فهو كاذب.

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن التأويل يأتي على معان:

١- يأتي بمعنى: التفسير، وهذا الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله- من المصنفين في التفسير- واختلف علماء التأويل، ومجاهد إمام المفسرين قال الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره.

٢- يأتي بمعنى: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون: من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك كما قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته

قال: ﴿يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَـٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف:١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

٣- يأتي بمعنى: تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه أو تعرف علته أو دليله، وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود في الخارج ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي**») يتأول القرآن (متفق عليه) يعنى قوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُ﴾ وقول سفيان بن عيينة: السنة هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر والكلام خبر وأمر[١].

(١) «الرسالة التدمرية» (١/ ٣٩).

٣- إثبات علو الله جَلَّ وَعَلَا

الوقف على: «السَّمَوَاتِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٣].

اختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾.

المشهور فيها أربعة أقوال:

القول الأول- أن المعنى: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض، لأنه جَلَّ وَعَلَا هو المعبود وحده بحق في الأرض والسماء، وهذا المعنى يبينه ويشهد له قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وعلى هذا فجملة ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ حال، أو خبر، وهذا المعنى يبينه[(١)].

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على ﴿ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ ويبتدأ بـ ﴿ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴾[(٢)].

القول الثاني- أن المعنى: وهو الله يعلم سركم في السماوات وفي الأرض، ويبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ الآية [الفرقان: ٦]،: باعتبار أن قوله: ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنعام: ٣]، يتعلق بقوله: ﴿ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ ﴾.

(١) هو قول القرطبي، وابن كثير، والشنقيطي، وابن الأنباري، وغيرهم انظر: «الجامع لأحكام القرآن»، (٦/ ٣٩٠)، «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٤٠). «أضواء البيان» (٧/ ٤).

(٢) قال الإمام الداني ت [٤٤٤] هـ: وقيل المعنى: وهو المعبود في السموات والأرض، وقال زكريا الأنصاري: الوقف حسن، وقال الأشموني: حسن على هذا التوجيه، «المكتفى» [٢٧٣]، «منار الهدى» [٢٦٥].

قال النحاس: وهذا القول من أحسن ما قيل في الآية(١).

وعلى هذا التأويل: يوقف على ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ ﴾ ويبتدأ ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ... ﴾ إلى قوله: ﴿ ...وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾(٢).

القول الثالث- أن المعنى: هو الله الذي هو في السماوات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم في الأرض، فهو جَلَّوَعَلَا مستوٍ على عرشه فوق جميع خلقه، مع أنه يعلم سر أهل الأرض وجهرهم لا يخفى عليه شيء من ذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ الآية [الملك: ١٦-١٧]، وقوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، مع قوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤](٣).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ويبتدأ ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإن قيل فما تقولون في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾؟

قيل له: إن بعض القراء يجعل الوقف ﴿ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ثم يتبدى ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ يعلم سركم وجهركم وكيف ما كان(٥).

---

(١) نقله عنه القرطبي، انظر: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٤).

(٢) قال الإمام الداني: قال قائل: تام، «المكتفى» [٢٧٣]، وقال الأشموني: حسن على هذاالتوجيه، «منار الهدى» [٢٦٥].

(٣) وهو اختيار الطبري، انظر: «جامع البيان» (١١/ ٢٦١)، «أضواء البيان» (٧/ ٤).

(٤) قال النحاس: وقال أبي: وقف كاف، «القطع» [٣٠٣].

(٥) انظر كلامًا مطولًا لشيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٢٣٦: ٢٣٨).

القول الرابع- أن المعنى على التقديم والتأخير: أي وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

وعلى هذا التأويل: فالتمام على آخر الآية[(١)].

رأي أهل الوقف:

راجع ما كتبته في الحاشية عند كل قول من الأقوال.

الراجح في المسألة:

الراجح القول الأول، مع احتمالية الأوجه الأخرى، فلكل وجه مصدق وشاهد من القرآن الكريم كما ذكرت سابقًا، وهو قول جمهور المفسرين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فَسَّرَهُ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ كَالْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ المَعْبُودُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ[(٢)].

قال ابن كثير: أصح الأقوال أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض، أي: يعبده ويوحده ويقر له بالإلهية مَن في السموات ومَن في الأرض، ويسمونه الله، ويدعونه رَغَبًا ورَهَبًا، إلا من كفر من الجن والإنس[(٣)].

قال القرطبي: والأول أسلم وأبعد من الإشكال[(٤)].

---

(١) وهو قول ابن الأنباري، أخرجه ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤)، وقال الإمام الداني ت [٤٤٤] هـ: والتمام عندي آخر الآية، «المكتفى» [٢٧٣].

(٢) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» [٢٤٤].

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٤٠).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ٣٩٠)، و«تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٤٠).

وقال الشنقيطي: القول الأول أظهر الأقوال[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: للأوجه الثلاثة الأولى: إن لكل وجه منها مصداقًا لها من القرآن الكريم[٢].

رموز المصاحف: عموم المصاحف لم تشر بعلامة وقف على (السموات) إشارة إلى أولوية الوجه الأول.

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٤).

(٢) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٤).

٤- تقرير فضل أبي بكر الصديق

الوقف على: «عَلَيْهِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا...﴾ [التوبة: ٤٠].

في هاء ﴿عَلَيْهِ﴾ ثلاثة أوجه:

القول الأول- أنها ترجع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويؤيد كون الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الضمير في ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ لأنه المؤيد بهذه الجنود التي هي الملائكة كما كان في يوم بدر(١).

وعلى هذا التأويل: فلا وقف على ﴿عَلَيْهِ﴾ لتعلقه بما بعده، فالكلام مازال متصلًا بشأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

القول الثاني- أنها ترجع إلى أبي بكر، واحتج مَنْ نصر هذا القول بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مطمئنا لم تزل معه السكينة.

قال العلامة ابن عطية: قال حبيب بن أبي ثابت الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ عائد على أبي بكر لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يزل ساكن النفس ثقة بالله عَزَّ وَجَلَّ، قال القاضي أبو محمد: وهذا قول مَنْ لم يَرَ السكينة إلا سكون النفس والجأش(٢).

---

(١) «فتح القدير» (٢/ ٥٢٦).

(٢) «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٠).

قال الشوكاني: أخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في الدلائل وابن عساكر في تاريخه عن ابن عباس في قوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ قال: على أبي بكر لأن النبي ﷺ لم تزل معه السكينة[1].

وعلى هذا التأويل: يوقف على﴿عَلَيۡهِ﴾ لعدم تعلقه بما بعده، حيث الانتقال من كلام أبي بكر، ثم انتقل إلى النبي ﷺ.

القول الثالث- أن الهاء ها هنا في معنى تثنية والتقدير: فأنزل الله سكينته عليهما فاكتفى بإعادة الذكر على أحدهما من إعادته عليهما، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢] أي: يرضوهما، ذكره ابن الانباري[2].

قال أبو حيان الأندلسي: الضمير في عليه عائد على صاحبه، قاله حبيب بن أبي ثابت، أو على الرسول قاله الجمهور، أو عليهما. وأفرده لتلازمهما، ويؤيده أنّ في مصحف حفصة: فأنزل الله سكينته عليهما وأيدهما. والجنود: الملائكة يوم بدر، والأحزاب[3].

رأي أهل الوقف:

قال الداني: «الوقف على ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾

كاف: إن جعلت الهاء في ﴿عَلَيۡهِ﴾ لأبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه وهو الاختيار.

وعن سعيد بن جبير قال على ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ قال: على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأن النبي ﷺ لم تزل السكينة معه، فإن جعلت الهاء للنبي

(١) «فتح القدير» (٢/ ٥٢٦).

(٢) «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٤٢٩).

(٣) «البحر المحيط» (٥/ ٤٥).

ﷺ لم يكف الوقف على ﴿عَلَيۡهِ﴾، وأما الهاء في ﴿... وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا...﴾ فللنبي عليه الصلاة والسلام» اهـ[١].

وذكر شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والأشموني نفس ما ذكره الإمام الداني ورأوا أن الضمير لأبي بكر الصديق هو المختار[٢].

الراجح في المسألة:

الراجح: القول الأول وهو عود الضمير على النبي ﷺ مع جواز أن يعود على أبي بكر الصديق ولا تعارض.

قال أبو جعفر الطبري: فأنزل الله طمأنينته وسكونه على رسوله، وقد قيل: على أبي بكر ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾، وقوّاه بجنودٍ من عنده من الملائكة، لم تروها أنتم ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وهي كلمة الشرك ﴿ٱلسُّفۡلَىٰ﴾، لأنها قُهِرَت وأذِلَّت، وأبطلها الله تعالى، ومحق أهلها، وكل مقهور ومغلوب فهو أسفل من الغالب، والغالب هو الأعلى ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَا﴾، ودين الله وتوحيده وقولُ لا إله إلا الله، وهي كلمتُه ﴿ٱلۡعُلۡيَا﴾، على الشرك وأهله، الغالبة[٣].

قال ابن عطية: قال جمهور الناس: الضمير عائد على النبي ﷺ، وهذا أقوى، والسكينة عندي إنما هي ما ينزله الله على أنبيائه من الحياطة لهم والخصائص التي لا تصلح إلا لهم، كقوله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [البقرة:٢٤٨][٤].

---

(١) انظر: «المكتفى» ص [٢٩٣].

(٢) انظر: «المنار» [٣٣٧].

(٣) «تفسير جامع البيان» (١٤/ ٢٦١).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٠).

قال ابن كثير: ﴿قَالَ تَعَالَىٰ﴾: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ أي: تأييده ونصره عليه، أي: على الرسول في أشهر القولين، وقيل: على أبي بكر، وروي عن ابن عباس وغيره، قالوا: لأن الرسول لم تزل معه سكينة، وهذا لا ينافي تجدد سكينة خاصة بتلك الحال؛ ولهذا قال: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾ أي: الملائكة[1].

رموز المصاحف: عموم المصاحف لم تشر بعلامة وقف على ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ إشارة إلى ترجيح الرأي الأول.

قلتُ: والذي أميل إليه هو أولوية الوصل مع جواز الوقف، ويناسب ذلك علامة (صلي) على قوله: ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ١٥٥).



٥- تنزيه الأنبياء عما لا يليق بهم وإثبات العصمة لهم

الوقف على «بِهِۦ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٤].

القول الأول- أن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يخالطه همّ بامرأة العزيز لأن الله عصمه من الهمّ بالمعصية بما أراه من البرهان[١].

وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ واضحًا، ولئلا يوهم الوصلُ شيئًا لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة، ثم يستأنف، ليظهر معنى الابتداء بجملة ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾، أي: لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها[٢].

القول الثاني- أن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ هم بأن يجيبها لما دعته إليه ثم ارعوى، وانكفّ على ذلك لما رأى برهان ربه، قاله ابن عباس، وقتادة، وابن أبي مليكة، وثعْلب. وبيان هذا أنه انصرف عمّا همّ به بحفظ الله أو بعصمته، والهمّ بالسيئة مع الكف عن إيقاعها ليس بكبيرة، فلا ينافي عصمة الأنبياء من الكبائر قبل النبوءة على قول من رأى عصمتهم منها قبل النبوءة، وهو قول الجمهور[٣].

وعلى هذا التأويل: فلا وقف على ﴿ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾.

قال النحاس: وقيل الوقف على قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا ﴾ منهم من جعل الهم الأول كالهم الثاني وهو قول أبي عبيدة، قال ولم يذكر الله معاصي الأنبياء ليذمهم بها ولكن لئلا ييأس الناس، وذكر الداني والأشموني ذلك التوجيه في أحد توجيهها[٤].

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٢).

(٢) تام: عند النحاس «القطع» [٤٠٠]، وكاف عند الأشموني، «المنار» [١٩٢].

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٢).

(٤) انظر: «القطع والائتناف» [٤٠١]، و انظر: «المكتفى» [٣٢٥]. و«الأشموني» [٣٩١].

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ فيه ثلاثة أقوال:

قال عامة أهل العلم: (قعد منها مقعد الرجل من المرأة، فتمثل له يعقوب عاضا على إصبعه يقول: يوسف يوسف، فالوقف من هذا المذهب على ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾، والتمام إنه من عبادنا المخصلين.

وقال آخرون: الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ معصومون، لا يعصون، ولا يهمون بالكبائر، وقالوا: معنى الآية: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فالوقف من هذا المذهب على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ثم تبتدئ ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ أي: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها.

وقال آخرون: الهاء كناية عن الفرة، كأنه قال: ولقد همت به وهم بالفرة [من الفرار مصدر مرة]، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾، ويتم على ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ولا يتم على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، لأن «هم بها» نسق عليه(١).

قال النحاس: وقيل الوقف على قوله ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ منهم من جعل الهم الأول كالهم الثاني وهو قول أبي عبيدة، قال ولم يذكر الله معاصي الأنبياء ليذمهم بها ولكن لئلا ييأس الناس(٢).

قال الداني: تام، وقيل كاف على مذهب أبي عبيدة، ومن زعم أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون، وقدر ذلك على التقديم والتأخير، أي: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، وجمهو أهل العلم على خلاف ذلك.

---

(١) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص[٣٨٥].

(٢) انظر: «القطع والائتناف» [٤٠١]، و انظر: «المكتفى» [٣٢٥]. و«الأشموني» [٣٩١].

قال الأشموني: كاف: وبهذا الوقف يتخلص القاريء من شيء لا يليق بنبيّ معصوم أن يهم بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ ﴾ ويصير ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنفًا، إذ الهمّ من السيد يوسف منفيّ لوجود البرهان والوقف على ﴿ بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ ويبتديء كذلك أي عصمته كذلك فالهم الثاني غير الأول.

وقيل: الوقف على ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وإن الهمّ الثاني كالأول أي ولقد همت به وهمّ بها كذلك، وعلى هذا ﴿ لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ متصل بقوله: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ﴾ أي: أريناه البرهان لنصرف عنه ما همَّ به، وحينئذ الوقف على ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ﴾[(١)].

الراجح في المسألة:

الراجح الرأي الأول، هو عصمة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ من الهم بالمعصية، فهو لم يخالطه همّ بأن يجيب امرأة العزيز، لأن الله عصمه بما أراه من البرهان، لأن الهم فيه نزغ من الشيطان، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيّن أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ من عباده المخلَصين، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يُوسُف:٢٤]، فأخبر سبحانه أنه صرف عنه السوء والفحشاء، وهذا يدل على أنه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء، والشيطان ليس له سلطان على المخلصين، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحِجر:٣٩-٤٠]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَـٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النَّحل:٩٩].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ وهو برهان الإيمان الذي حصل في قلبه فصرف الله به ما كان هم به وكتب له حسنة كاملة، ولم يكتب عليه خطيئة إذ فعل خيرا ولم يفعل سيئة[(٢)].

---

(١) «المنار» [١٩٢].

(٢) انظر: «أمراض القلوب» (١/ ٨).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالهمّ: اسم جنس تحته نوعان؛ كما قال الإمام أحمد:

الأول- همٌّ خطرات.

الثاني- همٌّ إصرار.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن العبد إذا همَّ بسيئة؛ لم تكتب عليه، وإذا تركها؛ كتبت له حسنة، وإن عملها؛ كتبت له سيئة واحدة**» متفق عليه، وإن تركها من غير أن يتركها لله؛ لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة، ويوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ همَّ همًّا تركه لله، ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لإخلاصه، وذلك إنما يكون إذا قام المقتضي للذنب - وهو الهم- وعارضه الإخلاص[(١)].

وقال الفخر الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هؤلاء الجهال الذين نسبوا إلى يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هذه الفضيحة، إن كانوا من أتباع دين الله تعالى فليقبلوا شهادة الله تعالى على طهارته، وإن كانوا من أتباع إبليس وجنوده فليقبلوا شهادة إبليس على طهارته اهـ[(٢)].

قال الإمام أبو حيان الأندلسي: الذي أختاره أن يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يقع منه همّ بها البتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله، ولا تقول: إنّ جواب لولا متقدم عليها وإنْ كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري، وأبو العباس المبرد. بل نقول: إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إن فعلت، فيقدرونه إن فعلت فأنت ظالم، ولا يدل قوله: أنت ظالم على ثبوت الظلم[(٣)].

(١) «تفسير الفخر الرازي» (١/ ٢٥٠٧).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٦٢).

(٣) «البحر المحيط» ص (٥/ ٢٩٤).

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن القرآن العظيم بين براءته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من الوقوع فيما لا ينبغي حيث بين شهادة كل من له تعلق بالمسألة ببراءته، وشهادة الله له بذلك واعتراف إبليس به، أما الذين لهم تعلق بتلك الواقعة فهم: يوسف، والمرأة، وزوجها، والنسوة، والشهود.

١- جزم يوسف بأنه بريء من تلك المعصية، فذكره تعالى في قوله: ﴿**هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى**﴾ [يوسف:٢٦] وقوله: ﴿**قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ**﴾ [يوسف:٣٣] الآية.

٢- اعتراف المرأة بذلك في قولها للنسوة: ﴿**وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ**﴾ [يوسف:٣٢] وقولها: ﴿**ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ**﴾ [يوسف:٥١].

٣- اعتراف زوج المرأة: في قوله: ﴿**قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ**﴾ [يوسف:٢٨-٢٩].

٤- اعتراف الشهود بذلك في قوله: ﴿**وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ**﴾ [يوسف:٢٦] الآية.

٥- شهادة الله جَلَّ وَعَلَا ببراءته في قوله: ﴿**كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ**﴾ [يوسف:٢٤].

أما إقرار إبليس بطهارة يوسف ونزاهته، ففي قوله تعالى: ﴿**قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ**﴾ [ص:٨٢-٨٣]، فأقر بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين، ولا شك أن يوسف من المخلَصين، كما صرح تعالى به في قوله: ﴿**إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ**﴾، فظهرت دلالة القرآن من جهات متعددة على براءته مما لا ينبغي. اهـ[(١)].

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن» (١٢/ ٩).

رموز المصاحف: عموم المصاحف رمزت بـ (صلي) بعد قوله ﴿هَمَّتۡ بِهِۦ﴾، ووضع الباكستاني (ج) والذين أميل إليه هو أولوية الوقف مع جواز الوصل، ويناسب ذلك الرمز (قلي) تفاديًا لهذا المحذور المتوهم.



كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَقَدْ اتَّفَق النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ وَلَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَذْكُرُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ بَعْضُ مُقَدِّمَاتِهَا مِثْلَ مَا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ حَلَّ السَّرَاوِيلَ وَقَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الْخَاتِنِ وَنَحْوَ هَذَا وَمَا يَنْقُلُونَهُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلا مُسْتَنَدَ لَهُمْ فِيهِ إلا النَّقْلُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَدْ عُرِفَ كَلامُ الْيَهُودِ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَغَضُّهُمْ مِنْهُمْ كَمَا قَالُوا فِي سُلَيْمَانَ مَا قَالُوا وَفِي دَاوُد مَا قَالُوا فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا مَا يَرُدُّ نَقْلَهُمْ لَمْ نُصَدِّقْهُمْ فِيمَا لَمْ نَعْلَمْ صِدْقَهُمْ فِيهِ فَكَيْفَ نُصَدِّقُهُمْ فِيمَا قَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى خِلَافِهِ. وَالْقُرْآنُ قَدْ أَخْبَرَ عَنْ يُوسُفَ مِنْ الِاسْتِعْصَامِ وَالتَّقْوَى وَالصَّبْرِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا لَمْ يُذْكَرْ عَنْ أَحَدٍ نَظِيرُهُ فَلَوْ كَانَ يُوسُفُ قَدْ أَذْنَبَ لَكَانَ إمَّا مُصِرًّا وَإِمَّا تَائِبًا وَالإِصْرَارُ مُمْتَنِعٌ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ تَائِبًا. وَاللهُ لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ تَوْبَةً فِي هَذَا وَلَا اسْتِغْفَارًا كَمَا ذَكَرَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ يُوسُفُ كَانَ مِنْ الْحَسَنَاتِ الْمَبْرُورَةِ وَالْمَسَاعِي الْمَشْكُورَةِ كَمَا أَخْبَرَ اللهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي يُوسُفَ كَذَلِكَ؛ كَانَ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ إنَّمَا يُنَاسِبُ حَالَ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ لَا يُنَاسِبُ حَالَ يُوسُفَ فَإِضَافَةُ الذُّنُوبِ إلَى يُوسُفَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ فِرْيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَالرَّسُولِ وَفِيهِ تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَفِيهِ الاغْتِيَابُ لِنَبِيٍّ كَرِيمٍ وَقَوْلُ الْبَاطِلِ فِيهِ بِلَا دَلِيلٍ وَنِسْبَتُهُ إلَى مَا نَزَّهَهُ اللهُ مِنْهُ وَغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ هَذَا مِنْ الْيَهُودِ أَهْلِ البهت الَّذِينَ كَانُوا يَرْمُونَ مُوسَى بِمَا بَرَّأَهُ اللهُ مِنْهُ فَكَيْفَ بِغَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ؟ وَقَدْ تَلَقَّى نَقْلَهُمْ مَنْ أَحْسَنَ بِهِ الظَّنَّ وَجَعَلَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ تَابِعًا لِهَذَا الِاعْتِقَادِ[١].

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (١٥/ ١٤٦).

٦- سد منافذ المعتزلة والجهمية

عدم الوقف على: «وَرَحْمَةً»:

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد:٢٧].

اختلف أهل التفسير واللغة في إعراب ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾.

والمشهور فيها قولان:

القول الأول- أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ مقتطعة من العطف على ما قبلها، منصوبة على الاشتغال بفعل يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾، كما هو قول «الكوفيين» قال السمين الحلبي: وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ وأبو البقاء وجماعةٌ[1].

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على: ﴿وَرَحْمَةً﴾[2].

القول الثاني- أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوفة على ما قبلها، فيكون الله قد جعل في قلوبهم الرأفة والرحمة والرهبانية المبتدعة، ويكون هذا جعلًا خلقيًا كونيًا، والجعل الكوني يتناول الخير والشر كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾. [القصص:٤١]

وعلى هذا التأويل: فلا وقف على ﴿وَرَحْمَةً﴾[3].

---

(١) «تفسير الكشاف» (٤/ ٤٧٩).

(٢) «السمين الحلبي» (١/ ٥٢١١)، و«البحر المحيط» جـ[٨] ص[٢٢٨].

(٣) «السمين الحلبي» (١/ ٥٢١١).

قال الإمام الطبري: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ يعني: الذين اتبعوا عيسى على منهاجه وشريعته، ﴿رَأْفَةً﴾ وهو أشدّ الرحمة، ﴿وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ يقول: أحدثوها ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ يقول: ما افترضنا تلك الرهبانية عليهم، ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ يقول: لكنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾. أي: بدّلوا وخالفوا دين الله الذي بعث به عيسى، فتنصروا وتهوّدوا(١).

قال الإمام ابن كثير: ثم أتبعنا على آثار نوح وإبراهيم برسلنا الذين أرسلناهم بالبينات، ﴿وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ على دينه وهم الحواريون ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ لينًا وشفقة، فكانوا متوادِّين فيما بينهم، ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ بالغلوِّ في العبادة ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ ما فرضناها عليهم، بل هم الذين التزموا بها من تلقاء أنفسهم، ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ زعموا بذلك رضا الله(٢).

رأي أهل الوقف: في الوقف على ﴿وَرَحْمَةً﴾:

قال ابن الأنباري: وقف حسن، ثم تبتدئ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ...﴾ أي: ابتدعوا رهبانية لم نكتبها عليهم.

وروى بعضهم أن في مصحف أبيٍّ «ما كتبتها عليهم ولكن ابتدعوها»(٣).

قال الداني: تام وقيل كاف، ثم تبتدئ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً...﴾ أي: وابتدعوا رهبانية، ورُويَ عن ابن سلام: الوقف، ثم استئناف الكلام فقال ﴿...وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ...﴾ لم يكتبها الله عليهم، ولكن ابتدعوها ليتقربوا بها إلى الله، قال الحسن ففرضها الله عليهم(٤).

---

(١) «تفسير جامع البيان» (٢٣/ ٢٠٢).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٢٩).

(٣) «إيضاح الوقف والابتداء» ص [٤٩٢].

(٤) انظر: «المكتفى» [٢٧٣]، «منار الهدى» [٢٦٥].

قال النحاس: كاف، ومن جعلها معطوفة على ما قبلها لم يقف على ﴿وَرَحْمَةً﴾، وكان وقفه الكافي ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾.

قال نصير: تام إن كان القول، كما قال قتادة: الرأفة والرحمة من الله، وهم ابتدعوا الرهبانية[(١)].

الراجح في المسألة:

الراجح أولوية الوصل على ﴿وَرَحْمَةً﴾ لأن هذا الوقف يوهم أن الرهبانية التي ابتدعوها أنها ليست مخلوقة لله، إنما خلقت لهم على زعمهم، فلا عطف على ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ التي هي من خلق الله، وهو رأي المعتزلة.

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ في انتصابِها وجهان:

أحدهما- أنها معطوفةٌ على ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾.

و«جَعَلَ» إمَّا بمعنى خَلق أو بمعنى صيَّر.

و﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ على هذا صفةٌ لـ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ وإنما خُصَّتْ بذِكر الابتداعِ لأنَّ الرأَفةَ والرحمةَ في القلب أمرُ غريزةٍ لا تَكَسُّبَ للإنسانِ فيها بخلافِ الرهبانية فإنها أفعالُ البدن، وللإنسانِ فيها تكسُّبٌ، إلاَّ أنَّ أبا البقاء منعَ هذا الوجهَ بأنَّ ما جعله الله لا يَبْتدعونه. وجوابُه ما تَقَدَّم: مِنْ أنَّه لَّما كانت مكتسبةً صَحَّ ذلك فيها.

وقال أيضًا: «وقيل: هو معطوفٌ عليها، وابتدعوها نعتٌ له. والمعنى: فَرَضَ عليهم لزومَ رهبانيةٍ ابتدعوها، ولهذا قال: ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾.

(١) ابن النحاس: «القطع» (٧١٢، ٧١٣).

والوجه الثاني- أنه منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ وتكون المسألةُ من الاشتغالِ. وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ وأبو البقاء وجماعةٌ إلاَّ أنَّ هذا يقولون إنه إعرابُ المعتزلة؛ وذلك أنَّهم يقولون: ما كانَ مِنْ فِعْلِ الإنسانِ فهو مخلوقٌ له، فالرحمةُ والرأفة لَمَّا كانتْ من فِعْلِ الله تعالى نَسَبَ خَلْقَهما إليه. والرَّهْبانِيَّة لَمَّا لم تكنْ من فِعْلِ الله تعالى بل مِنْ فعل العبدِ يَسْتَقِلُّ بفعلِها نَسَب ابتداعَها إليه(١).

قال الدكتور عبد العزيز القارئ في التقرير العلمي: وجدنا في مصحف الأصل لمصحف المدينة النبوية أثناء مراجعة اللجنة رمز الوقف اللازم «مـ» على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾، وهذا على وجه من أوجه الإعراب، وهو أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منصوبة بفعل يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾.

وعلى هذا فالكلام عن ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منفصل عن الكلام عن ﴿رَأْفَةً﴾، ﴿وَرَحْمَةً﴾، إذ هاتان صفتان في القلب لا تكَسُّب للإنسان فيهما، بخلاف ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾، فإنها أفعال البدن مع شيء في القلب، ففيها موضع للتكسب، كذا ذكره أبو حيان، وذكر عن قتادة قال: الرأفة والرحمة من الله، والرهبانية هم ابتدعوها، ولكن هذا الإعراب تفوح منه رائحة الاعتزال، فقد لجأ إليه أبو علي الفارسي وتابعه عليه الزمخشري، وكلاهما معتزليان، فرارًا من اعتبار الرهبانية التي ابتدعوها مخلوقة لله تعالى، على قاعدتهم أن ما كان مخلوقًا لله لا يكون مخلوقًا للعبد، فالرأفة والرحمة من خلق الله، أما الرهبانية فهي من ابتداعهم وفعلهم، أي هي مخلوقة لهم، وهذا الاعتقاد هو الذي دفع أبا علي إلى اعتبار ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ مقتطعة من العطف على ما قبلها ومنصوبة على الاشتغال.

وقد عاب أبو حيان عليهم هذا الإعراب من جهة العربية، فقال: وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء،

(١) «الدر المصون» سورة: الحديد آية [٢٧].

ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة(١).

ويبدو أن الذين وضعوا الوقف اللازم هنا على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ لم ينتبهوا لرائحة الاعتزال هذه، بينما كان الأولى عدم اعتبار هذا الوجه لظهور فساد الأساس الذي بني عليه، وفي بعض المصاحف وضعوا رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين «ج»، وفي بعضها رمز الوقف الجائز مع أولوية الوصل «صلي» وكل هذا مبني على اعتبار ذلك الوجه المعتزلي من الإعراب، بينما الأولى إبطاله، وسد بابه، لذلك اختارت اللجنة عدم وضع أي رمز من رموز الوقف في هذا الموضع(٢).

رموز المصاحف: ولم يشر مصحف المدينة بعلامة وقف إشارة إلى تبنيه الرأي الأول، وأشار مصحف الشمرلي بـ(الديار المصرية)، بـ(صلي)، ووضع مصحف دمشق الرمز (مـ).

(١) «البحر المحيط» جـ[٨] ص[٢٢٨].

(٢) التقرير العلمي لمصحف المدينة النبوية، ١٤٠٥هـ، حرره د/ عبد العزيز القارئ، رئيس لجنة مراجعة مصحف المدينة النبوية وعميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

٧- إثبات الإقرار بالعبودية بأخذ الميثاق من بني آدم

الوقف على «شهدنا»:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

في قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ﴾ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه من تتمة كلام بني آدم.

أي: شهدنا على أنفسنا بأنك ربنا ولا معبود لنا سواك[١]، وهو قول أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس.

وعلى هذا التأويل: فلا يحسن الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ إذ لا يصح فصل بعض المقول عن بعض، ويوقف عندئذ على ﴿شَهِدْنَآ﴾، ويبتدأ بـ ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ أي: لئلا تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين.

قال السدي: قال بعضهم: هو خبر عن قول بني آدم حين أشهد الله بعضهم على بعض، فقالوا: بلى شهدنا[٢].

قال الفخر الرازي: إن كان قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من بقية كلام الذرية، فعلى هذا التقرير، يكون قوله: ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، والتقدير: وأشهدهم على أنفسهم، بكذا وكذا، لئلا يقولوا يوم القيامة ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ أو كراهية أن يقولوا ذلك وعلى هذا التقدير، فلا

(١) انظر: «المكتفى» [٢٧٨].

(٢) «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٣٠٠).

يجوز الوقف عند قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ لأن قوله: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ متعلق بما قبله وهو قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ فلم يجز قطعه منه.

القول الثاني: أنه قول الملائكة.

وذلك أن بني آدم لَمَّا اعترفوا بربوبية الله تعالى لهم، قَالَ تَعَالَىٰ للملائكة: اشهدوا فقالوا: شهدنا أي: على اعتراف بني آدم، وهو قوله مجاهد والضحاك والسدي، وعلى هذا يحسن الوقف: على ﴿بَلَىٰ﴾ لأنه تمام كلام بني آدم، وقوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ حكاية كلام الملائكة، وهو قول نافع ومحمد بن عيسى، والقتبي، والدينوري[(١)].

قال السدي: هو خبر من الله عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم[(٢)].

قال الكلبي: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول الملائكة، وفيه حذف تقديره: لما قالت الذرية: بلى قال الله للملائكة: اشهدوا، قالوا: شهدنا، قوله: أن يقولوا يعني: وأشهدهم على أنفسهم أن يقولوا، أي: لئلا يقولوا أو كراهية أن يقولوا[(٣)].

وقال الفخر الرازي: إن كان قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من كلام الملائكة، وذلك لأنهم لما قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾ قال الله للملائكة اشهدوا فقالوا شهدنا.

وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على قوله: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ لأن كلام الذرية قد انقطع ههنا[(٤)].

---

(١) انظر: «معالم الاهتداء» (١١٩ - ١٢١).

(٢) «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٣٠٠).

(٣) «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٣٠٠).

(٤) انظر: «تفسير الفخر الرازي» (١/ ٣٠٨٤).

قال الفخر الرازي: تقريره: أن الملائكة قالوا شهدنا عليهم بالإقرار، لئلا يقولوا ما أقررنا، فأسقط كلمة «لا» كما قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل:١٥] يريد لئلا تميد بكم، هذا قول الكوفيين، وعند البصريين تقريره: شهدنا كراهة أن يقولوا[١].

القول الثالث: أن ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول الله تعالى والملائكة

والمعنى: شهدنا على إقراركم، وهو قول أبي مالك، ويروى عن السدي أيضًا، ومعنى ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ عند الكوفيين (لئلا تقولوا) وعند البصرين كراهة أن تقولوا.

وعلى هذا التأويل: فيحسن الوقف أيضًا على ﴿بَلَىٰ﴾ لأنه تمام كلام بني آدم، وقوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ حكاية كلام الله تعالى والملائكة.

وقوله: ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾.

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري: قال السجستاني: الوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾ قال أبو بكر: وهذا غلط لأن (أن) متعلقة بالكلام الذي قبلها، كأنه قال: (وأشهدهم على أنفسهم لأن لا يقولوا إنا كنا عن هذا غافلين)، فحذفت (لا)، واكتفى منها بـ (أن)، كما قال: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ معناه: لأن لا تضلوا.

وكما قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ فمعناه: لأن لا تميد بكم، فحذفت لا واكتفى منها بـ ﴿أَن﴾[٢].

(١) انظر: «تفسير الفخر الرازي» (١/ ٣٠٨٤).

(٢) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص [٤٣٢].

قال الأنصاري: والوقف على التقديرين كاف(١).

قال الأشموني: واختلف في ﴿شَهِدۡنَآ﴾ هل هو من كلام الله أو من كلام الملائكة أو من كلام الذرية

فعلى أنَّه من كلام الملائكة وأنَّ الذرية لما أجابوا بـ ﴿بَلَىٰ﴾ قال الله للملائكة اشهدوا عليهم فقالت الملائكة: ﴿شَهِدۡنَآ﴾ فـ﴿بَلَىٰ﴾ آخر قصة الميثاق فاصلة بين السؤال والجواب فالوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ تام لأنَّه لا تعلُّق له بما بعده لا لفظًا ولا معنى، وعلى أنَّه من كلام الذرية فالوقف على ﴿شَهِدۡنَآ﴾و﴿أَن﴾ متعلقة بمحذوف أي فعلنا ذلك أن تقولوا يوم القيامة، فإذا لا يوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ لتعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا ومعنى(٢).

الراجح في المسألة:

جمهور المفسرين وأهل الوقف على جواز القولين الأولين، كالبغوي، وابن كثير، والداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والنحاس، ومكي، والسجاوندي(٣).

ورجح الثاني مجاهد، والضحاك والسدي، لأن بني آدم أقروا بالعبودية له بقولهم بلى، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ للملائكة: اشهدوا، فقالت الملائكة: ﴿شَهِدۡنَآ﴾ عن الضحاك قال: إن الله أخرج من ظهر آدم يوم خلقه ما يكون إلى يوم القيامة، فأخرجهم مثل الذر ثم قال: ألست بربكم قالوا: بلى، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين.. إلى قوله: المبطلون(٤).

---

(١) انظر: «المقصد» [٣١٥].

(٢) انظر: «منار الهدى» [٣١٥].

(٣) «انظر: «شرح كلا وبلى» [٨٩]، وانظر: «القطع» [٢٢٣]، و«علل الوقوف» (٢/ ٥٢٢).

(٤) انظر: «تفسير أبي حاتم» (٥/ ١٦١٥).

ورجح الرأيَ الأولَ الإمامُ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنها من تتمة إخبار الله عن كلام بني آدم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالظاهر يدلُّ على أنه خبر من الله عن قِيل بني آدم بعضهم لبعض، لأنه جل ثناؤه قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ﴾، فكأنه قيل: فقال الذين شهدوا على المقرِّين حين أقروا، فقالوا: بلى شهدنا عليكم بما أقررتم به على أنفسكم، كيلا تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين»[1].

قال الشيخ صالح آل الشيخ: الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾، ثم تستأنف ﴿شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾. هو أولى وأظهر، هذا من كلام بعضهم لبعض، يعني بلسان الحال شهادة الحال ليكون ذلك دليلًا من الأدلّة التي تكون دافعةً لاحتجاجهم يوم القيامة، فإنّ الله جعل دَفَعَ احتجاج المشركين يوم القيامة وتَنَصُّلَهم من التّكليف..، والرّسل جاءت بتقرير الحجة التي بعدها العذاب، مستمسكة الرسل بالأصل الذي شهد بعضهم على بعض فيه بلسان الحال وهو الإيمان بالربوبية[2].

رموز المصاحف: أشارت عموم المصاحف على ذلك بوضع علامة تعانق على ما قبل ﴿شَهِدْنَآ﴾ وبعدها إشارة إلى جواز الوجهين[3].

(١) انظر: «تفسير جامع البيان» (١٣/ ٢٥٠).

(٢) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٣٠).

(٣) انظر: «الوقف على كلا وبلى» لمعد الكتاب [٩٤].

٨- إثبات تسمية الله نفسه (شيئا)

إثبات عقيدة أهل السنة في إثبات صفات الله تعالى

الوقف على لفظ الجلالة: «اللهُ»:

قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٩].

الوقف على ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ فيه إثبات لعقيدة أهل السنة أن الله سمى نفسه شيئًا، أي: الله أكبر شيء شهادة، خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وخبر ﴿ٱللَّهُ﴾ محذوف دلّ عليه السؤال المتصدر.

ذكر الإمام البغوي في شرح السنة: (باب الرد على الجهمية) قال الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، سمى الله نفسه شيئًا، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٩]، وسمى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ القرآن شيئًا، فقال لرجل: «**أمعك من القرآن شيء؟**» قال: نعم[١]. (رواه البخاري [٧٤١٧]).

قال ابن حجر: يصح أن يسمى الله شيئًا وتكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الشيء هو الله ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر والتقدير الله أكبر شهادة والله أعلم[٢].

قال ابن عاشور: وفي هذه الآية ما يقتضي صحة إطلاق اسم ﴿شَيۡءٍ﴾ على الله تعالى لأنّ قوله: ﴿ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ﴾ وقع جوابًا عن قوله: ﴿أَيُّ شَيۡءٍ﴾ فاقتضى إطلاق اسم

---

(١) «شرح السنة» للإمام البغوي (١/ ١٧٢).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٢).

﴿شَيۡءٍ﴾ خبرًا عن الله تعالى وإن لم يدلّ صريحًا. وعليه فلو أطلقه المؤمن على الله تعالى لما كان في إطلاقه تجاوز للأدب ولا إثم(١).

حدثني الشيخ إبراهيم الأخضر، قال: أي أكبر شهادة، فالمعتزلة والأشاعرة عندهم لا يسمون الله «شَيْئًا» ولا يصفونه بأنه ﴿شَيۡءٍ﴾، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ سمى نفسه شيئًا، وعنون البخاري في كتاب التوحيد في كتابه لذلك، فقال: وسمَّى الله نفسه شيئًا، ثم ذكر الآية الكريم ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ فالوقف على ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ هو الوقف الصحيح اهـ(٢).

رأي أهل الوقف:

قال نافع الوقف على (الله) ثم يبتدئ ﴿شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾(٣).

قال الداني: كاف(٤).

وقال السجاوندي: مطلق(٥).

رموز المصاحف: عموم المصاحف رمزت بـ(صلي) إشارة إلى جواز الوقف مع أولوية الوصل.

(١) «التحرير والتنوير» (٧/ ١٦٧).

(٢) انظر: «السلسلة الصوتية لكتاب زاد المقرئين» (لقاءات مع ثلة من أعلام القرآن).

(٣) «الأشموني» [٢٦٦].

(٤) «المكتفى» [٢٤٨].

(٥) «علل الوقوف» [٢٧٤].

كلام نفيس لابن بطال

باب قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩].

فَسَمَّى الله نَفْسَهُ شَيْئًا، وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الله، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨].

عن سَهْل بْن سَعْدٍ قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «**أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شيء؟**» قَالَ: نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، لِسُوَرٍ سَمَّاهَا.

قال الشيخ/ عبد العزيز صاحب كتاب «الحيدة»: إنما سمى الله نفسه شيئًا إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم، وكذلك أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه، فلم يتسم بالشئ ولم يجعل الشيء من أسمائه، ولكنه دل على نفسه أنه شيء أكبر الأشياء، إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم، وتكذيبًا للزنادقة والدهرية، ومن أنكر ربوبيته من سائر الأمم فقال لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩].

فدل على نفسه أنه شيء لا كالأشياء لعلمه السابق أن جهمًا وبشرًا ومن وافقهما سيلحدون فى أسمائه ويشبهون على خلقه ويدخلونه وكلامه فى الأشياء المخلوقة، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١].

فأخرج نفسه وكلامه وصفاته عن الأشياء المخلوقة بهذا الخبر تكذيبًا لمن ألحد فى كتابه، وشبهه بخلقه، ثم عدد أسماءه فى كتابه فلم يتسمَّ بالشيء، ولم يجعله من أسمائه فى قوله ﷺ: «**لله تسعة وتسعون اسمًا**» ثم ذكر كلامه كما ذكر نفسه ودل عليه بما دل على نفسه ليعلم الخلق أنه صفة من صفات ذاته، فقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٩١]، فذم الله اليهود حين نفت أن تكون التوراة شيئًا، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام:٩٣]، فدل

أن الوحى شيء بالمعنى، والذم لمن جحد أن كلامه شيء، فكل صفة من صفاته باسم الشيء، وإنما أظهره باسم الهدى والنور والكتاب، ولم يقل من أنزل الشيء الذى جاء به موسى. قال غيره: وتسمية الله نفسه بشيء، يرد قول من زعم من أهل البدع أنه لا يجوز أن يُسمَّى الله بشيء وهو قول الناشيء ونظرائه. اهـ[1].

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٤٤٣)

الفصل الثالث

الأثر العقدي في الوقف اللازم

١- تبرير لزوم الوقف اللازم.

٢- تطبيقات من الوقف اللازم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

من يتأمل تبريرات العلماء للوقف اللازم يلاحظ أن أكثرها تَذُبُّ عن الجانب العقدي، وأن من أبرز أسبابها هو دفعُ توهُّمٍ مُخِلٍّ بالعقيدة.

ونظرًا لأهمية هذا البحث خصوصًا من جانب أهل الإقراء على وجه الخصوص، فقد رأيت أن أبدأ به، وقد اخترت أبرز المواضع التي لمست تعلقًا بينها وبين الحس العقدي.

وقد لاحظت أن جلَّها له علاقة بأركان الإيمان وأصوله، فمنها ما له علاقة بجانب الإيمان بالله، بما يتضمنه من الإيمان بالربوبية، أو الألوهية، أو الأسماء والصفات، ومنها ما له علاقة بالإيمان بالملائكة، ومنها ما له علاقة بالإيمان بالكتب وغير ذلك مما سيلاحظه القارئ من خلال قراءته أسباب لزوم الوقف في غالب المواضع.

وهذا البحث إن كان يدل فإنما يدل بإنصاف على مدى عناية أهل القرآن الكريم والإقراء، ومراجعوا المصاحف بالعقيدة، والذب عنها، ودفع ما يتوهم فهمه من معنى غير مراد.

وهناك من المواضع ما اتفق عليها القراء، وبعضها اختلف في لزومها، كل بحسب قناعته بالسبب.

وقد جمعت خلاصة هذه المادة من كتابي (الوقف اللازم في القرآن الكريم).

سائلًا الله العلي الكبير أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والنفع، هو ولي ذلك والقادر عليه.

١- تبرير لزوم الوقف اللازم عند القراء

١- توهم دعاء غير الله:

مثال الوقف على: ﴿يَسْمَعُونَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة الموتى في الاستجابة بعطف ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾.

والصواب: أن ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾، كلام مستأنف إخبار من الله عنهم بأنهم سيبعثون للحساب ولا عطف فيها.

٢- توهم تحليل ما حرم الله:

مثال الوقف على: ﴿لَّهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تحليل: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ لأهل الكتاب.

والصواب: أن ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ معطوفة على الطيبات، والتقدير: أحل لكم الطيبات، وأحل لكم المحصنات من المؤمنات.

٣- توهم إطراء النبي صلى الله عليه وسلم:

مثال الوقف على: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف الضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ الذي هو «الله» على الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ الذي هو للنبي، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيؤدي إلى الدعوة إلى تسبيح النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤- توهم اعتراف قاتل عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بأنه رسول الله:

مثال الوقف على كلمة: ﴿مَرْيَمَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٥٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنهم معترفون أنه ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، فلماذا يقتلونه؟ حدثني بذلك الشيخ رزق حبة.

والصواب: الوقف عند ﴿مَرْيَمَ﴾، ثم نكمل ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، أي: أعني رسول الله.

٥ - توهم نفي اختيار الله تعالى:

مثال الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص:٦٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ موصولة، فيكون المعنى أن الله يختار ما يختاره الخلق، أي الذي يختارونه.

والصواب: أن الله يخلق ما يشاء ويختار وينفي عن الخلق الخيرة.

٦- توهم مشاركة غير الله في معرفة حقائق الغيب:

مثال الوقف على: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ في معرفة التأويل، الذي هو بمعنى كنه الشيء وحقيقته، كـ(علم الغيب، وأسماء الله وصفاته)، وقد سبق التفصيل في ذلك فارجع إليه جُعلت مباركًا.

٧- توهم نسب قول الله تعالى للكفار:

مثال الوقف على: ﴿مَثَلًا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ من قول الكفار، وليس كذلك، إنما هو ابتداء إخبار من الله عَزَّوَجَلَّ عنهم.

٨- توهم ربط الحكم بالإثم بالعلم:

مثال الوقف على: ﴿أَنفُسَهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الذم مرتبط بعلمهم، والمعنى: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ حقيقة ما سيصيرون إليه من العذاب ما تعلموه.

٩- توهم ربط شدة عذاب جهنم بفقه الكفار:

مثال الوقف على: ﴿حَرًّا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَنفِرُوا۟ فِى ٱلْحَرِّۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّاۚ لَّوْ كَانُوا۟ يَفْقَهُونَ﴾. [التوبة: ٨١]

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنَّ شدةَ حرِّ جهنم مرتبط بفقههم.

والصواب: أنَّ نار جهنم ﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾، فقهوا أم لم يفقهوا، فالأَوْلَى أن يتقوها بترك التخلف عن الجهاد في سبيل الله.

١٠ -توهم ربط أجر الآخرة بالعلم:

مثال الوقف على: ﴿أَكۡبَرُۚ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن عظم أجر الآخرة مرتبط بعلمهم.

والصواب: أنه غير مرتبط بعلمهم، وجواب ﴿لَوۡ﴾ محذوف: لو كانوا يعلمون ذلك لما اختاوا الدنيا على الآخرة.

١١- توهم الأمر باتباع أعمال المشركين:

مثال الوقف على: ﴿حَنِيفٗاۖ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ معطوفة على جملة: ﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ فيصير أن الله أمر رسوله أن يتبع ملة إبراهيم وما كان من أعمال المشركين على اعتبار أن ﴿وَمَا﴾ بمعنى الذي

والصواب: أنها نافية تنزهه عَلَيْهِ السَّلَامُ من الشرك.

١٢- توهم تفضيل غير موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه:

مثال الوقف على: ﴿ بَعْضٍ ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة:٢٥٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم.

فيتوهم تعلق الجار والمجرور وهو ﴿ مِّنْهُم مَّن ... ﴾ صفة لـ ﴿ بَعْضٍ ﴾.

والصواب: أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مفضل على غيره بالتكليم.

١٣- توهم تعلق صفة ذم بمن مدحهم الله وأثنى عليهم:

مثال الوقف على: ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة:٢٧٤-٢٧٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ صفة لـ ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم ﴾.

والصواب: أن الكلام انتهى حول المنفقين في سبيل الله، ثم ابتدأ الكلام عن ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ ولا تعلق لها بما قبلها لا لفظًا ولا معنى.

١٤- توهم تعلق صفة مدح بمن ذمهم الله:

مثال الوقف على: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٩ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩-٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ صفة لـ: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ مستأنف خبره ﴿أَعۡظَمُ دَرَجَةً﴾.

١٥- توهم نسب قول الشيطان لله تعالى:

مثال الوقف على: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفۡرُوضًا ١١٨ وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ﴾ [النساء: ١١٨-١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف جملة: ﴿وَقَالَ...﴾ الذي هو قول الشيطان على ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾، الذي هو من قول الله، فيتوهم أن جملة: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ...﴾ من مقول الله.

والصواب: أن جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ...﴾ من قول الشيطان.

١٦- توهم نسب وصف عيسى بأنه يملك السموات والأرض:

مثال الوقف على: ﴿وَلَدٌ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النساء: ١٧١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن المنفي ﴿وَلَدٌ﴾ موصوف بأنه يملك السماوات والأرض.

والصواب: أن قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ كلام مستأنف، لا علاقة له بالولد، والمراد نفي الولد مطلقًا.

١٧-توهم نفي تحريف الكلم لليهود:

مثال الوقف على: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يتوهم أنَّ اليهودَ الذينَ يتسمعون لم يأتوا محرفين الكلم.

والصواب: أن الآية تثبت لهم التحريف والكذب.

١٨-توهم تقييد النهي عن اتخاذ اليهود أولياء حال كونهم أولياء بعض:

مثال الوقف على: ﴿أَوْلِيَآءَ﴾.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل النهي من اتخاذهم أولياء صفتهم أن ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء وهو محالٌ.

والصواب: أن النهي عن الاتخاذ مطلقًا.

١٩-توهم ما لا يليق بالنبي ﷺ:

مثال الوقف على: ﴿يَتَفَكَّرُواْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف:١٨٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ بمعنى الذي، وتكون مفعول لـ﴿يَتَفَكَّرُواْ﴾، فيكون المعنى فاحشًا: أولم يتفكروا فيما بصاحبهم من جنون، وهو (النبي) ﷺ.

والصواب: أنها مستأنفة نافية، رد من الله عليهم لقولهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر:٦]، وهي متعلقة بمحذوف، أي: أولم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة.

٢٠- توهم اعتراف المنافقين برسالة الرسول:

مثال الوقف على لفظ الجلالة: ﴿ٱللَّهِ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون:١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾، من مقول المنافقين.

والصواب: أنَّه من قول الله عَزَّوَجَلَّ.

٢١- توهم وصف بعض المنافقين بأمرهم للمعروف:

مثال الوقف على: ﴿بَعْضٍ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة:٦٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن جملة: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ﴾ صفة لبعض المنافقين.

والصواب: أنها صفة لكل المنافقين

٢٢-توهم شيء لا يليق بنبي معصوم:

مثال الوقف على: ﴿بِهِۦ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصلُ شيئًا لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة.

والصواب: أنَّ هَمَّ يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ منفي لرؤيته البرهان، فالهمُّ الثاني غير الهمُّ الأول، وقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنف.

٢٣- توهم ثبوت كلمة الله في الأزل على اختلاف الناس:

مثال الوقف على: ﴿خَلَقَهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تقيد ثبوت كلمة الله في الأزل على اختلافهم، فيوهم أنه لذلك خلقهم، ولذلك تمت كلمة ربك.

والصواب: ثبوت كلمة الله في أزله ليتبين سواء اختلفوا أم لم يختلفوا.

٢٤- توهم تعليق جعل جهنم بعودة الكفار:

مثال الوقف على: ﴿ عُدْنَا ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۚ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفًا على قوله: ﴿عُدْنَا﴾ داخلًا تحت شرط ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾.

والصواب: أنه لا علاقة بين ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ وبين عودتهم، أي أنَّ جهنم للكافرين حصيرًا سواء أعادوا أو لم يعودوا.

٢٥- توهم وصف الرسول ﷺ بـ (قرآن):

مثال الوقف على: ﴿ وَنَذِيرًا ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٥- ١٠٦].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لصار لفظ ﴿وَقُرْءَانًا﴾ معطوفًا، واقتضى أن يكون الرسول ﷺ قرءانًا.

والصواب: أن ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ﴾ كلام مستأنف.

٢٦- توهم النهي عن دعاء إله غير الله وصف بالوحدانية:

مثال الوقف على: ﴿ ءَاخَرَ ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾.

[القصص: ٨٨]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن النهي منصبًا على دعاء إله غير الله موصوف بأنه لا إله إلا هو.

والصواب: أن جملة ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ استئنافية لا علاقة لها بما قبلها، تعنى لا معبود بحق إلا هو.

٢٧- توهم ربط حدث من أحداث الدنيا بالآخرة:

مثال الوقف على: ﴿ عَنْهُمْ ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴿٦﴾ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر:٦- ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الأمر بالتولي ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾، فتصير ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ﴾ ظرف للتولي، والصواب أنها ظرف لـ ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾.

و﴿ خُشَّعًا ﴾ حال للضمير في ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾..

والتقدير: يخرجون خشعًا أبصارهم يوم يدع الداع.

٢٨- توهم إطلاق الحكم بالكفر في غير موضعه:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢١٧].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الصد عن سبيل الله والكفر به كبير، وليس أكبر عند الله وهو مالم يقل به أحد من أهل العلم، أو أن القتال في الشهر الحرام كفر بالله.

وسأذكر بمشيئة الله تعالى النماذج من الوقف اللازم من القرآن الكريم.

٢- تطبيقات مختارة من الوقف اللازم

١- الوقف على: «مَثَلًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البَقَرَة: ٢٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ من قول الكفار، وليس كذلك، إنما هو ابتداء إخبار من الله عَزَّوَجَلَّ عنهم(١).

والمعنى: يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾، لاشتمال الأمثال على الحكمة، وإيضاح الحق، والله لا يستحيي من الحق، فأما الذين آمنوا فيتفكرون فيها - وإن خفي عليهم وجه الحق فيها - لعلمهم بأنَّ الله لم يضربها عبثًا، بل لحكمة بالغة.

وأما الذين كفروا فيتحيرون بهذا المثل، فيزدادون كفرًا إلى كفرهم- ويزداد المؤمنون إيمانا -، لهذا قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، أي: الخارجين عن طاعة الله المعاندين لرسل الله، الذين صار الفسق وصفهم فلا يبغون به سبيلًا(٢).

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار ما بعده صفة له، وليس بصفة، وإنما هو ابتداء إخبار من الله عَزَّوَجَلَّ جوابًا لهم، انظر: «علل الوقوف» (١/ ١٩٣).

قال النحاس: قال أبو حاتم الوقف على «مَثَلًا» هذا الوقف، وأما الفراء فالتمام عنده «وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا»، ولم يذكر الداني وقفًا هنا، انظر: «القطع» [٥٦] و«المكتفى» [١٦٢].

(٢) انظر: «تفسير السعدي» (١/ ٤٧).

٢ - **الوقف على: «أَنفُسَهُمْ»:**

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الذم مرتبط بعلمهم، والمعنى: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ حقيقة ما سيصيرون إليه من العذاب ما تعلموه[(١)].

والمعنى: ولقد علم أهل الكتاب فيما عَهِد الله إليهم أن الساحر لا خلاق له في الآخرة.

ولبئس البديل ما استبدلوا به من السحر، وما باعوا به حظ أنفسهم، حيث اختاروا السحر والكفر على الدين والحق، وعوضًا عن الإيمان ومتابعة الرسول ﷺ.

لو كانوا يعلمون حقيقة ما يصيرون إليه من العذاب ما تعلموه[(٢)].

٣ - **الوقف على: «قَوْلِهِمْ»:**

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَـٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿تَشَـٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ من مقول الكفار.

---

(١) مطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٢٥).
ولم يذكر ابن الأنباري، والنحاس، والداني والأشموني هنا وقفًا.
انظر: «الإيضاح» (١/ ٥٢٧)، و«القطع» [١٥٧]، و«المكتفى» [١٧٠]، و«المنار» [٤٦].

(٢) انظر: «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (١/ ١٢٦)، و«تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٤٥)، و«الجلالين» [١٩].

والصواب: أنها من كلام الله عَزَّوَجَلَّ ردًا على تعنتهم وتجرئهم[١].

والمعنى: دلت الآيات على أنَّ سبب تشابه مقالاتهم لرسلهم هو تشابه قلوبهم في الكفر والطغيان، وكراهية الحق، وأكثرهم للحق كارهون.

كذلك قال كفار الأمم الخالية لأنبيائهم ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، من التعنت وطلب الآيات والمحال، ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: أشبه بعضها بعضًا في الكفر، والله تعالى أعلى وأعلم[٢].

٤ - *الوقف على: «حنيفًا»:*

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البَقَرَة:١٣٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ معطوفة على جملة: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ فيصير أن الله أمر رسوله أن يتبع ملة إبراهيم وما كان من أعمال المشركين على اعتبار أن ﴿وَمَا﴾ بمعنى الذي[٣].

والصواب: أنها نافية تنزهه عَلَيْهِ السَّلَامُ من الشرك.

والمعنى: يخبر الله عن دعوة كُلٍّ من اليهود والنصارى المسلمين إلى الدخول في دينهم، زاعمين أنهم هم المهتدون، وغيرهم ضال !!.

---

(١) روى النحاس عن أحمد بن موسى: هنا التمام، انظر: «القطع» [٨١].
ومطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٣٣).
ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [١٧٢].

(٢) انظر: «تفسير الجلالين» [٣٢]، و«البغوي» [١٤٢]، و«السعدي» [٦٤].

(٣) حدثني بها فضيلة الشيخ رزق حبة، انظر: «أضواء البيان في معرفة الوقف» [٤٠].
مطلق عند السجاوندي، وانظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٤٢).
وكاف عند النحاس، والداني، انظر: «القطع» [٨٤]، و«المكتفى» [١٧٦].

فأمر الله رسوله أن يقول لهم مجيبًا جوابًا شافيًا: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا، أي: مقبلًا على الله، مُعْرِضًا عمَّا سِواه، قائمًا بالتوحيد، تاركًا للشرك، فهذا الذي في اتباعه الهداية، وفي الإعراض عن مِلتِه الكفر والغواية، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

٥ - الوقف على: «الظَّالِمِينَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٥-١٤٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ صفة لـ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهو مستأنف في مدح عبد الله بن سلام وأصحابه(٢).

والمعنى: أخبر الله عن اليهود والنصارى - أهل الكتاب - الذين كفروا بمحمد ﷺ عن يقين لا عن جهل: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾، إنك إن اتبعتهم ﴿لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: داخل فيهم ومندرج في جملتهم، والخطاب له ﷺ ولأمته - وحاشاه- ﷺ لعلو مرتبته.

ثم أخبر تعالى أنَّ أهل الكتاب قد تقرر عندهم أنَّ ما جاء به محمد ﷺ حقٌّ وصدق، وتيقنوا ذلك - كما تيقن أبناءهم -، بحيث لا يَشتبهون بغيره، فمعرفتهم بمحمد ﷺ وصلت إلى حدٍّ لا يشكون فيه، لكنَّ فريقًا منهم - وهم أكثرهم- كتموا هذه الشهادة(٣).

---

(١) انظر: «تفسير السعدي» [٦٧].

(٢) هذا قول السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٥٢).
تام عند النحاس، والأشموني، انظر: «القطع» [٨٥]، و«المنار» [٥١].
ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [١٧٧].

(٣) انظر: «تفسير السعدي» [٧١].

٦- الوقف على: «كَبِيرٌ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الصد عن سبيل الله والكفر به كبير.

والصواب: أن الصدَّ عن سبيل الله والكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من جريمة القتال في المسجد الحرام(١).

والمعنى: يسألونك عن حكم القتال في الشَّهرِ الحرام، يعني: رجبًا، سُمِّيَ بذلك لتحريمِ القتال فيه، قل يا محمد لهم: قتال فيه عظيم.

تم الكلام، ثم ابتدأ فقال: فصدُّكم المسلمين عن الإسلام، وكفرُكم بالله، وصدُّكم عن المسجد الحرام - وهي مكة - وإخراجَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنون، أعظمُ وِزرًا عند الله، من القتال فيه، ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ ﴾، أي: الشرك الذي أنتم عليه أكبر من القتال في الشهر الحرام(٢).

٧- الوقف على: «بَعْضٍ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم.

---

(١) حسن عند النحاس، وقال: إن رفعت «**وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ الله**» بالابتداء، وما بعده مرفوع معطوف عليه، وخبر المبتدأ «**أَكْبَرُ**»، انظر: «القطع» [٩٨].
مطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٩٥).

(٢) انظر: «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (١/ ٢٤٦)، انظر: «تفسير الجلالين» ص [٤٦].

فيتوهم تعلق الجار والمجرور وهو ﴿مِّنۡهُم مَّن ...﴾ صفة لـ ﴿بَعۡضٍ﴾.

والصواب: أن موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ مفضل على غيره بالتكليم(١).

والمعنى: يخبر الله تعالى أنه فضل بعض الرسل على بعض، بما أودع فيهم من الأوصاف الحميدة، والأفعال السديدة، والنفع العام كـ (موسى بن عمران) - خصه بالكلام.

ومنهم من رفعه على سائرهم درجات- كـ (نبينا محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ) - الذي اجتمع فيه من الفضائل ما تفرق في غيره، وجمع الله له من المناقب ما فاق به الأولين والآخرين، والله تعالى أعلى وأعلم(٢).

٨- الوقف على: «يَحۡزَنُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٤- ٢٧٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ صفة لـ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم﴾(٣).

---

(١) ذكره السجاوندي، في «علل الوقوف» (١/ ٣٢٥)، والإمام مكي نصر في «نهاية القول المفيد» [١٥٦].
تام: عند الأنصاري والأشموني، ولم يذكر النحاس، والداني له وقف.
انظر: «القطع» [١٠٥]، و«المكتفى» [١٨٩]، و«المنار»، و«المقصد» [٦٢].

(٢) انظر: «تفسير السعدي» [١٠٩].

(٣) تام: عند النحاس، والداني، ولم يذكر السجاوندي.
انظر: «القطع» [١١٣]، و«المكتفى» [١٩٢]، و«علل الوقوف» (١/ ٣٤٦).

والصواب: أن الكلام انتهى حول المنفقين في سبيل الله، ثم ابتدأ الكلام عن ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ولا تعلق لها بما قبلها لا لفظًا ولا معنى.

والمعنى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وإنَّ الله تعالى سيدفع عنهم الأحزان والمخاوف.

وتخصيص الأجر بأنه عند ربهم يدل على شرف هذه الحال، ووقوعها في الموقع الأكبر.

ثم ذكر الله: أن الذين يأكلون الربا لا يقومون يوم القيامة من قبورهم إلا كما يقوم الذي يصرعه الشيطان من الجنون، ذلك الذي نزل بهم لقولهم هذا واستحلالهم إياه(١).

٩- الوقف على: «الرِّبَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ من قول اليهود.

والصواب: أنها هي جملة مستأنفة من قول الله تعالى ردًا عليهم، وإنكارًا لتسويتهم الربا بالبيع(٢).

---

(١) انظر: «تفسير السعدي» (١/ ١١٦).

(٢) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار ما بعده مفعول «قَالُوا»، وقد تم قولهم على «الرِّبَا»، وإن أمكن جعل «وَأَحَلَّ اللهُ»، حالًا بإضمار قد، ولكن الوقف للفصل أبين، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٩٢).
وحسن عند ابن الأنباري، والأشموني، انظر: «الإيضاح» (١/ ٥٥٨)، و«المنار» [٦٦].
وكاف عند الداني، انظر: «المكتفى» [١٩٢].

والمعنى: يخبر الله عن سبب ما أصاب آكلي الربا من النقمة والخزي بالصرع والجنون، بسبب ردهم على الله حُكمَه بتحريم الربا، وقولهم: إنما البيع مثل الربا.

ورد الله عليهم فقال: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[١].

١٠- الوقف على: «إلا اللهُ»:

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ في معرفة التأويل، الذي هو الذي هو بمعنى كنه الشيء وحقيقته، كـ(علم الغيب، وأسماء الله وصفاته)، وقد سبق التفصيل في ذلك فارجع إليه جُعلت مباركًا[٢].

١١- الوقف على: «أَغْنِيَاءُ»:

قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾ من قول اليهود.

---

(١) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٢٦٩).

(٢) قال السجاوندي: وقف لازم في مذهب أهل السنة والجماعة، لأنه لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه - كما يعلمه الله - [وهذا ليس بصحيح]، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، «والرَّاسِخُونَ» مبتدأ ثناء من الله عليهم بالإيمان على التسليم، بأن الكل من عند الله.
ومن جعل المتشابه غير صفات الله تعالى ذاتًا وفعلًا، من الأحكام التي يدخلها القياس، والتأويل بالرأي، وجعل المحكمات الأصول المنصوص عليها المجمع عليها، فعطف قوله: «والرَّاسِخُونَ» على اسم الله، وجعل «يَقُولُونَ»، حالًا لهم، ساغ له أن لا يقف على «إِلا اللهُ».
لكن الأصوب الأحق الوقف، لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله «إِلا اللهُ»، كما على «لا إله إِلا اللهُ»، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٣٦٣).

والصواب: أنه وعِيدٌ من الله لليهود ردًا عليهم، وتهديدًا لهم على هذه القولة النكراء بأنه عَزَّوَجَلَّ سيكتب عليهم ما قالوه؛ ليحاسبهم عليه يوم القيامة[١].

والمعنى: جاء رجل من اليهود يشتكي للنبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أبا بكر الصديق رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، فسأل الرسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أبا بكر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ قائلًا: «**ما حَمَلك على ما صَنعتَ؟**»، فقال: إنه قال: إن الله فقير ونحن أغنياء، فأنكر اليهودي، فأنزل الله تعالى: ﴿**لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ**﴾ (حسنه ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٤٤٣)).

ثم بيَّن عَزَّوَجَلَّ بأنه سيكتب ما قالوا؛ ليجازيهم بها يوم القيامة[٢].

١٢- الوقف على لفظ الجلالة: «لعنه اللهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا** ﴿١١٨﴾ **وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ**... ﴾ [النساء: ١١٨- ١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف جملة: ﴿**وَقَالَ**...﴾ الذي هو قول الشيطان على ﴿ **لَّعَنَهُ ٱللَّهُ** ﴾، الذي هو من قول الله، فيتوهم أن جملة: ﴿**لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ**...﴾ من مقول الله.

والصواب: أن جملة ﴿**وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ**...﴾ من قول الشيطان[٣].

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار ما بعده من مقولهم، وهو إخبار من الله مبتدأ، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٤٠٦).

الوقف على «أَغْنِيَاءُ» تام عند نافع، وقال: وخولف في هذا لأن القطع عليه ليس بحسن، انظر: «القطع» [١٤١]. ولم يذكر الداني هنا وقفًا، وانظر: «المكتفى» [٢١٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٤١٨).

(٣) قال السجاوندي: واللازم أظهر لأن قوله: «وَقَالَ»، غير معطوف على «لَعَنَهُ»، انظر: «علل الوقوف»: (٢/ ٤٣٤).

والمعنى: إنَّ الشيطان يقول: لأتخذن من عبادك عددًا يعبدونني، ولا يعبدونك، وهم معلومون بمعصيتهم إياك، وطاعتهم لي، وهذا النصيب ذكره في قوله: ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ ﴾ عن الصِّراط المستقيمِ، ﴿ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ ﴾، بتزيين ما هُم فيه من الضلال، حيث عَمِلوا أعمال النار، وحسبوا أنها موجبة للجنة، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

١٣- الوقف على: كلمة: «مَرْيَمَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنهم معترفون أنه ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾، فلماذا يقتلونه؟ حدثني بذلك الشيخ رزق حبة.

والصواب: الوقف عند ﴿ مَرْيَمَ ﴾، ثم نكمل ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾، أي: أعني رسول الله(٢).

قال النحاس تام عند نافع، وكاف عند الداني.
انظر: «القطع» [١٦٠]، و«المكتفى» [٢٢٤].

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٠٤]، و«أيسير التفاسير» (١/ ٥٤٣).

(٢) قال أبو جعفر: ممن قرأنا عليه يقول: التمام: «عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ» لأنهم لم يقرُّوا بأنه رسول الله، فيكون متصلاً، انظر: «القطع» [١٦٧].
وذكر الداني ما ذكره النحاس، وأضاف: فينتصب «رَسُولَ الله» من هذا الوجه الأول بـ(أعنى)، انظر: «المكتفى» [٢٣١].
ومن لا يرى الوقف على «مَرْيَمَ»، فهو يرى أن «رَسُولَ الله»، تطلب الفعل «قَتَلْنَا»، حتى وإن قالوا إنه «رَسُولَ الله»، فليس من باب الاعتراف، وإنما من باب الافتخار أنهم قتلوا شخصًا عظيمًا.
وهذا يعطيهم في أنفسهم منزلة، حدثني بذلك الشيخ إبراهيم الأخضر، انظر: «أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء» لمعد الرسالة [٤١]، و«زاد المسير» (٢/ ٢٤٥).

والمعنى: يخبر الله عن قول اليهود متبجحين، متفاخرين أنهم قتلوا المسيح عيسى ابن مريم، وهو رسول الله، وأكذبهم اللهُ بأنهم لم يقتلوه(١).

١٤- الوقف على: «وَلَدٌ»:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النساء: ١٧١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن المنفي ﴿وَلَدٌ﴾ موصوف بأنه يملك السماوات والأرض.

والصواب: أن قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ كلام مستأنف، لا علاقة له بالولد، والمراد نفي الولد مطلقًا(٢).

والمعنى: إنما الله منفرد بالألوهية، الذي لا تنبغي العبادة إلا له، ﴿سُبۡحَٰنَهُۥٓ﴾، تنزه، وتقدس أن يكون له ولد، ولم تكن له صاحبة.

له ما في السموات وما في الأرض ملكًا، وحكمًا، وتدبيرًا تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا(٣).

١٥- الوقف على: «لَّهُمۡ»:

قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلٌّ لَّهُمۡ ۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة: ٥].

(١) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٥٧١).

(٢) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار الجار صفة له فكان المنفي له (له ما في السموات وما في الأرض) لا مطلق الولد، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٤٢).
وأكفى منه، عند الداني، انظر: «المكتفى» [٢٣٢].
ولم يذكر النحاس هنا وقفًا، انظر: «القطع» [١٧٠].

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢١٧]، و«أيسير التفاسير» (١/ ٥٨١).

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تحليل: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ لأهل الكتاب[١].

والصواب: أن ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾ معطوفة على الطيبات، والتقدير: أحل لكم الطيبات، وأحل لكم المحصنات من المؤمنات.

أو مبتدأ خبره محذوف، أي: والمحصنات من المؤمنات حل لكم أيضًا.

فعلى التقدير الأول: يكون الوقف حسنًا للتعلق اللفظي.

وعلى التقدير الثاني: يكون الوقف كافيًا لأنه متعلق معنى لا لفظًا والله تعالى أعلى وأعلم[٢].

١٦- الوقف على: «لَمۡ يَأۡتُوكَ»:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يتوهم أنَّ اليهودَ الذينَ يتسمعون لم يأتوا محرفين الكلم.

والصواب: أن الآية تثبت لهم التحريف والكذب[٣].

(١) عند السجاوندي مجوز ضرورة، لأن قوله «وَالْمُحْصَنَاتُ» عطف على: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ»، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٤٥).
وكاف عند النحاس، والداني، انظر: «القطع» [١٧١]، و«المكتفى» [٢٣٤].

(٢) انظر: «العكبري» (١/ ٢٠٨).

(٣) قال النحاس: تام، وهومذهب الأخفش، ونافع، وأحمد بن موسى، وأبي حاتم، انظر: «القطع» [١٧٧].
وكاف عند ابن الأنباري، والداني، انظر: «الإيضاح» (٢/ ٦٢٠)، و«المكتفى» [٢٤٠].
ومطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٥٣).

والمعنى: أن اليهود مستجيبون، ومقلدون لرؤسائهم، المبني أمرهم على الكذب، والضلال والبغي.

وهؤلاء الرؤساء المتبوعون لم يأتوك، بل أعرضوا عنك، وفرحوا بما عندهم من الباطل، وهو تحريف الكلم عن مواضعه، بجلب معان لألفاظ ما أرادها الله، ولا قصدها، لإضلال الخلق، ولدفع الحق، فهؤلاء يأتوك بكل كَذِب - لا عقول لهم - فلا تبال بهم إذا لم يتبعوك، لأنهم في غاية النقص، والناقص لا يُبالى به، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

١٧ - الوقف على: «أَوْلِيَاءَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾.
[المَائِدَة: ٥١]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل النهي من اتخاذهم أولياء صفتهم أن ﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء وهو محالٌ.

والصواب: أن النهي عن الاتخاذ مطلقًا(٢).

والمعنى: يرشد الله تعالى عباده المؤمنين حين بين لهم أحوال اليهود والنصارى وصفاتهم غير الحسنة، أن لا يتخذوهم أولياء.

فإن بعضهم أولياء بعض، يتناصرون فيما بينهم، ويكونون يدًا على من سواهم، فأنتم لا تتخذوهم أولياء، فإنهم الأعداء على الحقيقة، ولا يبالون بضركم، بل لا يدخرون من مجهودهم شيئًا على إضلالكم، والله أعلى وأعلم(٣).

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٣٢].

(٢) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التبرير المذكور أعلاه، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٥٧).
وكاف عند ابن الأنباري والداني: انظر: «الإيضاح» (٢/ ٦٢٢)، و«المكتفى» [٢٤٢].
تام عند نافع، والأخفش، والقتبي، وابي حاتم: انظر: «القطع» [١٧٩].

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٣٥].

١٨- الوقف على: «قَالُوا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾.
[المائدة: ٦٤]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، من مقول اليهود.

والصواب: أنها من قول الله تعالى تكذيبًا لهم على المقولة النكراء وهي قولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ فاستحقوا اللعنة والمقت بذلك، والعياذ بالله(١).

والمعنى: يخبر الله عن اليهود، وجرأتهم بباطل القول، وسيئ العمل، بزعمهم أنَّ الله تعالى أمسك عليهم الرزق، فردَّ الله تعالى بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾، وهو دعاء عليهم بالحرمان من الإنفاق، وطُردوا من رحمة الله، ثم رد الله عليهم: بأنه عَزَّوَجَلَّ يداه مبسوطتان بالإنفاق، لا كما قالوا، وهو سبحانه ينفق كيف يشاء(٢).

١٩- الوقف على: «ثَلَاثَةٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار قوله «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» مقول قالوا، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٥٩).

صالح عند النحاس، والأنصاري، وحسن عند الأشموني، مع بيان عدم جواز وصله بما بعده لما ذُكر أعلاه، انظر: «القطع» [١٨٠]، و«المقصد» [١٢٢]، و«المنار» [١٢٢].

ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [٢٤٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٦٥١).

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث[١].

والصواب: أنه ابتداء إخبار من الله تعالى بوحدة الألوهية لله وحده لا شريك له، حيث النفي والإثبات، نفي جميع الآلهة، وإثبات أن الله الإله الواحد الأحد.

والمعنى: يبيِّن الله الحكم فيمن قال: إن الله ثالث ثلاثة، يَعنون: (الأب، والابن، وروح القدس)، والثلاثة إله واحد، فأكذبهم الله تعالى في قيلهم هذا، فقال ردًّا لباطلهم: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، أي: وليس الأمر كما يكذبون، إنما الله إله واحد، وأما جبريل فأحدُ ملائكته، وعيسى عبدُه ورسولُه، ومريمُ أَمَتُهُ، فالكلُّ عبدٌ لله وحده[٢].

٢٠ - *الوقف على: «أبناءهم»:*

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟﴾ وصفًا لـ ﴿أَبْنَآءَهُمُ﴾ لأبناء عبد الله بن سلام، أصحاب المؤمنين، فكأن أهل الكتاب يعرفون أبناءهم الذين خسروا أنفسهم[٣].

(١) لازم عند السجاوندي، لأن قوله «وَمَا مِنْ إِلَهٍ» ليس من قولهم، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٦١).
لم يذكر النحاس، والداني هنا وقفًا، انظر: «القطع» [١٨١]، و«المكتفى» [٢٤٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٦٥٩).

(٣) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التبرير، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٧٥).
قال النحاس: إن جعلت «الَّذِينَ» الثاني بدلًا من الأول لم يكن ما قبله كافيًا.
وإن جعلته مبتدأ كان القول (كاف)، والتمام «فَهُم لا يُؤمِنُون» انظر: «القطع» [١٩١].
كاف، وقيل: تام، عند الداني، انظر: «المكتفى» [٢٤٨].

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾ مستأنف غير متعلق بما قبله لفظًا.

والمعنى: يخبر الله عن علماء اليهود والنصارى أنهم يعرفون أنَّ محمدًا ﷺ، نبي الله ورسوله، بما ثبت من أخباره ونعوته، كمعرفة أبنائهم، فردَّ الله بهذا على العرب الذين قالوا: لو كنت نبيًا لشَهِد لكَ بذلك أهل الكتاب.

ثم أخبر تعالى أن ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ في قضاء الله وحكمه الأزلي لا يؤمنون، وإن علموا ذلك في كتبهم، فهذا سر عدم إيمانهم[١].

الوقف على: «يَسْمَعُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة الموتى في الاستجابة بعطف ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾.

والصواب: أن ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾، كلام مستأنف إخبار من الله عنهم بأنهم سيبعثون للحساب ولا عطف فيها[٢].

والمعنى: يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: إنما يستجيب لدعوتك، وينقاد لأمرك ونهيك الذين هم أحياء القلوب، وهم أولو الألباب والأسماع، والاستجابة وإلا فمجرد سماع الأذن يشترك فيه البر والفاجر.

---

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٧٢].

(٢) تام: عند نافع، والأخفش، والقتبي، وأبي حاتم، انظر: «القطع» [١٩١].
وكاف: عند الداني، وقيل: تام، ومطلق عند السجاوندي، انظر: «المكتفى» [٢٥٠]، «علل الوقوف»: (٢/ ٤٧٦).

وأما أمواتُ القلوبِ الذين لا يُحسُّون بما يُنجِّيهم، فإنهم لا يَستجيبون لك، ولا يُقادون، ومَوعدهم يوم القيامة يبعثهم الله، ثم إليه يرجعون، والله تعالى أعلى وأعلم[(١)].

٢١- الوقف على: «اللّهِ»:

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ من قول الكفار.

والصواب: أنه استئناف من الله للإنكار عليهم، لقولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ﴾، فهو تعالى أَعلمُ بمن يَصلح للرسالة والتبليغ[(٢)].

والمعنى: يخبر الله عن أكابر المجرمين، الذين اشتد جرمهم وطغيانهم، وقاموا بردِّ الحق، حسدًا منهم، فقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، من النبوة والرسالة، وهذا اعتراض منهم، وتكبُر على الحق الذي أنزله الله على أيدي رسله، وتحجر على فضل الله وإحسانه فردَّ الله عليهم: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، فهو حكيم يعلم بِمَن يَصلح لها، ويقوم بأعبائها، وليس فيهم ما يوجب أن يكونوا من عباد الله الصالحين، فضلًا أن يكونوا من النبيين والمرسلين[(٣)].

---

(١) ويحتمل أن المراد بالآية على ظاهرها، وأن الله تعالى يقرر المعاد، وأنه سيبعث الأموات يوم القيامة، ثم ينبئهم بما كانوا يعملون، انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٥٥].

(٢) قال النحاس: والتمام على قول نافع ومحمد بن عيسى وأحمد بن موسى «مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ الله»، وقال غيرهم: قطع حسن، انظر: «القطع» [٢٠٣].

كاف عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، انظر: «المكتفى» [٢٥٩]، و«علل الوقوف» (٢/ ٤٨٨).

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٧٢].

٢٢ - الوقف على: «سَبِيلًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن جملة ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ صفة لـ: ﴿سَبِيلًا﴾، فيصير أنه لا يهديهم سبيلًا متخذًا من قبلهم وهم ظالمون.

والصواب: أنَّ اتخاذهم العجل لا يهديهم طريقًا، ثم استأنف فقال: إن هذا الاتخاذَ ظلمٌ في كلِّ صُوره(١).

والمعنى: ألم ير الذين اتخذوا العجل من قوم موسى أنه ليس فيه من الصفات الذاتية، والفعلية ما يُوجب أن يكون إلهًا، فهو لا يكلمهم.

وهذا دليل النقص، فَهُم أكمَلُ حالٍ من هذا الحيوان أو الجماد، وهو لا يدلهُّم طريقًا دينيًا، ولا يحصلُ لهم به مصلحة، لقد اتخذوا هذا العجل، وكانوا ظالمين، حيث أشركوا بالله ما لم يُنزل لهُ سُلطانًا(٢).

٢٣- الوقف على: «يَتَفَكَّرُوا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ بمعنى الذي، وتكون مفعول لـ ﴿يَتَفَكَّرُواْ﴾، فيكون المعنى فاحشًا: أولم يتفكروا فيما بصاحبهم من جنون، وهو (النبي) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) لازم عند السجاوندي، لئلا تصير الجملة صفة السبيل، فإن الهاء ضمير «العجل»، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥١٥).

وتام عند النحاس، وكاف عند الداني: انظر: «القطع» [٢٢٠]، و«المكتفى» [٢٧٦].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٣٠٣].

والصواب: أنها مستأنفة نافية، رد من الله عليهم لقولهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ﴾ [الحجر:٦]، وهي متعلقة بمحذوف، أي: أولم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة[(١)].

والمعنى: أولم يعلموا وينظروا هل في صاحبهم الذي يعرفونه، هل هو مجنون؟ فلينظروا في أخلاقه وهديه، ودله وصفاته، وفي ما دعا إليه، فلا يجدون فيه من الصفات إلا أكملها، ولا من الأخلاق إلا أتمها، ولا يدعو إلا لكل خير ولا ينهى إلا عن كل شر، أفبهذا يا أولي الألباب من جنة؟!!، ولهذا قال تعالى ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ أي: يدعو الخلق إلى ما ينجيهم من العذاب، ويحصل لهم الثواب[(٢)].

٢٤ - الوقف على: «الظَّالِمِين»:

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٩ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١٩- ٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ صفة لـ: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ مستأنف خبره ﴿أَعۡظَمُ دَرَجَةً﴾[(٣)].

---

(١) تام عند النحاس والداني، انظر: «القطع» [٢٢٣] و«المكتفى» [٢٨١].
مطلق عند السجاوندي على تقدير فيعلموا «مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ» «العلل» (٢/ ٥٢٥).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٩/ ٩٣)، و«القرطبي» (٤/ ٣٥٢)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣١٠].

(٣) لازم عند السجاوندي، لئلا يوصف المؤمنون بالظلم، لأنه لو وصل صار «الَّذِينَ آمَنُوا» صفة «الظَّالِمِين»، بل هو مبتدأ من الله تعالى في مدح المؤمنين وصفتهم، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٤٧).
تام: عند النحاس، والأنصاري، والأشموني.
انظر: «القطع» [٢٣٦]، و«المقصد» [١٦٣]، و«المنار» [١٦٣].
وكاف، عند الداني: انظر: «المكتفى» [٢٩٢].

والمعنى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بعد هذا التوبيخ والبيان للحال أخبر تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ﴾ هم ﴿أَعۡظَمُ دَرَجَةً﴾ ممن آمنوا ولم يستكملوا هذه الصفات الأربع، وأخبر تعالى أنهم هم الفائزون بالنجاة من النار ودخول الجنة، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٥ - الوقف على: «بَعۡضٍ»:

قال تعالى: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٍۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن جملة: ﴿يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ﴾ صفة لبعض المنافقين.

والصواب: أنها صفة لكل المنافقين[١].

والمعنى: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٍ﴾ أي: كأبعاض الشيء الواحد، وذلك لأنَّ أمرَهم واحدٌ، لا يختلف بعضهم عن بعض في المعتقد والقول والعمل.

بيَّن الله حالهم بقوله: ﴿يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ وهذا دليلٌ على انتكاسهم، وفساد قلوبهم وعقولهم، إذ هذا عكسُ ما يأمر به العُقلاء، والمرادُ من المنكر الذي يأمرون به: (الكفر والعصيان)، والمعروف الذي ينهون عنه: (الإيمان بالله ورسوله وطاعتهما)[٢].

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صارت الجملة صفة لـ «بَعْضٍ» وهي صفة لكل المنافقين انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٥٣).
لم يذكر النحاس، والداني هنا وقفًا.
انظر: «القطع» [٢٤٠]، و«المكتفى» [٢٩٦].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٢/ ٣٩٣).

٢٦ - الوقف على: «أَوْلِيَاءَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [هُود: ٢٠][(١)].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل وصف الأولياء بمضاعفة العذاب لهم.

والصواب: نفي الأولياء مطلقًا.

والمعنى: لم يكن من شأن الكفار المكذبين بآيات الله، أن يُعجِزوا الله في الأرض، فإنَّ الله مُدرِكُهم مهما حاولوا الهرب، ومنزلٌ بهم عذابه متى أراده لهم، وليس لهم من دون الله من أنصار يمنعونهم من العذاب.

ثم أخبر أن هؤلاء الظالمين يضاعف لهم العذاب يوم القيامة؛ لأنهم صدوا غيرهم عن سبيل الله، فيعذبون بصدهم أنفسهم عن الإسلام، وبصد غيرهم عنه والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٧ - الوقف على: «حَرًّا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّاۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ﴾ [التَّوبَة: ٨١].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنَّ شدةَ حرِّ جهنم مرتبط بفقههم.

(١) لازم عند السجاوندي، لئلا تصير الجملة صفة لأولياء، فينتفي تضعيف العذاب عن الأولياء، ويثبت أنَّ لهم أولياء غير مضعف عذابهم، بل التضعيف لمتخذي الأولياء بإخبار مستأنف، انظر: «علل الوقوف» [٥٨٢].

تام عند نافع، ذكره النحاس في «القطع» [٢٦٠].

ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [٣١٤].

والصواب: أنَّ نار جهنم ﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾، فقهوا أم لم يفقهوا، فالأَوْلَى أن يتقوها بترك التخلف عن الجهاد في سبيل الله[1].

والمعنى: وقال المنافقون بعضهم لبعض في غزوة تبوك: لا تخرجوا للغزو في الحر، إنَّ النفير مشقة علينا بسبب الحر، فقدموا راحة قصيرة منقضية على الراحة الأبدية التامة، فأمر الله رسوله أن يرد عليهم قولهم فقال: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾، فلماذا لا يتقوها بالخروج في سيبل الله؟.

ثم أخبر أنهم لو كانوا يفقهون أنها كذلك، أو أن مآلهم إليها؛ لما فعلوا ما فعلوا من التخلف عن الجهاد[2].

٢٨- الوقف على: «قَوْلُهُمْ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس:٦٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن قوله: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ ...﴾ من قول المشركين[3].

---

(١) مطلق عند السجاوندي، وفي نسخة [لازم]، لأنَّ جواب «لو» محذوف، لو كانوا يفقهون حرارة النار لما قالوا: «لا تنفروا في الحرِّ».
ولو وصل لفهم أنَّ «نَارُ جَهَنَّمَ» لا تكون أشد حرًّا إذا لم يفقهوا ذلك.
انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٨٢).
وكاف: عند الأشموني، انظر: «المنار» [١٦٨].
ولم يذكر النحاس، والداني هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٢٤٠]، و«المكتفى» [٦٩٢].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٢/ ٤٠٤)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٤٦].

(٣) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٨٢).
تام: عند أحمد بن موسى، وهو قول الفراء، قال: كسرت «إِنَّ» على الاستئناف، ولم يقولوا هم: «إِنَّ الْعِزَّةَ للهِّ»، وهو قول أبي حاتم، ذكره النحاس، في: «القطع» [٢٥٢].
وكَاف عند الداني، والأشموني و قال: وهو جواب لسؤال مقدر كأن قائلاً قال: لمَ لا يحزنه قولهم، وهو مما يحزن، أجيب بقوله: «إِنَّ الْعِزَّةَ لله جَمِيعًا»، «المكتفى» [٣٠٩].

قال العلامة ابن عاشور: ويحسن الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ لكي لا يتوهم بعض من يسمع جملة ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فيحسبه مقولًا لقولهم فيتطلب لماذا يكونُ هذا القول سببًا لحزن الرسول ﷺ وكيف يحزن الرسول ﷺ من قولهم: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾[1].

والصواب: أنها مستأنفة رد من الله عليهم.

والمعنى: فلا يحزنك يا محمد قول المشركين، المتضمن للطعن عليك وتكذيبك، والقدح في دينك، إنَّ الغلبة والقهر لله في مملكته وسلطانه، فكيف يقدرون عليك لتحزن لقولهم؟!، والله تعالى أعلى وأعلم[2].

٢٩- الوقف على: «وَلَدًا»:

قال تعالى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ من قول المشركين، فيكون ﴿وَلَدًا﴾ موصوف بـ ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ أي: بالتنزيه.

والصواب: أنها من قول الله تعالى ردًا عليهم تنزيهًا له - جل شأنه - عن اتخاذ الولد، وليست من قول المشركين[3].

---

(١) «التحرير» ص (١١/ ٢٢٢).

(٢) من كتاب «زبد التفاسير» [٢٧٦].

(٣) لم يذكر النحاس والداني والسجاوندي هنا وقفًا.
انظر: «القطع» [٢٥٢]، و«المكتفى» [٣٠٩]، «علل الوقوف» (٢/ ٥٧٤).

والمعنى: يقول الله تعالى مخبرًا عن بهت المشركين لرب العالمين: ﴿ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ فردَّ الله عليهم بقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ أي: تنزه عما يقول الظالمون في نسبة النقائص إليه علوًا كبيرًا، ثم برهن على ذلك بعدة براهين: أحدهما: قوله: ﴿ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ﴾ أي: الغنى منحصر فيه، وأنواع الغنى مستغرقة فيه، وثانيهما: أنه سبحانه له ما في السموات وما في الأرض، وثالثها: هل عندكم من حجة أو برهان على ذلك؟![1].

٣٠- الوقف على: «بِهِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يُوسُف: ٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصلُ شيئًا لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة. والصواب: أنَّ هَمَّ يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ منفي لرؤيته البرهان، فالهمُّ الثاني غير الهمُّ الأول، وقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنف[2].

ويكون بذلك الوقف على: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾، ثم يستأنف، ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾، أي: لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها.

وهو لم يحصل منه همٌّ أصلًا، لأنه رأى برهان ربه، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾[3] [القَصَص: ١٠].

(١) انظر: «جامع البيان» (١١/ ٩٨)، و«القرطبي» (٥/ ٥٣)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٧٤].

(٢) وقف عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٩٦).
وكاف عند الأشموني، ورجح الوقف لما سبق انظر: «المنار» [١٩٢].
وهو اختيار أبي حيان، والشنقيطي، ويدلُّ عليه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، مثل قوله تعالى: «وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً» انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٣٨)، و«أضواء البيان» (٣/ ٦٠)، أفادني بذلك الدكتور بسام الغانم.

(٣) قال ابن عاشور: يحسن الوقف على قوله: (ولقد همت به) ليظهر معنى الابتداء بجملة (وهَمّ بها) واضحًا. وبذلك يظهر أن يوسف عليه السلام لم يخالطه همّ بامرأة العزيز لأن الله عصمه من الهمّ بالمعصية بما أراه من البرهان، «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٢).

٣١- الوقف على: «أَوْلِيَاءَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [هُود: ٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل وصف الأولياء بمضاعفة العذاب لهم، فينتفي تضعيف العذاب عن الأولياء، ويثبت أنَّ لهم أولياء غير مضعف عذابهم.

والصواب: إثبات تضعيف العذاب لمتخذي الأولياء(١).

والمعنى: لم يكن من شأن الكفار المكذبين بآيات الله، أن يُعجزوا الله في الأرض، فإنَّ الله مُدرِكَهم مهما حاولوا الهرب، ومنزل بهم عذابه متى أراده لهم، وليس لهم من دون الله من أنصار يمنعونهم من العذاب.

ثم أخبر أنَّ هؤلاء الظالمين يضاعف لهم العذاب يوم القيامة؛ لأنهم صدوا أنفسهم وغيرهم عن سبيل الله(٢).

٣٢- الوقف على: «خَلَقَهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هُود: ١١٨-١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تقيد ثبوت كلمة الله في الأزل على اختلافهم، فيوهم أنه لذلك خلقهم، ولذلك تمت كلمة ربك.

---

(١) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، انظر: «علل الوقوف» [٥٨٢].
تام عند النحاس عن نافع، ولم يذكر الداني وقفًا، انظر: «القطع» [٢٦٠]، و«المكتفى» [٣١٤].

(٢) انظر: «جامع البيان» (١٢/ ١٥)، و«نهاية القول المفيد» [١٥٧]، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٧٤].

والصواب: ثبوت كلمة الله في أزله ليتبين سواء اختلفوا أم لم يختلفوا[(١)].

والمعنى: بين الله تعالى أنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة على الإسلام، لكن لا يزالون مختلفين في الحق بسبب اتباع الهوى والبغي، إلا من رحم الله بالهداية على الدين الحق، فإنهم لم يختلفوا، ولذلك خلقهم الله فريق مختلف، وفريق غير مختلف، فريق شقي، وفريق سعيد، وثبتت كلمة الله في أزله لأملأن جهنم ممن يستحقها من الجن والإنس[(٢)].

٣٣ - الوقف على: «أَكۡبَرُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن عظم أجر الآخرة مرتبط بعلمهم[(٣)].

والصواب: أنه غير مرتبط بعلمهم، وجواب «لو» محذوف: لو كانوا يعلمون ذلك لما اختاوا الدنيا على الآخرة.

---

(١) قال النحاس: «وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ»، متصل بما قبله، وإن قدَّرته بمعنى، «وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، ولذلك خلقهم، وصلت بعض الكلام ببعض، انظر: «القطع» [٢٦٩].
كاف عند الداني:، أي خلقهم للاختلاف، وقيل للرحمة، انظر: «المكتفى» [٣٢١].
ومطلق عند السجاوندي:، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٩٢).

(٢) انظر: «جامع البيان» (١٢/ ٨٧)، و«زبدة التفاسير» [٣٠١]، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٩٢].

(٣) لازم عند السجاوندي، لأن جواب (لو) محذوف، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاوا الدنيا على الآخرة، ولو وصل لصار قوله: «وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ» معلقًا بشرط أن لو كانوا يعلمون، وهو محال، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٦٣٨).
ولم يذكر النحاس وقفًا هنا، انظر: «القطع» [٢٩٥].
قال الداني: «وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ» متعلق به، فإن جعل ذلك منقطعًا منه، فالوقف «حسنة» تام: وبالأول جاء التفسير، انظر: «المكتفى» [٣٤٩].

والمعنى: أن ما في الآخرة من الجنة والنعيم أعظم من الدنيا وما فيها، ثم أخبر أن الكفار أو المتخلفين عن الهجرة لو كانوا يعلمون ما للمهاجرين من الكرامة وعظيم الثواب لوافقوهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

٣٤ - الوقف على: «عُدْنَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ معطوف على قوله: ﴿ عُدْنَا ﴾ داخل تحت شرط ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ ﴾.

والصواب: أنه لا علاقة بين ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ وبين عودتهم، أي أنَّ جهنم للكافرين حصيرًا سواء أعادوا أو لم يعودوا[1].

والمعنى: وإن عدتم يا بني إسرائيل للفساد في الأرض للثالثة عدنا إلى عقوبتكم، ثم قال الله ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾، أي: محبسًا فيُحصرون فيها، ولا يَتخلصون عنها أبدًا، والله تعالى أعلى وأعلم[2].

٣٥ - الوقف على: «وَنَذِيرًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٥-١٠٦].

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار قوله: «وَجَعَلْنَا»، معطوفًا على «عُدْنَا»، داخلا تحت شرط «إِنْ عُدْتُمْ»، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٦٤٧).
ولم يذكر النحاس، والداني، وقفًا، انظر: «القطع» [٣٠١]، و«المكتفى» [٣٥٩].

(٢) انظر: «زبدة التفاسير» [٣٦٥].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لصار لفظ ﴿وَقُرْءَانًا﴾ معطوفًا، واقتضى أن يكون الرسول ﷺ قرءانًا[١].

والصواب: أن ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَهُ لِنَقْرَأَهُ﴾ كلام مستأنف.

والمعنى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَكَ إِلَّا مُبَشِّرًا﴾ لمن أطاع الله بالثواب العاجل والآجل ﴿وَنَذِيرًا﴾ لمن عصى الله بالعقاب العاجل والآجل.

وأنزلنا هذا القرآن مفرقًا، فارقًا بين الهدى والضلال، والحقِّ والباطل ﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ أي: على مهل ليتدبروه ويتفكروا في معانيه، ويستخرجوا علومه، ﴿وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا﴾ أي: شيئًا فشيئًا، مفرقًا في ثلاث وعشرين سنة، والله تعالى أعلى وأعلم[٢].

٣٦ - *الوقف على: «آخرَ»:*

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

[القصص: ٨٨]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن النهي منصبٌ على دعاء إله غير الله موصوف بأنه لا إله إلا هو[٣].

(١) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، وقال: بل التقدير: وفرقنا قرآنا فرقناه، أي: أحكمناه، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٦٥٢).
قال النحاس: الوقف على «وَنَذِيرًا» إن قدرته على قول الكوفيين أن «وَقُرْآنًا» منصوب بـ «فَرَقْنَاهُ»، وإن قدرته على مذهب سيبويه أنه منصوب بإضمار فعل لم يكن ما قبله تامًا، لأنه معطوف، انظر: «القطع» [٣٠٦].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٤٦٨].

(٣) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل لصار «لا إلهَ إلا هُو» صفة لـ «إلهًا آخرَ» انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٧٨٤).
ولم يذكر النحاس، والداني، وقفًا، انظر: «القطع» [٣٩٠]، و«المكتفى» [٤٤٠].

والصواب: أن جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ استئنافية لا علاقة لها بما قبلها، تعني لا معبود بحق إلا هو.

والمعنى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ بل أخلص لله عبادتك، فإنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فلا أحد يستحق أن يُؤله ويحب ويُعبد، إلا الله الكامل الباقي الذي ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ وإذا كان كل شيء هالكًا مضمحلًا سواه، فعبادة الهالك الباطل باطلة ببطلان غايتها، وفساد نهايتها، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

٣٧ - *الوقف على: «وَيَخْتَارُ»*:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ موصولة، فيكون المعنى أن الله يختار ما يختاره الخلق، أي الذي يختارونه.

والصواب: أن الله يخلق ما يشاء ويختار وينفي عن الخلق الخيرة(٢).

وهو بيان كاف عند الشيخ حسني عثمان، انظر: «حق التلاوة» [١٠٩].

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٦٢٦].

(٢) الوقف حسن عند النحاس: على «وَيَخْتَارُ»، وقال: إن أكثر أصحاب التمام وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، رواه نافع، ويعقوب، وأحمد بن موسى، ومحمد بن عيسى، وأحمد بن جعفر، وأبو حاتم، ونصير، ثم ابتدأ: «ما كان لهم الخيرة» أي: لم تكن لهم الخيرة.

قال أبو جعفر: سمعت علي بن سليمان يقول: التمام (ويختار) و(ما) نفى، ولو كانت (ما) في موضع نصب بـ«يختار» لكانت «الخيرة» منصوبة على خبر كان، ولم يقرأ بها أحد، انظر: «القطع» [٣٩٠].

- **وتام عند الداني**: قال: إذا جعلت (ما) جحداً، فإن جعلت (ما) بمعنى الذي فالوقف على «الْخِيَرَةُ» وهو تام في كلا الوجهين، انظر: «المكتفى» [٤٣٩] قلت: والأخير مردود.

- **ومطلق عند السجاوندي**: قال: ومن وصل على معنى: ويختار ما كان لهم فيه الخيرة فقد أبعد بل (ما)

والمعنى: وربك يخلق ما يشاء أن يخلقه، ويختار ما يشاء أن يختاره، والاختيار لله لا كما يشاء الناس لأنه أعلم مَن الذي يصلح لها[(١)].

٣٨ - الوقف على: «الْحَيَوَانُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن وصف الدار الآخرة بالحيوان معلقٌ بشرط أن لو يعلموا ذلك وهو محال.

والصواب: أن بقاء الدار الآخرة غير متعلق بعلمهم فهي باقية، سواء أعلموا أم جهلوا[(٢)].

والمعنى: وأما الدار الآخرة، فإنها دار ﴿ٱلْحَيَوَانُ﴾ أي: الحياة الكاملة، التي من لوازمها، أن تكون أبدان أهلها في غاية القوة، وأن يكون موجودًا فيها كل ما تكمُل به الحياة، وتتم به اللذات، من مفرحات القلوب، وشهوات الأبدان، وغير ذلك، مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

ولو علموا حقيقة ذلك لما اختاروا اللهو الفاني على الحياة الباقية، والله تعالى أعلى وأعلم[(٣)].

لنفي اختيار الخلق تقريرًا لا اختيار الحق تعالى، انظر: «العلل» (٢/ ٧٨٢).

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ٦٣)، و«بدائع التفسير» [٣٥٣]، «زبدة التفاسير» [٥١٦].

(٢) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، انظر: «العلل» (٢/ ٧٩٥).
ولم يذكر النحاس، والداني وقفًا هنا، انظر: «القطع» [٧٩٨]، و«المكتفى» [٤٤٦].

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٦٣٥].

٣٩- الوقف على: «مَرْقَدِنَا»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ ۝٥١ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [يس: ٥١-٥٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿هَٰذَا﴾ صفة لـ ﴿مَّرۡقَدِنَا﴾ فيبقى قوله: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ بلا مبتدأ[١].

والصواب: أنهما كلامان: قول الكفار ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾، فقالت لهم الملائكة: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾.

والمعنى: ونفخ إسرافيل نفخة البعث، فإذا هم من القبور مسرعون إلى ربهم لفصل القضاء بين الناس، فنادوا هلاكًا لما شاهدوا من الأهوال ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾ وأجابهم المؤمنون ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ بلقائه، ﴿وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ بما أخبرونا به[٢].

٤٠- الوقف على: «قَوۡلُهُمۡ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن قوله: ﴿إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾، من مقول الكفار[٣].

---

(١) لازم عند السجاندي، وذكر نفس التبرير، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٤٨).
وروى النحاس استحباب الوقوف على «مَرْقَدِنَا» لأنه كلامان، فالكفار قالوا: «مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا»، فقالت لهم الملائكة «هذا مَا وَعَدَ الرَّحْمَن»، انظر: «القطع» [٤٢٢].
ويرى ابن الأنباري: جواز الوقف بخفض «هذا» على الاتباع للمرقد، ويبتدأ بـ «مَا وَعَدَ الرَّحْمَن»، على معنى: بَعَثكم وعد الرحمن، انظر: «الإيضاح» (٢/ ٨٥٤).

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٦٩٧]، و«أيسر التفاسير» (٤/ ٣٨٤).

(٣) لازم عند السجاوندي، لئلا يصير قوله: «إِنَّا نَعْلَمُ» مقول الكفار، الذي يُحزن النبي ﷺ، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٥١).

والصواب: أنه استئناف من كلام الله عَزَّوَجَلَّ يتوعد الكفار بالعذاب.

والمعنى: فلا يحزنك قول الكفار: أنك لست مرسلًا، أو أنك شاعر، وكاهن، ومفتر، وأن آلهتم شركاء لله في المعبودية، ونحو ذلك.

وسوف نجازيهم عن قولهم الباطل بتكذيبهم لك، وافترائهم عليك وكفرهم بنا وبلقائنا، فهم لم يقولوا ذلك إلا حسدًا، وهم يعلمون أنك رسول الله، وما جئت به هو الحق(١).

٤١- الوقف على: «لِلْكَافِرِينَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٢-٣٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف ﴿وَٱلَّذِى﴾ على ما قبله، فيؤدي ذلك إلى مصاحبة الذي جاء بالصدق للكافرين في جهنم(٢).

والصواب: أن ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ مستأنف لا علاقة له بما قبله.

والمعنى: لا أحد أظلم من أحد كذب على الله كـ (أن ينسب إليه ما هو بريء منه كالزوج، والولد، والشريك)، أو كذب بـ ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾ وهو القرآن والنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما جاء به، أليس في جهنم مكان إقامة دائمة للكافرين؟!

تام عند الداني، والأشموني، والأنصاري، انظر: «المكتفى» [٤٧٦]، و«المنار» [٦٤٣]، و«المقصد» بهامشه: [٦٤٣].

(١) انظر: «زبد التفاسير» [٥٨٦]، و«أيسر التفاسير» للجزائري [٩٢٤].

(٢) قطع تام: عند النحاس، انظر: «القطع» [٤٤٨].
لم يذكر الداني، والسجاوندي وقفًا، انظر: «المكتفى» [٤٣٩]، «علل الوقوف» (٣/ ٨٨٢).

وبشر الله الذي ﴿جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ﴾، وهو محمد ﷺ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾، وهو أبو بكر رضي الله عنه، وكل أصحاب رسول الله ﷺ بالفوز باتقاء عذاب الله.

٤٢- الوقف على: «النَّارِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۞ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ [غافر: ٦- ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ صفة لـ ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾(١).

والمعنى: وكما وجب حكم الله على الأمم المكذبة، وقد أهلكها الله فعلًا، حقت كلمة ربك على الذين كفروا لأنهم ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

ثم أخبر الله عن شرف حملة العرش، وقربهم من ربهم، وكثرة عبادتهم ودعائهم، واستغفارهم للمؤمنين، لعلمهم أنَّ الله يحب ذلك(٢).

٤٣ - الوقف على: «شَيۡءٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢]

---

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، وقال: وخطره ظاهر، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٨٨).

تام: عند نافع، وأبي حاتم، وأحمد بن موسى، والنحاس، والداني، ورجحه الأشموني للابتداء بالشرط. انظر: «القطع» [٤٥١]، و«المكتفى» [٤٩١]، و«المنار» [٢١٥].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٤/ ٥١٤)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٧٣٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وصفُ لـ ﴿شَيْءٍ﴾.

والصواب: أنه مستأنف لا علاقة له بما قبله[(١)].

والمعنى: ذلكم الله الذي عرفكم بنفسه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لا معبود بحق إلا هو، الذي أمركم بالدعاء ووعدكم بالاستجابة.

فكيف تصرفون عنه، وتدعون آلهة لا تنفعكم ولا تضركم؟! وهو ربكم والمنعم عليكم والمتفضل[(٢)].

٤٤- الوقف على: «لا يُؤْمِنُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨-٨٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾، من مقول الرسول ﷺ.

والصواب: أنه من قول الله عَزَّوَجَلَّ للرسول ﷺ[(٣)].

والمعنى: أن الله تعالى يَعْلَمُ قيل رسوله وشكواه، وهي ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ لما شاهد من عنادهم، وتصلبهم، فشكاهم إلى ربه تعالى، فأمره عَزَّوَجَلَّ أن يتجاوز

---

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، وقال: وخطره ظاهر، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٩٤).

لم يذكر النحاس، والداني، هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٤٥٥]، و«المكتفى» [٤٩٥].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٤/ ٥٤٤).

(٣) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، وقال: وهو محال، بل هو جواب الله للرسول ﷺ، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٣).

لم يذكر النحاس، والداني، هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٤٧٢]، و«المكتفى» [٥١٢].

عما يلقاه منهم، من شدة وعنت، وأن يقول لهم: ﴿سَلَٰمٌ﴾ متاركة، لا سلام تحية وتعظيم، أي: قل لهم: أمري سلام، فسوف تعلمون عاقبة هذا الإصرار على الكفر والتكذيب، فكان هذا منه تهديدًا لهم بالعذاب إن ماتوا على كفرهم(١).

٤٥- الوقف على: «بَيْنَهُمَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الدخان: ٧].

يلزم الوقف: توهم أن ربوبيته تعالى تتعلق بكونهم ﴿مُّوقِنِينَ﴾.

والصواب: أن ربوبيته تعالى مطلقة غير مقيدة بكونهم موقنين، وجواب إن محذوف، أي: إن كنتم موقنين بأن الله الخالق فآمنوا به(٢).

والمعنى: الله خالق الكون ومدبره، والمتصرف فيه بما يشاء.

فإن كنتم عالمين بذلك علمًا مفيدًا لليقين، فاعلموا أنه الرب للمخلوقات هو إله الحق، ولهذا قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، أي لا معبود بحق إلا هو، المتصرف وحده بالإحياء والإماتة، وسيجمعكم بعد موتكم فيجزيكم بعملكم، إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا(٣).

٤٦- الوقف على: «مَّجْنُونٌ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴿١٤﴾ إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴾ [الدخان: ١٣-١٥].

(١) انظر: «أيسر التفاسير» (٤/ ٦٦٠).

(٢) لازم: عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٧).

لم يذكر النحاس، والداني، هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٤٧٤]، و«المكتفى» [٥١٣].

(٣) انظر: «أيسر التفاسير» (٥/ ٨-٩).

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ من مقول الكفار(١).

والصواب: أنَّ قوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ من قول الله تعالى.

والمعنى: من أين يأيتهم التذكرة؟!، فَيُنيبُوا إلى ربهم، ويُسلموا له، والحال أنه قد جاء رسول مبين للحق مظهر له، فعرفوه أنه رسول حق وصدق، ثم أعرضوا عنه، وعما جاء به، وقالوا: رجل يعلمه القرآن بشر مجنون(٢).

٤٧- الوقف على: «عَائِدُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٥-١٦].

سبب لزوم الوقف: لأن الوصل يوهم أنهم عائدون إلى الكفر وحرب المسلمين يوم البطشة الكبرى، فيصير ﴿يَوْمَ﴾، ظرفًا لـ(عودهم إلى الكفر).

والصواب: أنَّ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾، هو يوم القيامة، أو يوم بدر، والعود إلى الكفر فيهما غير ممكن(٣).

---

(١) لازم: عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار «إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا» من قول الكفار، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٧).
وقف عند النحاس، ولم يذكر الداني، وقفًا، انظر: «القطع» [٤٧٤]، و«المكتفى» [٥١٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٥/ ٨-٩).

(٣) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التبرير، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٧).
وهو وقف عند النحاس، انظر: «القطع» [٤٧٤]، ولم يذكر الداني وقفًا.

والمعنى: أخبر الله جَلَّوَعَلَا أنه سيصرف عن قريش عذاب المخمصة، والجوع الذي دام سبع سنوات، فنزل الغيث في بلادهم، وحل الخير، ثم توعد لهم أن يعودوا إلى الاستكبار والجحود، وإخبار بوقوعه فوقع، وأن الله سيعاقبهم بالبطشة الكبرى واختلف في ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾:

قالوا: هي وقعة «بدر»، فانتقم الله منهم، فقتل صناديدهم شر قتله.

وقيل: إنه يكون في آخر الزمان دخان يأخذ بأنفاس الناس(١).

٤٨- الوقف على: «وَتُوَقِّرُوهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح:٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف الضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ الذي هو «الله» على الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ الذي هو للنبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فيؤدي إلى الدعوة إلى تسبيح النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ(٢).

---

(١) قال العلامة السعدي: وإذا نزلت هذه الآيات على هذين المعنيين، لم تجد في اللفظ ما يمنع ذلك، بل تجدها مطابقة لهما أتم المطابقة، وهذا الذي يظهر لي ويترجح عندى - والله أعلم - انظر: «تيسير الكريم الرحمن» (٧٧٢-٧٧٣).

(٢) كاف عند الداني، وهو للنبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما بعده لله تعالى، إذ التسبيح لا يكون إلا لله.
ومطلق عند السجاوندي، للفصل بين ضمير اسم الله في «وَتُسَبِّحُوهُ»، وضمير اسم رسوله في «وَتُوَقِّرُوهُ»، انظر: «المكتفى» [٥٢٨]، و«علل الوقوف» (٣/ ٩٥٥).
تام: عند أبي حاتم وأحمد بن موسى بنفس التبرير، ولا وقف باعتبار «ويُسَبِّحوا» معطوف على ما قبله، انظر: «القطع» [٤٨٧]، ويرى د. بسام الغانم: أولوية الوصل باعتبار الضمائر كلها لله تعالى، لعدم اختلاف الضمائر، انظر: «القرطبي» (١٦/ ١٧٧).

والمعنى: لتقوموا بالإيمان بالله ورسوله، المستلزم طاعتهما في جميع الأمور، وتعظموه، وتجلوه، وتقوموا بحقوقه، فله المنة العظيمة برقابكم.

وتسبحوا الله أول النهار وآخره، فذكر الله في هذه الآية الحق المشترك بين الله وبين رسوله، وهو الإيمان بهما، والمختص بالرسول، وهو التعزير والتوقير، والمختص بالله وهو التسبيح له والتقديس بصلاة أو غيرها(١).

٤٩- الوقف على: «يَلْعَبُونَ»:

قال تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ ﴿١٢﴾ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴿١٣﴾ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [الطور: ١١-١٤].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لصار المعنى أن لعبهم في اليوم الذي يُدَعُّون فيه إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ، فتكون ﴿ يَوْمَ ﴾ ظرفًا لـ ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾(٢).

والصواب: أن ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ ﴾ مستأنف لا علاقة له بـ ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾.

والمعنى: هلاك وعذاب للمكذبين الذين هم في خوض الباطل ولعب به، يوم يدفعون إلى نار جهنم دفعًا شديدًا، ويُساقون إليها سوقًا عنيفًا، ويجرون على وجوههم، ويقال لهم توبيخًا ولومًا: ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون(٣).

---

(١) انظر: «تفسير السعدي» [٧٩٢].

(٢) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٧٣).
وكاف، عند الأنصاري، والأشموني، انظر: «المنار» و«المقصد»، بهامشه: [٧٤٤].
وقال الأشموني: وقيل لا يوقف عليه، لأن «يَوْمَ» بدل من «يَومَئِذٍ»، فلا يفصل بين البدل، والمبدل منه بالوقف، انظر: «المنار» [٧٤٤].

(٣) انظر: «تسير الكريم الرحمن» [٨١٤].

٥٠- الوقف على: «عَنۡهُمۡ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ٦ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ﴾ [القمر: ٦-٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الأمر بالتولي ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾، فتصير ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ﴾ ظرفًا للتولي، والصواب أنها ظرف لـ ﴿يَخۡرُجُونَ﴾.

و﴿خُشَّعًا﴾ حال للضمير في ﴿يَخۡرُجُونَ﴾.

والتقدير: يخرجون خشعًا أبصارهم يوم يدع الداع[(١)].

والمعنى: يقول الله لرسوله ﷺ: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾، وانتظر بهم يومًا عظيمًا، وهولًا جسيمًا، وذلك حين يدعو إسرافيل عَلَيۡهِ السَّلَامُ إلى شيء نكر تنكره الخليقة، فلم تر منظرًا أفظع منه، فينفخ إسرافيل نفخة يخرج بها الأموات، من قبورهم ليوم القيامة، خشعًا أبصارهم من الفزع[(٢)].

٥١- الوقف على: «وَسُعُرٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ ٤٧ يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾ [القمر: ٤٧-٤٨].

---

(١) ذكر ذلك السجاوندي: في «علل الوقوف» (٣/ ٩٨٠).

قال الداني: تام، وقال ابن الأنباري: غير تام، وليس كما قال، لأن جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف «يَخۡرُجُونَ»، على التأخير، والتقدير: (يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع)، فإذا كان كذلك، فالتمام: «فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ..» لأن الظرف لا يتعلق بشيء مما قبله، انظر: «المكتفى» [٥٤٥].

وتام: عند الأنصاري، والأشموني، انظر: «المقصد» [٧٥٢]، و«المنار» [٧٥٢].

(٢) انظر: «تسير الكريم الرحمن» [٨٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ ﴾، ظرف ﴿ ضَلَٰلٍ ﴾، فيوهم أنهم سيضلون ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ ﴾.

والصواب: أن ﴿ يَوْمَ ﴾ ظرف لما بعده أي: يقال لهم: ﴿ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾(١).

والمعنى: إن الذين أكثروا من فعل الذنوب العظيمة من الشرك وغيره، هم ضالون في الدنيا، عن العِلم، وعن العمل، ويوم القيامة تتسعر بهم النار، فيسحبون في النار على وجوههم أشرف أعضائهم، وألَـمُها أشدُّ من ألم غيرها، فيهانون بذلك ويخزون، ويقال لهم: ﴿ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾ أي: ذوقوا ألم النار وأسفها وغيظها ولهبها(٢).

٥٢- الوقف على: «*العِقَابِ*»:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الحشر: ٧-٨].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لَأَوْهَمَ أن شدة العقاب ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ﴾.

والصواب: أن قوله: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ خبر المبتدأ محذوف، والتقدير: والفيء المذكور ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ﴾.

أو بتقدير فعل: أي: ما ذكرنا من الفيء يصرف للفقراء(٣).

---

(١) هذا على رأي من فسر «سُعُر» بالجنون، فيكون ضلالهم وسعرهم في الدنيا.
وأما مَن فسَّر الضلال بالخسران والسعر بنيران جهنم، فلا إشكال في الوصل.
لازم عند السجاوندي، لأن «يَوْمَ يُسْحَبُونَ» ليس بظرف لضلالهم، وإنما هو ظرف لمحذوف، أي: يقال لهم: ذوقوا مس سقر، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠١٨).

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٨٢٨].

(٣) ذكره الأشموني، وقال: وقف تام.
وإن جعل «لِلْفُقَرَاءِ» بدلاً من قوله: «ولذي القربى»، لا يوقف على «الْعِقَابِ» لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه، انظر: «المنار» [٨٠٠].

أو ما أفاء الله على رسوله فلله، وللرسول، ولذي القربى والمساكين، وابن السبيل، «للفقراء منهم لا مطلقًا».

٥٣- الوقف على لفظ الجلالة: «اللهِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾، من مقول المنافقين[(١)].

والصواب: أنَّه من قول الله عَزَّوَجَلَّ.

والمعنى: أنَّ المنافقين قالوا: نشهد إنك لرسول الله - على وجه الكذب والنفاق - مع أنه لا حاجة لشهادتهم في تأييد رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّ الله يَعلمُ إنك لرسوله، والله يَشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون في قولهم ودعواهم[(٢)].

٥٤- الوقف على: «أَكْبَرُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٣٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن كِبر العذاب مرتبط بعلمهم،

والصواب: أن العذاب أكبر سواء أعلموا أم جهلوا.

ولازم: عند السجاوندي، لأنه لو وصل فهم أن شدة العقاب للفقراء، بل التقدير: هو للفقراء، يعنى: في بني النضير، أو التقدير: أحلت الغنائم للفقراء، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠٠).

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠١٨).
وكاف: عند الأشموني، وذكر نفس التوجيه، قال: لأنه لا يجوز وصله لأنه لو وصله لصار «وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ» من مقول المنافقين، وليس الأمر بذلك، بل هو ردٌّ لكلامهم أن رسول الله غير رسول، فكذبهم الله بقوله: «وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ»، انظر: «المنار» [٨٠٠].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٨٦٤].

والمعنى: أنَّ عذاب الآخرة أعظم وأشد وأبقى من عذاب الدنيا، ثم أخبر أنهم لو كانوا يعلمون ذلك العذاب ما خالفوا أمرنا وما كذبوا[١].

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، وقال: (لو) محذوفة الجواب، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الأكبر على الأدنى، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠٣٥).
وحسن: عند الأشموني، وذكر نفس التوجيه المذكور، وقال: ولو وصله لصار قوله: «ولعذاب الآخرة أكبر» معلقًا بشرط أن لو كانوا يعلمون وهو محال، إذ عذاب الآخرة أشق مطلقًا علموا أم لا، انظر: «المنار» [٨٠٠].

الفصل الرابع

الأثر العقدي في الوقف القبيح

١- مقدمة عن الوقف القبيح.

٢- أنواع الوقف القبيح.

٣- من صور الوقف القبيح.

٤- وقف التعسف.

١- مقدمة عن الوقف القبيح

تعريفه: هو الوقف على كلام لا يؤدي معنىً صحيحًا، أو لا يفيد معنى لشدَّة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنىً.

والتعلق اللفظي يعني التعلق في المعنى، فهو يتعلق معنى ولفظًا.

قال العلامة ابن الجزري:

وَغَيْـرُ مَـا تَـمَّ قَبِيـحٌ وَلَـهُ ... يُوقَـفُ مُضْطَـرًّا وَيُبْـدَا قَبْلَـهُ

الأصل فيه: ما ذكره ابن الجزري عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قال: جاء رجلان إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتشهد أحدهما فقال: مَنْ يُطِعْ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فقال رسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قُمْ أَوْ اذْهَبْ بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ**» (رواه مسلم [٨٧٠]).

قال الحافظ أبو عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ: ففي هذا الخبر إيذان بكراهية القطعِ على المستبشعِ من اللفظ المتعلِّق بما يُبيِّنُ حقيقتَه، ويدلُّ على المراد منه، لأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ إنَّما أقام الخطيب لَمَّا قطع على ما يقبُح، إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع وحالِ من عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنَّما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: (فَقَدْ رَشَدَ)، ثم يستأنف ما بعد ذلك، ويصل كلامه إلى آخره، فيقول: (وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوى).

وإذا كانَ مِثل هذا مَكروهًا مستبشعًا في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، الذي هو كلام ربُّ العالمين أشدُّ كراهيةً واستبشاعًا، وأحقُّ وأولى أن يُتجنب(١).

حكمه: يحرم تعمد الوقف عليه إلا لضرورة ملحة كضيق نفس أو عطاس، ولكن يبدأ بما قبله.

(١) انظر: «المكتفى» ص [١٣٣].

قال أبو جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا ينبغي أن يحتج بأن نيته، وإن وقف، غير ذلك، فإنه مكروه عند العلماء بالتمام والسنة.

وأقوال الصحابة تدل على ذلك، فقد أنكر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الرجل الذي خطب فقال: «مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولهُ فقدْ رَشَدَ وَمَن يَعصِهِما» [صحيح أبي داود ١٠٠٧] لم يسأله عن نيته، ولا ما أراد، وأنكر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على من قال: «مَا شَاءَ اللهُ وَشِئتَ» [أخرجه النسائي ٣٧٧٣ وصححه الألباني وَلم يَسْألهُ عَن نِيَتِه] اهـ[١].

تنبيه حول قول الأئمة لا يجوز الوقف على كلمة كذا:

قال الإمام ابن الجزري: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول الأئمة: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الفعل دون الفاعل ... إلى آخر ما ذكروه، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام، ولا مكروه، ولا ما يؤثم عليه، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري، الذي يبتدأ بها بعده.

وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة، فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع النفس، أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العَوْد إلى ما قبل، فيبتدئ به، اللَّهُمَّ إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى، فإنه - والعياذ بالله - يحرم عليه ويجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة والله تعالى أعلم» اهـ[٢].

---

(١) انظر: «القطع» ص [٣١].

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٢٣٠-٢٣١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـيْـسَ فِي الْـقُـرْآنِ مِـنْ وَقْـفٍ وَجَبْ وَلا حَــرَامٍ غَـيْــرَ مَـالَــهُ سَبَبْ

رمزه: الأصل أنه لا يوضع له علامة لكثرته، فلا تكاد آية تخلو من وقف قبيح، ورمز له في بعض المواضع بالرمز(لا) لأجل التنبيه.

٢- أنواع الوقف القبيح

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: لا يؤدي إلى فائدة:

كالوقف على: ﴿بِسْمِ﴾ من قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، لأنه لا يؤدي فائدة يحسن الوقف عليها.

النوع الثاني: لا يؤدي معنىً صحيحًا:

وهذا الوقف يترتب عليه إخلال بالمعنى دون العقيدة، وهو يلي النوع الأول في القبح، كالوقف على: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء:١١]، فإن الوالدين ليسوا مشتركين في النصف مع البنت، إنما النصف لها، وللوالدين لكل واحد منهما السدس.

النوع الثالث: يخل بالعقيدة:

مثال ذلك: ﴿طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴿٤﴾ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه:١-٦]، ثم يبتدئ: ﴿ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾، وهو بذلك ينفي صفة الاستواء لله تعالى، وهذا الوقف يسمى الوقف البدعي، وهو من وقوف أهل الاعتزال.

ومن ذلك الوقف على ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ من قوله تعالى: ﴿... يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ...﴾ [الممتحنة:١].

لأن الابتداء بـقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ يصبح تحذيرًا من الإيمان بالله تعالى والعياذ بالله[(١)].

وللفصل بين الجار المجرور للمصدر المؤول ﴿أَن تُؤْمِنُوا﴾ وهو في محل جر بحرف جر محذوف، هو اللام، متعلق بـ ﴿يُخْرِجُونَ﴾.

(١) انظر: «حق التلاوة» للشيخ/ حسني شيخ عثمان، دار جهينة، ص [١١٠].

٣- من صور الوقف القبيح

(أ) وقف المشاركة:

١ـ الوقف على: «يَسْتَجِيبُوا لَهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ﴾ [الرعد: ١٨].

وذلك إذا وصل جملة: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾ بجملة ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟﴾ ثم الابتداء بجملة: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم﴾، فإنه بذلك يوهم مشاركة ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟﴾ مع الذين ﴿ٱسْتَجَابُوا۟﴾ في الجزاء.

٢ـ الوقف على: «مِنْهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

فإن الوقف على ﴿مِّنْهُم﴾ يفسد المعنى لأن منْ كُنِيَ عنهم أولًا مؤمنون، ومتولِّي الكبر منافق؛ فليس منهم وهو عبد الله بن سلول. اهـ[١].

٣ـ الوقف على: «بِآيَاتِنَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الحديد: ١٩].

لئلا يوهم العطف أن الكافرين المكذبين لهم مثل أجر الشهداء.

(١) «نهاية القول المفيد» ص[١٧٠].

٤ـ الوقف على: «يُضْلِلْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِيۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف:١٧٨]، لا وقف على ﴿وَمَن يُضْلِلْ﴾، لئلا يوهم مشاركة ما قبله في الجزاء وذلك لأنه إذا وصل جملة: ﴿ مَن يَهْدِ﴾ وهو شرط بجملة: ﴿وَمَن يُضْلِلْ﴾ وهي معطوفة على الشرطية الأولى ثم ابتداء بجملة: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ﴾ وهي جواب الشرطية الثانية، فإنه بذلك يوهم مشاركة الذين أضلهم الله بالذين هداهم الله في الجزاء وهو (الاهتداء).

ومن ذلك أيضًا:

٥ـ الوقف على: «كَفَرْتُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم:٧].

لئلا يوهم مشاركة الكافرين للشاكرين في الوعد بالزيادة.

٦ـ الوقف على: «يُضِلَّهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام:١٢٥].

لأنه يوهم مشاركة الشرطية الثانية للشرطية الأولى في شرح الصدر للإسلام.

٧ـ الوقف على: «بِالسَّيِّئَةِ»

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأنعام:١٦٠].

لأنه يوهم أن من جاء بالسيئة يجزى أيضًا بعشر أمثالها مع أن عدلَ الله تعالى يأبى إلا أن يجزى بمثلها فقط.

(ب) الوقف على المنفي الذي بعده حرف الإيجاب:

ومن صور ذلك:

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [الفرقان: ٥٦].

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤].

قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٤].

قال تعالى: ﴿ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾ [يونس: ٥].

قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥].

(جـ) الوقف قبل انتهاء القول:

- **الوقف على:** ﴿ قَالُوٓاْ ﴾، والابتداء بـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

- **الوقف على:** ﴿ وَقَالُواْ ﴾، والابتداء بـ ﴿ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ﴾ [مريم: ٨٨].

- **الوقف على:** ﴿ ٱلنَّصَٰرَى ﴾، والابتداء بـ ﴿ ٱلۡمَسِيحُ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠].

. الوقف على: ﴿ مِنْهُمْ ﴾، والابتداء بـ ﴿ إِنِّىٓ إِلَـٰهٌ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَـٰهٌ مِّن دُونِهِۦ ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

. الوقف على: ﴿ لَا يَهْدِى ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٠].

. الوقف على: ﴿ وَٱللَّهُ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

. الوقف على: ﴿ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨].

. الوقف على: ﴿ يَسْتَحْىِۦٓ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ [البقرة: ٢٦].

. الوقف على: ﴿ لَآ أَعْبُدُ ﴾.

من قوله تعالى: ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون: ٢].

تنبيه:

ينبغي ملاحظة الابتداء، فقد يقع البعض في بعض الوقفات الشديدة القبح وقد لا يدري ما الذي يترتب على وقفه، فقد يقرأ بعضهم قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠]. فيحرص على أن يتخطى علامة (لا) فيقف على ﴿ ٱبْنُ ﴾

لانقطاع نَفَسِه، وقد يحرص على أن يبتدئ بما قبله لتعلق الكلام فإذا به يبتدئ بـ ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، وما ذلك إلا لأنه لم ينظر إلى المعنى، بل كان جُلُّ همِّه هو الرجوع إلى اللفظ السابق، لكنه لم يلتفت إلى أثر هذا الابتداء

٤- وقف التعسف

تعريفه: هو وقف متكلف من بعض المعربين أو القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء رغبة في إغراب السامع دون النظر إلى معاني الآية ومقاصدها ومن أمثلته:

١-كالوقوف على: «أَنْتَ»:

من قوله تعالى: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٨٦].

لأن في هذا ولو من طريق بعيد إشارة بأن غير الله يملك الغفران.

٢- وكالوقوف على: «لا تُشْرِكْ»:

من قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان:١٣].

لأن المتبادر من أسلوب الآية أن الباء متعلقة بـ: ﴿تُشۡرِكۡ﴾ لأنه إذا قال للابن: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ ولم يقل: ﴿بِٱللَّهِ﴾ فإن الولد يكون مبلبل الفكر حائر النفس، لأنه لم يفهم أن مراد أبيه تخصيص الشرك، وجملة: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ﴾ جملة مستأنفة سيقت تعليلاً للنهي عن الشرك.

الفصل الخامس

الوقف على (كلا) والأثر العقدي

١- مقدمة في الكلام على (كلا).

٢- تطبيقات مختارة في الوقف على (كلا).

١- مقدمة في الكلام على (كلا)

اهتم العلماء والنحويون بالكلام على كلا، والوقف عليها، بل وأفردوا لها كتبًا خاصة كان من أبدعها وأكثرها قبولًا وتداولًا لدى أهل العلم رسالة «كلا، وبلى، ونعم»، للإمام مكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد تأثر برأي الإمام مكي أكثر أهل العلم كـ (ابن الجزري، والزركشي في البرهان، وابن هشام النحوي).

قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثم إن علماءنا اختلفوا في الوقف عليها، فكان بعضهم يجيز الوقف عليها مطلقًا، وبه قرأت على شيخنا: أمين الدين عبد الوهاب، الشهير بابن السلاَّر.

ومنهم من منع الوقف عليها مطلقًا، وهو اختيار شيخنا: سيف الدين ابن الجندي.

ومنهم من فصَّل، فوقف على بعضها لمعنى، ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء، كـ (مكي وعثمان بن سعيد، ...وغيرهما)، وبه قرأت على شيوخي[(١)].

قال الإمام مكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذهبت طائفة إلى تفصيلها، فيوقف عليها إذا كان ما قبلها يُردُّ ويُنكَر.

(١) انظر: «التمهيد» لابن الجزري: (١٧٧- ١٧٩)، و«شرح كلا وبلى ونعم» للعلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب (١٠-١٢).

ويُبتدأ بها إذا كان ما قبلها لا يرد ولا ينُكر، وتوصل بها قبلها وما بعدها، إذا لم يكن قبلها كلام تام، نحو ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٤]. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهذا الوقف أليق بمذهب القراء وحذَّاق النظر، وهو الاختيار وبه آخذ. اهـ[(١)].

والرأي الأخير هو المعتمد لدينا في هذه الرسالة.

ومما يقوى أيضًا هذا المذهب ما يلي:

١- أنه اختيار الإمام مكي، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٤٣٧ هـ[(٢)].

٢- أنه اختيار الإمام السخاوي إجمالًا، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٦٤٣هـ[(٣)].

٣- أنه اختيار الإمام الزركشي، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٧٩٤ هـ[(٤)].

٤- أنه اختيار الإمام ابن الجزري، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٨٣٣[(٥)].

٥- أنه اختيار الشيخ محمد مكي نصر من علماء القرن الثالث عشر هـ[(٦)].

* وقد عرضت في الهامش عند الكلام عن القسم الثاني، فيما لا يحسن الوقف عليها على الردع، ووجهة نظر من رأى الوقف عليها على الردع، والاختيار عند الإمام مكي عدم الوقف.

---

(١) انظر: «شرح كلا وبلى ونعم» للإمام مكي بن أبي طالب: (١٠- ١٢).

(٢) انظر: «شرح كلا وبلى ونعم» للإمام مكي بن أبي طالب [٢٢].

(٣) انظر: «جمال القراء وكمال الإقراء» وقولي إجمالًا، أي: في غالب تبريراته (٢/ ٤٥٣).

(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٦٨).

(٥) انظر: «التمهيد في علم التجويد» (١٧٧-١٨٧).

(٦) انظر: «نهاية القول المفيد» [١٧٤].

١- أين وقعت (كلا)؟

وقعت (كلا) في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعًا في خمس عشرة سورة كلها مكية، ليس في النصف الأول من القرآن منها شيء.

قال العلامة بدر الدين الزركشي: وحكمة ذلك أن النصف الثاني نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم، والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلهم وضعفهم[(١)].

٢- معاني (كـــلا):

(أ) تأتي بمعنى النفي أو الزجر لما قبلها والتقدير: ليس الأمر كذلك.

(ب) تأتي بمعنى (حقًا)؛ تأكيدًا لما بعدها[(٢)].

(جـ) تأتي بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

(د) وقد تجمع جواز المعنيين (حقًا - ألا).

(هـ) وقد ينفرد أحدهما إذا جاء بعد (كلا) إن المكسورة الهمزة؛ فإنه لا يبتدأ بها على معنى (حقًا) وإنما على معنى (ألا).

٣- متى يوقف على كلا ويبتدأ بها؟

(أ) يحسن الوقف على (كلا) إذا كانت بمعنى الردع أو الزجر.

(ب) يحسن الابتداء بـ (كلا) إذا كانت بمعنى: (حقًا - أو ألا الاستفتاحية)، ولا تقدر بمعنى (حقًا) إذا كانت بعدها (إنَّ) مكسورة الهمزة

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٦٨).

(٢) فتكون في موضع النصب على المصدر والعامل محذوف والتقدير: أحق ذلك حقًا.

٤- الابتداء بـ (كلا) عن طريق الوحي

أقرأ جبريل الرسول ﷺ خمس آيات من سورة العلق، فلما قال: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، قطع القراءة، ثم نزل بعد ذلك: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] فدل ذلك على أن الابتداء بـ (كلا) هنا عن طريق الوحي[1].

أقسام (كلا):

تنقسم (كلا) إلى أربعة أقسام:

القسم الأول:

ما يحسن الوقف عليها على معنى، ويجوز الابتداء بها على معنى آخر، وذلك في أحد عشر موضعًا.

القسم الثاني:

لا يحسن الوقف عليها، ويحسن الابتداء بها، وذلك في ثمانية عشر موضعًا.

القسم الثالث:

لا يحسن الوقف عليها، ولا الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وبما بعدها في موضعين.

القسم الرابع:

يحسن الوقف عليها ولا يجوز الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وذلك في موضعين[2].

---

(١) انظر: «التمهيد» [١٧٩]، و«شرح كلا وبلى ونعم» [١٢].

(٢) انظر: «الوقف على كلا وبلى ونعم» للإمام مكي [١٣].

وليس المقام مقام شرح لمواضع (كلا)، لكن القصد إظهار ماله علاقة بالعقيدة.

كلا والأثر العقدي:

من يتتبع مواضع كلا يلاحظ أنها وردت في الآيات المكية، تكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لا سيما في حال الوقف عليها.

ويظهر علاقة (كلا) بالأثر العقدي في حالتين:

الحالة الأولى- عند الوقف عليها حيث يبين الوقف ردعا لما سبق، وغالبا ما يردع كلام الكافر، كاعتقاده عبادة غير الله، أو من قوله شنعاء، أو زعمه بأنه لن يبعث، فتأتي (كلا) للنفي والزجر (ليس الأمر كذلك)، أو (انزجر عن هذه المقولة الشنعاء).

ويظهر الحس العقدي كذلك عند الابتداء بـ (كلا) بما تؤكده من الوعد والوعيد بمعنى (حقا، أو ألا التنبيهية)

الحالة الثانية- الوقف عليها في غير محل الوقف، كأن يوهم الوقف نفي حكاية الله لما سبق، أو نفي قول سابق، أو رد ما قبلها، وغيرها من المعاني العقدية المتعلقة بقضايا الإيمان واليوم الآخر.

ولا شك أن نفي مراد الله هو تحريف في دلالة كلام الله تعالى، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد بينت هذا التوهم بناء على الرأي المختار لدينا كما وضحت سابقًا سائلًا الله تعالى أن يجعلنا ممن يقيم حدوده وحروفه كما يريد ربنا جَلَّ وَعَلَا.

الحالة الأولى

ما يحسن فيه الوقف على (كلا) بمعنى (الردع) ويجوز الابتداء بها على معنى: (ألا، أو حقًّا) في أحد عشر موضعًا

يستثنى من ذلك: كل موضع كسرت فيه همزة إنَّ بعد (كلا) فلا يبتدأ فيها بمعنى حقًّا لأنه لا يجوز ذلك لغة، إنما بمعنى (ألا).

١- [سورة مريم: ٧٨، ٧٩]:

قال تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: الردع، والزجر.

أي: فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بمثل هذه المقالة الشنعاء، فإنه لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الله عهدًا.

ويجوز الابتداء: على معنى (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ - حقًا ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾.

٢ - أو: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾.

والوقف على «كلا»: تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي(١).

---

(١) قال النحاس: الوقف على «كلا» تمام عند نافع، ومحمد بن عيسى، «القطع» [٣١٩].
قال الداني: تام، والمعنى: لا لم يطلع الغيب، ولم يتخذ عند الرحمن عهدًا.
ويجوز الابتداء بـ«كلا» بتقدير: (ألا)، أو(حقًا)، انظر: «المكتفى» [٣٧٦].
قال السجاوندي: الوقف على «كلا» مطلق، للاتفاق على أنها للردع.

٢- [سورة مريم ٨١: ٨٢]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: (الردع، والزجر).

أي: فليرتدع هؤلاء الكفار عن عبادتهم للأصنام، وعن اعتقادهم فيها العزة والنصرة.

ويجوز الابتداء: على معنى (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١- حقًا ﴿ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ﴾.

٢- أو: ألا ﴿ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ﴾.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس والداني، ومطلق عند السجاوندي(١).

٣- [سورة المؤمنون: ٩٩: ١٠٠]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾.

انظر: «العلل» (٢/ ٦٨٨).
قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (جـ) وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(١) الوقف على «كلا» تمام، عند نافع وأحمد بن جعفر، انظر: «القطع» [٣٢٢].
قال الداني: الوقف على «كلا» تام، أي: لا يكون ذلك.
ويجوز الابتداء بـ (كلا) بتقدير: (ألا). أو (حقًا)، انظر: «المكتفى» [٣٧٧].
قال السجاوندي: الوقف على «كلا» مطلق للاتفاق على أنها للردع، «العلل» [٦٨٨].
قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (جـ) وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: (الردع، والزجر).

أي: فليرتدع هذا الكافر عن طلب الرجوع إلى الدنيا.

ويبتدأ بـ «كلا»، على معنى: ألا ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾.

ولا يبتدأ بـها على معنى: حقًا لكسر همزة إنَّ بعدها.

الوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي[١].

٤- [سورة سبأ: ٢٧]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ۖ كَلَّا ۚ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: (الردع، والزجر).

أي: ارتدعوا عن زعمكم أن الأصنام شركاء لله.

ويجوز الابتداء: على معنى (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ - حقا: ﴿بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ﴾.

٢- ألا: ﴿بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ﴾.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي[٢].

---

(١) قال النحاس: التمام على ما رُوي عن نافع «كلا».
وكذا قال أبو حاتم، وأحمد بن موسى، وأحمد بن جعفر، انظر: «القطع» [٣٥٢].
قال الداني: الوقف على «كلا» تام، أي: لا يرجع إلى الدنيا، «المكتفى» [٤٠٤].
قال السجاوندي: الوقف على «كلا» مطلق، لأنها للردع عما قبلها أي: لا يرجع.
وقيل: يبتدأ بها بمعنى: (ألا، وحقًا)، والأول أحسن، انظر: «العلل» (٢/ ٧٣٣).
قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (جـ) وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(٢) قال النحاس: الوقف على «كَلاَ» تم، وهو قول أبي حاتم والقتبي، ومذهب الخليل.

٥- [سورة المعارج ١١- ١٥]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: فليرتدع هذا المجرم عن تمنيه الفداء من العذاب.

ويبتدأ بـ: «كلا»، على معنى: (ألا) ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾.

ولا يبتدأ بـها على معنى: (حقًا)، لكسر همزة إن بعدها.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي(١).

٦- [سورة المعارج: ٣٨- ٣٩]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾.

لأن المعنى: كلا لا ترون ، ولا تقدرون على ذلك ، «القطع» [٤٢٠].
قال الداني : الوقف على «كلا» تام.
أي: (لا شريك له ، ولا يرون ذلك، ولا يقدرون عليه)، انظر: «المكتفى» [٤٦٥].
قال السجاوندي: الوقف على «كلا» مطلق، انظر: «العلل» (٣/ ٣٨٠).
قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (جـ) وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(١) قال النحاس: الوقف عن نافع «كَلاَ» تم ، وروى عن أحمد بن موسى، والأخفش.
أي: لا ينجيه، وأيضًا: تمام عند الأخفش سعيد، وعند أبي حاتم، «القطع» [٥٤٤].
قال الداني: الوقف على «كَلاَ» تام، أي: لا ينجيه، انظر: «المكتفى» [٥٨٦]، و«العلل» (٣/ ١٠٤٧).
قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (صلي) وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: فليرجع هذا الكافر عن الطمع في زيادة نعمة الله عليه، فإنه لم يُقدِّم ما يستحق به هذه الزيادة.

ويبتدأ بـها على معنى: (ألا) ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾.

ولا يبتدأ بـها على معنى: (حقًا)، لكسر همزة إن بعدها.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي[1].

٧- [سورة المدثر ١٥: ١٦]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: فليرجع هذا الكافر عن الطمع في زيادة نعمة الله عليه، فإنه لم يقدم ما يستحق به هذه الزيادة.

ويبتدأ بـها على معنى: (ألا) ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾.

ولا يبتدأ بـها على معنى: (حقًا)، لكسر همزة إنَّ بعدها.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي[2].

---

(١) قال النحاس: الوقف على «كلا»: تام، انظر: «القطع» [٥٤٥].
قال الداني: تام، أي: لا يدخل، انظر: «المكتفى» [٥٨٧].
قال السجاوندي: مطلق، على الردع، انظر: «العلل» (٣/ ١٠٥٠).
قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (صلي) وأيضًا بين أهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(٢) قال النحاس: الوقف على «كلا» تم، وهو قول أبي حاتم، غير أنه أجاز الوقف على (أن أزيد)، ثم يبتدئ (كلا) بمعنى (ألا)، انظر: «القطع» [٥٥١].
قال الداني: تام أي: لا أفعل، انظر: «المكتفى» [٥٩٤].
قال السجاوندي: الوقف على «أن أزيد» وقف، على أن «كلا» بمعنى حقًا أو: (ألا)، والأجوز الوقف على «كلا» ردعًا عن الطمع، انظر: «العلل» (٣/ ١٠١٦).

٨- [سورة المدثر ٥١: ٥٣]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴿٥٢﴾ كَلَّا ۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: فليرتدع هذا الكافر عن إرادته: ﴿أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴾.

ويجوز الابتداء: على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ – حقا: ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾.

٢ – ألا: ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾.

والوقف على (كلا) تام عند الداني، وجائز عند النحاس، ومطلق عند السجاوندي[1].

٩- [سورة المطففين: ١٣- ١٤]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾.

قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (صلي) وأيضًا بين أهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(١) قال النحاس: الوقف على «منشرة» : قطع كاف ، ويكون المعنى: (ألا بل لاتخافون الآخرة)، وإن شئت وقفت على «كلا» ، انظر: «القطع» [٥٥١] .

قال الداني: الوقف على «كلا»: تام ، أي: لا يؤتاها، انظر: «المكتفى» [٥٩٦].

قال السجاوندي: الوقف على «كلا»: مطلق على الردع عن الإرادة .

انظر: «العلل » (٣/ ١٠٦٤).

قلت: والمتأمل في الآراء يجد أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة بالرمز (صلي) وأيضًا بين أهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: ارتدع أيها المعتدي الأثيم عن رمي آيات الله بأنها ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ - حقًا: ﴿بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾.

٢ - ألا: ﴿بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ورجح السجاوندي الابتداء بها[(١)].

١٠- [سورة الفجر ١٦: ١٧]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: فليفهم الإنسان بأن كثرة المال ليست إكرامًا، كما أن قِلته ليست إهانة.

ويجوز الابتداء على معنى:

١ - حقًا: ﴿بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾.

(١) قال النحاس: التمام عند القتبي: «كلا» وكذا عنده كل «كلا» في القرآن الوقف عليها جائز، إلا أن يكون بعدها قسم، فتكون صلة له مثل: «كلا والقمر»، «القطع» [٥٦٦].
قال الداني: الوقف على «كلا» تام، أي: ليس الأمر كما زعم.
ويجوز الابتداء بـ«كلا» على معنى: (ألا)، وكذلك سائر ما في القرآن من ذكر «كلا» على تأويل (ألا)، ويجوز أيضًا الوقف عليها بتأويل (لا)، لأنها حرف نفي ورد وردع وزجر، انظر: «المكتفى» [٦١٣]، و«العلل» (٣/ ١١٦).
قلت: والمتأمل في الآراء يجد ترجيح المصاحف المختارة عدم الوقف، وترجيح أهل الوقف جواز الوقف على «كلا».

٢- ألا: ﴿بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، وجائز عند السجاوندي(١).

١١- [سورة الهمزة ٣: ٤]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ٣ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾.

يحسن الوقف: على «كلا»، على معنى: فليرتدع الإنسان عن ذلك الحسبان الباطل بأن ﴿مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ﴾.

أو فليرتدع الإنسان عن جمع المال أو اللمْز أو الهمْز.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١- حقًا: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾.

٢- ألا: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾.

والوقف على (كلا) تام عند النحاس، والداني، ومطلق عند السجاوندي(٢).

---

(١) قال النحاس: أجاز نصير الوقف على «كلا»، على معنى: (كلا لم أنهه).

وأجاز الفراء: على معنى: (لم يكن ينبغي له أن يقول هذا، ولكن يحمد الله عَزَّوَجَلَّ على الأمرين جميعًا: على الغنى، والفقر).

وأجاز قتادة على معنى: (لا يُهانُ أحدٌ لفقر ولا يُكرم لغنى، وإنما يكرم لطاعة الله عَزَّوَجَلَّ ويهان بمعصيته)، انظر: «القطع» [٥٧٢].

قال الداني: الوقف على «كلا» تام لأنها بمعنى (لا)، انظر: «المكتفى» [٦١٩].

قال السجاوندي: الوقف على «كلا» يحتمل معنى: (ألا أو حقًا)، ومعنى الردع عن قول الإنسان قبله، انظر: «العلل» (٣/ ١١٢٦).

قلت: وهذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(٢) قال النحاس: الوقف التمام عند نافع وأبي حاتم ونصير «أن ماله أخلده» «كلا» والمعنى عند نصير: (لا يخلده)، انظر: «القطع» [٥٧٨].

الحالة الثانية

ما يختار فيه الوقف على (كلا)

١- سورة المدثر: ٣١: ٣٢:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف رد ما قبلها، وما قبلها لا يرد، فكأنها ليست ﴿ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾(١).

ومما يؤيده اتفاق المصاحف المختارة على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ - حقًا: ﴿وَالْقَمَرِ﴾. ٢- ألا: ﴿وَالْقَمَرِ﴾.

لا وقف على (كلا) عند النحاس، والداني، والسجاوندي(٢).

قال الداني: الوقف على «كلا»، تام، والمعنى: (لا يخلده ماله).

ويجوز الابتداء بـ«كلا» بمعنى: (ألا) التي للتنبيه، انظر: «المكتفى» [٦٢٨]، و«العلل» (٣/ ١١٣٠).

قلت: وهذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة وأهل الوقف على جواز الوقف على «كلا».

(١) ومن أجاز الوقف عليها كانت ردًا لقول (ذي الأشدين) لأصحابه عند نزول قوله: «عليها تسعة عشر» قال لهم: أنا أكفيكم سبعة عشر، واكفوني أنتم اثنين، قال الإمام مكي: وهو بعيد لأنه لفظ لم يتضمنه معنى الآية، انظر: «شرح كلا وبلى» ص[٣٩].

(٢) قال الداني: الوقف على «ذكرى للبشر» ثم تبتدئ بـ«كلا والقمر»، على معنى: (ألا والقمر)، انظر: «المكتفى» [٥٩٥].

قال السجاوندي: الوقف على «للبشر» جائز، وقد يوصل على جعل «كلا» ردعًا لمن قال: «إن هذا إلا قول البشر»، والأصوب: أنَّ «كلا» توكيد القسم، انظر: «العلل» (٣/ ١٠٦٣)، و«القطع» [٥٥١].

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة على عدم الوقف، والراجح عند أهل الوقف ترك الوقف على «كلا».

٢- [سورة المدثر آية ٥٤] [كلا] الثانية:

قال تعالى: ﴿كَلَّا بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ ۝٥٣ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي ما حكى عنهم من أنهم ﴿لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾(١).

ومما يؤيده اتفاق أكثر المصاحف على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويبتدأ بـها على معنى: (ألا)، أي: ألا ﴿إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾

ولا يبتدأ بـها على معنى: (حقًا)، لكسر همزة إنَّ بعدها.

لم يذكر النحاس، والداني، والسجاوندي وقفًا لـ«كلا» في هذا لكنهم ذكروا للموضع الأول منها(٢).

٣- [سورة القيامة آية ١١]:

قال تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي قول الإنسان يوم القيامة ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾(٣).

(١) ومن اعتبرها للردع كانت ردعًا عن عدم خوفهم الآخرة، ورد الإمام مكي بقوله: «وهو بعيد لأنه نفى ما نفته الآية الأولى، لأنَّ المؤكَّد لا يفرق بينه وبين المؤكِّد»، انظر: «الوقف على كلا ونعم» [٤٣].

(٢) انظر: «القطع» [٥٥١] و«المكتفى» [٥٩٦]، و«العلل» (٣/ ١٠٦٥)، يراجع الموضع الأول لـ«كلا» آية: [٥٣].

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف لمختارة على ترك الوقف، والراجح عند أهل الوقف عدم الوقف على «كلا».

(٣) ومن أجاز الوقف عليها كانت للردع عن طلب الفرار وتمنيه، أو النفي على تقدير: (لا وزر ولا منجى من النار)، قال مكي: وعدم الوقف أجود، انظر: «شرح كلا وبلى» [٤٤].

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١- حقًا: أي (حقًا) ﴿لَا وَزَرَ﴾. ٢- ألا: أي (ألا) ﴿لَا وَزَرَ﴾.

لم يذكر النحاس، والداني، وقفًا لـ«كلا» هنا، والأجود عدم الوقف عند السجاوندي(١).

٤- [سورة القيامة آية ٢٠]:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩) كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم نفي ما ضمنه الله لنا من بيان كتابه.

ومما يؤيده اتفاق أكثر المصاحف على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١- ألا: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾. ٢- حقًا: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾.

لا وقف على (كلا) عند النحاس، والداني، والسجاوندي(٢).

(١) انظر: «القطع» [٥٥٢]، و«المكتفى» [٥٩٧].
قال السجاوندي: الوقف على «المفر» على الجواز، لأن «كلا» ردع عن الفرار، والأجوز: «لا وزر»، انظر: «العلل» (٣/ ١٠٦٧).
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع جوز مصحفان الوقف عليه، والراجح عند أهل الوقف ترك الوقف على «كلا».

(٢) ومن أجاز الوقف عليها كانت للردع لمن أنكر البعث أي: ليس الأمر على زعمكم أنكم لا تبعثون، ولا تجازون بأعمالكم... «قال مكي: والابتداء بـ (كلا) هو الحسن المختار عندنا. انظر: «شرح كلا وبلى» ص[٤٤].
أو إرشاد للرسول ﷺ، وأخذ به عن العجلة، قال السجاوندي: «كلا» لا تصلح ردعًا عما قبل، أنها ردع عن العجلة، انظر: «العلل» (٣/ ١٠٦٧).
وانظر: «القطع» [٥٥٢]، و«المكتفى» [٥٩٩].
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة على ترك

٥- [سورة القيامة آية ٢٦]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي عبس الكفار يوم القيامة[1].

ومما يؤيده اتفاق المصاحف المختارة على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ - حقًا: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾. ٢ - ألا: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾.

لا وقف عند النحاس، والسجاوندي، ولم يذكر الداني وقفًا[2].

٦- [سورة عبس آية ٢٣]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾.

الوقف، والراجح عند أهل الوقف عدم الوقف على «كلا».

(١) ومن أجاز الوقف عليها كانت على معنى: ليس الأمر على ما يظن هؤلاء المشركون أنهم لن يعاقبوا على شركهم، قال مكي: قال النحاس: وأحسبه غلطا إذ ليس في القراءة حرف نفي، وهو كما قال، انظر: «شرح كلا وبلى» ص [٤٧].

(٢) قال النحاس: زعم محمد بن جرير: أن التمام «تظن أن يفعل بها فاقرة * كلا».
والمعنى عنده: تظن أن لن تعاقب (كلا)، وأحسبه غلطًا، انظر: «القطع» [٥٥٢].
قال السجاوندي: الوقف على «فاقرة» مطلق لأن «كلا» لا تصلح للردع.
انظر: «العلل» (٣/ ١٠٦٨)، و«المكتفى» [٥٩٩].
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة على عدم الوقف، والراجح عند أهل الوقف ترك الوقف على «كلا».

لا يجوز الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي إحياء الله للإنسان[١]، ومما يؤيده اتفاق المصاحف المختارة على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا).

١- أي: ألا ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾. ٢- أو: حقًا ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾.

لم يذكر: النحاس والداني، لـ«كلا» وقفًا، ورجح السجاوندي عدم الوقف[٢].

٧- [سورة الانفطار آية ٩]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨ كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي تصوير الله للإنسان: ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ ﴾[٣].

ومما يؤيده اتفاق أكثر المصاحف على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١- ألا: ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾. ٢- أو: حقًا ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾.

---

(١) ومن أجاز أن تكون للزجر كانت على معنى: فليرتدع الإنسان عما هو عليه من التكبر والترفع، أو إنكار للبعث، قال مكي: الوقف على «كلا» لا يجوز، لأنك لو وقفت عليها، لكنت تنفي البعث، انظر: «شرح كلا وبلى» [٥٢].

(٢) انظر: «القطع» [٥٦٢]، و«المكتفى» [٦٠٩].
قال السجاوندي: الوقف على «كلا» للافتتاح بمعنى: (ألا، أو: حقًا).
وقيل: أنها ردع راجع إلى «ما أكفره» وهو بعيد، انظر: «العلل» (٣/ ١٠٩٤).
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة في عدم الوقف، والراجح عند أهل الوقف عدم جواز الوقف على «كلا».

(٣) ومن أجاز الوقف كانت على معنى: ليس الأمر أيها الكافرون على ما تقولون من أنكم على الحق في عبادتكم، قال الإمام مكي: وفيه بعد للإشكال، «شرح كلا وبلى» [٥٤].

لا وقف على «كلا» عند النحاس (رواه عن أبي حاتم، وخالفه نصير)، ورجح السجاوندي الابتداء، ولم يذكر الداني هنا وقفًا(١).

٨- [سورة المطففين آية ٧]:

قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٦ كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي قيام الناس ﴿لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ وهو لا ينفي، بل هو حق لا شك فيه(٢).

ومما يؤيده اتفاق المصاحف المختارة على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويبتدأ بـها على معنى (ألا)، ولا يبتدأ بها على معنى: (حقًا).

لا وقف عند النحاس (رواه عن أبي حاتم، وخالف نصير، ومحمد بن جرير)، ورجح السجاوندي الابتداء، ولم يذكر الداني هنا وقفًا(٣).

(١) قال النحاس: قال أبو حاتم: ليس «كلا» ها هنا بوقف، وخالفه نصير، وذهب إلى أن الوقف هاهنا (كلا)، يريد: ليس كما أردت به، انظر: «القطع» [٥٦٥]، و«المكتفى» [٦١١].
قال السجاوندي: «كلا» توكيد لتحقيق «بل».
وقيل: ردع عن الاغترار، والأوضح الأولى، انظر: «العلل» (٣/ ١١٠١).
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف المختارة والأوضح عند أهل الوقف عدم الوقف على «كلا».

(٢) ومن وقف عليها كانت على معنى: ليس الأمر كما تظنون أنكم غير مبعوثين من قوله: «ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون» قال مكي: وهو بعيد، لأنه لا يدري ما نفت (أإثبات البعث) نفت أم نفيه؟، ولأن الذي يقرب منها أولى بأن تكون نفيًا له مما بعد منها، والذي يقرب إثبات للبعث، وذلك لا ينتفي.. فتركه أحسن وأولى، انظر: «شرح كلا وبلى» [٥٤].

(٣) قال النحاس: قال أبو حاتم: ليس (كلا) ها هنا عنده بوقف، وخالفه نصير قال: «لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * كلا» هذا الوقف، قال: (كلا لا يسوغ لكم النقص).
والوقف أيضًا عند محمد بن جرير، (كلا) والمعنى عنده: (كلا ليس الأمر كما تظنون أنكم غير مبعوثين) انظر: «القطع» [٥٦٦]، وانظر: «المكتفى» [٦١٢].

٩- [سورة المطففين آية ١٥]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم(١).

ومما يؤيده اتفاق المصاحف المختارة على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويبتدأ بـها على معنى: ألا ﴿ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾.

ولا يبتدأ بـها على معنى: (حقًا)، لكسر همزة إنَّ بعدها.

لا وقف: عند السجاوندي حيث رجح الابتداء بـ(كلا) ولم يذكر النحاس والداني وقفًا لـ «كلا»(٢).

١٠- [سورة المطففين آية ١٨]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾.

قال السجاوندي: «كلا» بمعنى: (ألا، أو حقًا) وقيل: ردع عن التطفيف، والأول أصح، وكذا ما في هذه السورة لـ«كلا»، انظر: «العلل» (٣/ ١١٠٥)، قلت: وهو الراجح.

(١) ومن أجاز أن تكون للزجر كانت على معنى: لا يؤمنون برَيْنِ الذنوب على قلوبهم، قال الإمام مكي: وفيه بعد للإشكال، انظر: «شرح كلا وبلى» [٥٦].

(٢) رجح السجاوندي أن «كلا» هنا بمعنى: (ألا أو حقًا) ذكر ذلك في بيان الوقف على «العالمين»، حيث قال: وكذا ما في هذه السورة لـ«كلا» انظر: «العلل» (٣/ ١١٠٥).
انظر: «القطع» [٥٦٦]، و«المكتفى» [٦١٣].
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة على عدم الوقف، والراجح عند أهل الوقف أيضًا ترك الوقف على «كلا».

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي قول الله للكفار يوم القيامة: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾، وهو كائن لا محالة[١].

ومما يؤيده اتفاق المصاحف المختارة على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويبتدأ بـها على معنى: ألا ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾.

ولا يبتدأ بـها على معنى: (حقًا)، لكسر همزة إنَّ بعدها.

لا وقف: عند السجاوندي حيث رجح الابتداء بـ (كلا) ولم يذكر النحاس والداني وقفًا لـ «كلا»[٢].

١١- [سورة العلق آية ٦]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي أن الله علمنا ما لم نكن نعلم[٣].

---

(١) ومن أجاز أن تكون للزجر على معنى: لا يؤمنون بالعذاب والجزاء، قال مكي: وفيه بعد للإشكال والاحتمال في النفي، انظر: «شرح كلا وبلى» [٥٧].

(٢) انظر: «القطع» [٥٦٦]، و«المكتفى» [٦١٣].

رجَّح السجاوندي: أن «كلا» هنا بمعنى: (ألا أو حقًا) ذكر ذلك في بيان الوقف على «العالمين»، وقال: كذا مافي هذه السورة لـ«كلا» انظر: «العلل» (٣/ ١١٠٦).

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة على عدم الوقف، والراجح عند أهل الوقف أيضًا عدم الوقف على «كلا».

(٣) ومن أجازها للزجر كان المعنى: ما هكذا ينبغي أن يكون الإنسان، يُنعم عليه ربه بتعليمه - ما لم يكن يعلم - ثم يكفر به، قال مكي: وفيه بعد للإشكال الداخل فيه والاحتمال، ومخالفته ما روي في التفسير، انظر: «شرح كلا وبلى» [٦٠].

ويؤيده ما جاء في التفسير أن الوحي انقطع عند قوله (مالم يعلم)، ثم بعد ذلك بمدة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[١].

ومما يؤيده اتفاق أكثر المصاحف على عدم وضع علامة وقف هنا.

ويبتدأ بـها على معنى: (ألا)، ولا يبتدأ على معنى (حقًا).

لم يذكر: النحاس والداني، لـ«كلا» وقفًا، وجعلها السجاوندي، للابتداء[٢].

١٢- [سورة العلق آية ١٥]:

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾.

لا يحسن الوقف: على «كلا»، حتى لا يوهم الوقف نفي رؤية الله لأعمال العباد[٣].

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١ – ألا: ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾.

٢ – أو: حقًا ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾.

الوقف على «كلا» تام عند النحاس، ولم يذكر الداني والسجاوندي وقفًا[٤].

---

(١) انظر: «شرح كلا وبلى» [٦٠].

(٢) قال السجاوندي: «كلا» للابتداء، انظر: «العلل» (٣/ ١١٤١)، وانظر: «القطع» [٥٧٦]، و«المكتفى» [٥٧٦].

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع يكاد يكون عليه اتفاق بين المصاحف على عدم الوقف، والراجح عند أهل الوقف ترك الوقف على «كلا».

(٣) ومن أجاز أن تكون للزجر، كانت ردعًا لأبي جهل عن نهيه الناس عن عبادة الله.

ورد مكي: وهذا بعيد، إنما يكون «كلا» نفيًا لما يليها دون ما بعد عنها، وأيضًا فإنه لا يدري أي شيء نفت، أكلامًا يليها أم ما بعد منها، انظر: «شرح كلا وبلى» [٦٢].

(٤) قال النحاس: التمام عند القتبي «كلا»، أي: لا يتهيأ لأبي جهل أن يتم له نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن

١٣- [سورة العلق آية ١٩]:

قال تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾[1].

لا يحسن الوقف: على «كلا»، لئلا يوهم الوقف نفي دعاء الله يوم القيامة للزبانية.

ويجوز الابتداء على معنى: (ألا)، أو (حقًا)، أي:

١- أي: ألا ﴿ لَا تُطِعْهُ ﴾.

٢- أو: حقًا ﴿ لَا تُطِعْهُ ﴾.

والوقف على «كلا» مطلق عند السجاوندي، ولم يذكر النحاس والداني وقفًا[2].

صلاته، وعبادة ربه عَزَّوَجَلَّ، انظر: «القطع» [٥٧٦]، و«المكتفى» [٦٢٥].

قال السجاوندي: «كلا» توكيد بمعنى القسم، انظر: «العلل» (٣/ ١١٤٢).

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع جوز مصحفان الوقف على «كلا»، والأوضح عند أهل الوقف ترك الوقف.

(١) ومن أجاز أن تكون للزجر، كانت ردعًا بعد ردع لأبي جهل، أي: ليس الأمر على ما يقول أبو جهل في نهيه إياك يا محمد عن الصلاة، وطاعة ربك.

قال مكي: وأجاز قوم الوقف على معنى: لا يقدر الكافر على دعاء أهل ناديه، وفيه بعد للإشكال، انظر: «شرح كلا وبلى» [٦٣].

(٢) انظر: «القطع» [٥٧٦]، و«المكتفى» [٦٢٥]، و«العلل» (٣/ ١١٤٢).

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن الأوضح عند المصاحف وأهل الوقف ترك الوقف على «كلا».

الفصل السادس

الوقف على (بلى) والأثر العقدي

١- مقدمة في الكلام على «بلى».

٢ – تطبيقات مختارة في الوقف على «بلى».

١- مقدمة في الكلام على «بلى»

اهتم القراء وأهل اللغة بالكلام على «بلى»، وحُكم الوقف عليها، وكان من أبرز من تكلموا على «بلى» الإمام مكي أبو طالب، والداني، وقد تأثر بهما أكثر القراء والنحويين، كالسخاوي، وابن الجزري، والزركشي، وغيرهم وإن كان هناك اختلاف في بعض المواضع، إلا أنه في الجملة هناك تقارب ملحوظ في وجهات النظر من حيث الوقف، وسيأتي التفصيل بمشيئة الله.

العلماء الذين نقلت عنهم في الكلام عن «بلى».

١- العلامة أبو جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٣٣٨ هـ.

٢- الإمام مكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٤٢٧ هـ.

٣- الإمام الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٤٤٤ هـ.

٤- الإمام محمد السجاوندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٥٦٠ هـ.

٥- الإمام السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٦٤٣ هـ.

٦- الإمام بدر الدين الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٧٤٥ هـ.

٧- الشيخ محمد مكي نصر من علماء القرن الثالث عشر الهجري.

ومن العلماء المعاصرين:

١- الشيخ محمود خليل الحصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية سابقًا.

٢- الدكتور عبد الكريم إبراهيم صالح حَفِظَهُ ٱللَّهُ عضو لجنة مراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

٣- الشيخ أسامة عبد الوهاب حَفِظَهُ اللَّهُ من الأعلام المسندين البارزين المحققين.

المصاحف التي تم الرجوع إليها (خمسة):

١ - مصحف المدينة النبوية (مجمع الملك فهد).

٢ - مصحف الحرمين (الشمرلي بالقاهرة).

٣ - مصحف دار الفجر الإسلامي (دمشق).

٤ - مصحف الأزهر الشريف.

٥ - مصحف الفتح (دار الغد العربي).

معناها: «بلى»: حرف جواب، وتختص بالنفي وتفيد إبطال الخبر الذي قبلها، سواء أكان:

١ - مجردًا، نحو قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ﴾

[التغابن: ٧]

٢ - أم مقرونًا بالاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾

[الأعراف: ١٧٢]

فكلمة «بلى» نفت نفيهم، وأثبتت اعترافهم بربوبيته جَلَّ وَعَلَا، أي بلى أنت ربنا.

قال الإمام مكي: تكون ردًا لنفي يقع قبلها وتكذيبًا له، خبرًا أو نهيًا، فتحققه.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾ [النحل:٢٨]، أي بلى عملتم السوء، وتكون تصديقًا لما قبلها إذا وقعت جوابًا لاستفهام نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قالوا بلى، أي: بلى أنت ربنا. اهـ[1].

أصل «بلى»:

قال الإمام الداني: والأصل فيه عند الكوفيين «بل» ثم زيدت الياء في آخره علامة لتأنيث الأداة[2].

قال ابن الجزري: أصل «بلى»، «بل»، وزيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطف «بل»، وهي ألف تأنيث، ولذلك أمالتها العرب اهـ[3].

مواقع «بلى» في القرآن:

وقعت بلى في اثنين وعشرين موضعًا، في ست عشرة سورة.

الفعل بعد «بلى»:

قد يحذف الفعل بعد «بلى»، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران:١٢٤-١٢٥]، أي بلى يكفينا.

قد يذكر الفعل بعد «بلى»، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨-٩].

---

(١) «رسالة كلا ونعم» [٧٢]، وانظر: «معجم القواعد العربية» عبد الغني الدقر.

(٢) انظر: «المكتفى» [١٦٧].

(٣) «التمهيد» [١٨٧].

الفرق بين «بلى»، و«نعم»:

«بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، و«نعم» تأتي بعد النفي والإثبات.

تأتي «بلى» ردًا لما قبلها، فإذا وقعت «نعم» مكانها كانت تصديقًا لما قبلها، مثال: لم يأت زيد.

فإن قلت: «بلى» فأنت ترد النفي، وتثبت المجيء.

وإن قلت: «نعم»، فأنت تصدق نفيه أي: نعم لم يأت زيد.

قال الإمام مكي: ولو وقعت «نعم» في موضع «بلى» في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾، أي: بلى أنت ربنا، فلو قالوا: نعم، لصار كفرًا؛ لأنه يصير المعنى: نعم لست ربنا، وهذا كفر. اهـ[(١)].

الأثر العقدي في الوقف على «بلى»:

يظهر ذلك بما تفيده (بلى) من إبطال قول سابق وإثبات نقيضه كأن تبطل قول اليهود في ادعائهم أنه لن يدخل الجنة إلا من كان يهوديًا أو نصرانيًا، فتأتي بلى لتبطل هذه المقولة، وتثبت ضدها، وغيرها من المعاني العقدية المتعلقة بقضايا الإيمان واليوم الآخر، كما سيأتي بيانه من أمثلة بمشيئة الله تعالى.

(١) «رسالة كلا وبلى ونعم» للإمام مكي [٣٧٤].

آراء علماء الوقف والابتداء في الوقف على (بلى)

١- الإمام مكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٣٥٥- ٤٢٧ هـ

إنَّ من يتتبع آراء أكثر أهل العلم لـ «بلى»، يجد أنهم استفادوا من كلام الإمام مكي في الوقف على «بلى»، واقتفوا أثره، من حيث الوقف

أما من حيث الابتداء فمذهبه أنه لا يحسن الابتداء بها لأنها جواب لما قبلها، الجواب متعلق بما هو جواب له، كجواب الشرط، وهذا الرأي فيه نظر(١).

٢- الإمام الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٤٤٤ هـ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الوقف على «بلى» كاف في جميع القرآن أينما وقعت، غير أربعة مواضع لا يوقف عليها من قوله تعالى:

١ - ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠].

٢ - ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

٣- ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [الأحقاف: ٣٤].

٤ - ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وما سوى ذلك فالوقف عليها كاف، لأنه رد للنفي(٢).

٣- الإمام السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٦٤٣ هـ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ والوقف عليها إذا لم تتصل بقسم جائز، إما تام وإما كافٍ، واتصالها بالقسم في أربعة مواضع:

---

(١) وشبهه، انظر: «شرح كلا وبلى» للإمام مكي [٨٠].

(٢) انظر: «المكتفى» [١٦٧].

١ - ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [في الأنعام، والأحقاف].

٢ - ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾ [في سبأ، والتغابن].

فالوقف في هذه المواضع على القسم عند أصحاب الوقف، ويوقف عليها فيما سوى ذلك، وهو ثمانية عشر موضعًا اهـ[1].

٤ - الإمام بدر الدين الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ٧٤٥ هـ[2]:

قال: هي على ثلاثة أقسام:

أحدها- ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها، لأنها جواب لما قبلها غير متعلقة بما بعدها، في (عشرة مواضع).

الثاني- ما لا يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها في (سبعة مواضع).

والثالث- ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن المنع في (خمسة مواضع).

١- أنه الموافق لغالب المصاحف الموجودة بين أيدينا (انظر الجدول لعلامات المصاحف).

٢- أنه الموافق لأكثر أقوال أهل العلم في الجملة، كالإمام مكي، والإمام الداني، والإمام السخاوي، والعلامة محمد مكي نصر.

ومن المعاصرين: الشيخ/ محمود خليل الحصري، وأسامة بن عبد الوهاب، والدكتور: عبد الكريم إبراهيم عوض.

---

(١) انظر: «جمال القراء وكمال الإقراء» (٢/ ٤١٨).

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٧٤)، و«معالم الاهتداء» [١١١].

٢ – تطبيقات مختارة في الوقف على (بلى)

١- [سورة البقرة الآية ٨١]:

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠-٨١].

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت إبطال قول اليهود: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾، ونفت مس النار لهم أيامًا معدودة.

وإذا انتفى المسُّ أيامًا معدودة ثبت المس أكثر من ذلك.

والمعنى: بلى ستمسكم النار أكثر من ذلك.

وجملة ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ استئنافية لا محل لها تعليلًا لما أفادته بلى(١).

والوقف: كاف عند الداني، ولم يذكر السجاوندي وقفًا(٢).

٢- [سورة البقرة الآية ١١٢]:

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١١-١١٢].

---

(١) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن، لأنها جواب للنفي، وحذفت الجملة بعد بلى لدلالة «بلى» عليها، والدليل: أن ما بعدها مبتدأ وخبر، انظر: «شرح كلا وبلى» [٧٨].

(٢) قال النحاس: «بَلَى» رد لقولهم: «لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إلا أَيَّامًا مَعْدُودَةً».
انظر: «القطع» [٧٢]، و«علل الوقوف» (١/ ٢١٢)، و«المكتفى» [١٦٧].

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت نقض قول اليهود: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ وأثبتت أن غيرهم يدخلون الجنة(١).

والمعنى: بلى سيدخل الجنة من كان على غير اليهودية والنصرانية، وإنَّ كل من استسلم وانقاد لأمر الله ونهيه، وأخلص لله: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

والوقف كاف: لأن ما بعدها هو ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ استئنافية تعليلية.

الوقف: كاف عند الداني، ولم يذكر السجاوندي وقفًا(٢).

٣- [سورة آل عمران الآية ٧٥- ٧٦]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت إبطال قول اليهود: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾، يَعنُون بهذا القول: ليس علينا فيما أصبناه من مال العرب إثم ولا حرج، لأنهم ليسوا أهل كتاب مثلنا.

والمعنى: بلى عليكم فيهم سبيل، أو بلى سيصيبكم إثم وحرج(٣).

(١) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن، ودليل حسن الوقف: أن ما بعدها مبتدأ وخبر في قوله: «مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ»، فـ«مَن» شرط في موضع رفع بالابتداء، و«فله أجره» الخبر، والفاء جواب الشرط، انظر: «شرح كلا وبلى» [٨٠].

(٢) قال النحاس: «بَلَى» رد للنفى المتقدم، والتمام «وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ».
انظر: «القطع» [٧٩]، و«المكتفى» [١٧١]، و«علل الوقوف» (١/ ٢٢٩).
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة وأهل الوقف على جواز الوقف على «بلى».

(٣) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن، لأنها جواب للنفي، ودليل حسن الوقف: أن ما بعدها مبتدأ

والوقف كاف: لأن ما بعدها هو ﴿مَنْ أَوْفَىٰ ...﴾ استئنافية لا محل لها من الإعراب مقررة لمعنى الجملة التي سدت محلها «بلى».

والوقف: تام عند الداني، ولم يذكر السجاوندي وقفًا(١).

٤- *[آل عمران الآية ١٢٥]:*

قال تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤-١٢٥].

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت نفي عدم كفاية إمداد الله للمؤمنين، وأثبتت كفاية إمداد الله للمؤمنين.

والمعنى: بلى يكفي إمداد الله(٢).

والوقف، كاف: لأن ما بعدها هو ﴿إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ استئنافية ودليله: الابتداء بالشرط، والمعنى متصل بشأن من سبق ذكرهم.

وخبر، وهو قوله: «من أوفى» «مَن» شرط في موضع الابتداء، «فإن الله يحب المتقين» الخبر، والفاء: جواب الشرط، انظر: «شرح كلا وبلى» [٨٣].

(١) قال النحاس: «بَلَى» جواب للنفي، والتمام «المُتَّقِينَ»، انظر: «القطع» [١٢٩].
قال الداني: قال إبراهيم الزجاج: الوقف على «بَلَى» تام، والتقدير عنده: بلى عليهم سبيل العذاب لكذبهم واستحلالهم، انظر: «المكتفى» [٢٠٤]، و«العلل» (١/ ٣٧٨).

(٢) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن، لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي، ودليل حسن الوقف: أن بعدها «إن» - التي للشرط - وهي مما يبتدأ به - فهي وما بعدها كالابتداء والخبر، انظر: شرح «كلا وبلى» [٨٠].

والوقف: تام عند النحاس (رواه عن نافع)، وكاف عند الداني، مطلق عند السجاوندي[١].

٥- [سورة الأعراف ١٧٢]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾.

في قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ﴾ قولان:

القول الأول: أنه من تتمة كلام بني آدم.

أي: شهدنا على أنفسنا بأنك ربنا ولا معبود لنا سواك[٢]، وعلى هذا القول لا يحسن الوقف على «بلى» إذ لا يصح فصل بعض المقول عن بعض، ويوقف عندئذ على ﴿شَهِدْنَآ﴾، ويبتدأ بـ ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ أي: لئلا تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين.

القول الثاني: أنه قول الملائكة.

وذلك أن بني آدم لَمَّا اعترفوا بربوبية الله تعالى لهم، قَالَ تَعَالَىٰ للملائكة: اشهدوا فقالوا: شهدنا أي: على اعتراف بني آدم؛ فعلى هذا يحسن الوقف: على «بلى» لأنه تمام كلام بني آدم، وقوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ حكاية كلام الملائكة[٣].

رمز المصاحف: (تعانق) جميع المصاحف ولم يضع الأزهر علامة.

(١) انظر: «القطع» [١٣٥]، و«المكتفى» [٢٠٧].
وذُكر للسجاوندي في بعض نسخه عدم الوقف لاتحاد المقول مع ما بعده، والصواب ما أثبتناه، انظر: حاشية «علل الوقوف» (١/ ٣٨٨).
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة وأهل الوقف على جواز الوقف على «بلى».

(٢) وهو قول أبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، انظر: «المكتفي» [٢٧٨].

(٣) انظر: «معالم الاهتداء» (١١٩-١٢١).

والوقف: عند النحاس، والإمام مكي، والداني، والسجاوندي بنفس تقدير الوجهين السابق ذكرهما[١].

٦- [سورة النحل آية ٢٨]:

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

يحسن الوقف على «بَلَى» لأنها أفادت نفي قول الكفار ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ وأثبتت أنهم عملوا السوء، وأن الله عليم بما كانوا يعملون.

والمعنى: بلى عملتم السوء[٢].

والوقف، كاف: لأن ما بعدها وهو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ...﴾ استئنافية تعليلًا لمضمون الجملة التي دلت عليها «بلى»، ودليلها الابتداء بـ«إنَّ»، لأنها مما يكسر عند الابتداء به، ولو تعلقت بما قبله ولو قولًا أو قسمًا لفتحت.

وهذا الموضع التي يوضع له علامة وقف، سوى مصحف الأزهر[٣].

---

(١) ذكر الإمام مكي: نفس توجيه الوجهين، انظر: «شرح كلا وبلى» [٨٩].
وانظر: «القطع» [٢٢٣]، و«علل الوقوف» (٢/ ٥٢٢).
قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع يكاد يكون فيه اتفاق بين المصاحف المختارة وأهل الوقف على جواز الوقف على «بلى».

(٢) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن بالغ، لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي، أي: بلى عملتم السوء، انظر: «شرح كلا وبلى» [٩١].

(٣) قال النحاس: التمام «مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ» وهو قول أبي حاتم والأخفش.
وعن نافع «مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ * بَلَى» تم، والأول أولى لأنه قد انقضى كلامهم وتم، ثم قال الله جل وعز رداً عليهم: «بَلَى إِنَّ الله عَلِيمٌ..».
انظر: «القطع» [٢٩٣]، و«المكتفى» [٣٥٠]، و«علل الوقوف» (٢/ ٦٣٧).

٧- [سورة يس آية ٨١]:

قال تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت نفي عدم قدرة الله على أن يخلق مثلهم، وأثبتت أن الله قادر على أن يخلق مثلهم.

والوقف، كاف: لأن جملة ﴿ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ مكونة من مبتدأ وخبر، ومعطوفة على الجملة التي سدت مسدها «بلى»، وهي بلى قادر، والمعلوم أن عطف الجمل لا عطف المفردات يسوغ الوقف.

والمعنى: بلى قادر على أن يخلق مثلهم(١).

والوقف: تام عند النحاس (رواه عن نافع، والقتبي)، وكاف عند الداني، ولم يذكر السجاوندي وقفًا لـ «بلى»(٢).

٨- [سورة غافر الآية ٥٠]:

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَـٰٓؤُا۟ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ ﴾.

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت نفي عدم إتيان الرسل بالبينات، وأثبتت إتيانهم بها.

(١) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن بالغ، لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي، أي: بلى يقدر على ذلك، انظر: «شرح كلا وبلى» [٩٤].

(٢) قال النحاس: عن نافع «مِثْلَهُمْ بَلَى» تم، وهو قول محمد بن عيسى وكذا قال القتبي، انظر: «القطع» [٤٣٤]، و«المكتفى» [٤٧٦]، و«علل الوقوف»(٣/ ٨٥١).

والمعنى: بلى أتتنا رسلنا بالبينات[١].

والوقف كاف: لأن ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ جواب أهل النار لخزنة جهنم، و﴿قَالُواْ فَٱدۡعُواْ﴾ مستأنفة واقعة جوابًا عن سؤال نشأ من الجملة السابقة.

والوقف: تام عند النحاس (رواه عن القتبي)، وكاف عند الداني، ومطلق عند السجاوندي[٢].

٩- [سورة الأحقاف آية ٣٣]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾.

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت نفي عدم قدرة الله على أن يحي الموتى، وأثبتت قدرة الله على إحياء الموتى.

والمعنى: «بَلَى» قادر على إحياء الموتى.

والوقف، كاف: على «بَلَى» كاف لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ جملة استئنافية ودليل الاستئناف الابتداء بـ«إن»[٣].

(١) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن بالغ، لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي، والمعنى: بلى أتتنا رسلنا بالبينات، انظر: «شرح كلا وبلى» [٩٦].

(٢) قال النحاس: والتمام عند القتبي: «قَالُوا بَلَى»، وعند أبي حاتم «قَالُوا بَلَى* قَالُوا فَادْعُوا»، انظر: «القطع» [٤٥٤]، و«المكتفى» [٤٩٥]، و«علل الوقوف» (٣/ ٨٩٣).

قلت: والمتأمل في الآراء يلاحظ أن هذا الموضع فيه اتفاق بين المصاحف المختارة وأهل الوقف على جواز الوقف على «بلى».

(٣) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن بالغ، لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي، والمعنى: بلى يقدر على ذلك، انظر: «شرح كلا وبلى» [٩٩].

والوقف: تام عند النحاس (رواه عن نافع)، وكاف عند الداني، ولم يذكر السجاوندي وقفًا لـ «بلى»[(١)].

١٠- [سورة الانشقاق آية ١٤]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾.

يحسن الوقف على «بَلَى»، لأنها أفادت إبطال نفي الحَور، وهو الرجوع إلى الله بالبعث والنشور، وأثبتت البعث.

والمعنى: «بلى» سيحور، أي: سيرجع إلى الله.

والوقف، كاف: على «بَلَى» كاف لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ جملة استئنافية ودليل الاستئناف الابتداء بـ«إن»[(٢)].

والوقف: تام عند النحاس (رواه عن نافع)، وكاف عند الداني، وجائز عند السجاوندي[(٣)].

---

(١) قال النحاس: وعن نافع «عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى» تم.
انظر: «القطع» [٤٨٢]، و«المكتفى» [٥٢٢]، و«علل الوقوف» (٣/ ٩٤٥).

(٢) قال الإمام مكي: الوقف على «بلى» حسن بالغ، لأنها جواب للنفي، وهو «ألن يحور»، والمعنى: بلى يحور أي: يرجع إلى الآخرة، انظر: «شرح كلا وبلى» [٩٩].

(٣) قال النحاس: ولم يذكر نافع فيها تمامًا إلا «إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ * بَلَى» والتمام عند غيره «إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا»، انظر: «القطع» [٥٦٧]، و«المكتفى» [٦١٤].

من سير الأعلام

الجعبري إبراهيم بن عمرو، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ١٣٢هـ:

أبو إسحاق إبراهيم بن عمرو بن إبراهيم بن الخليل الجعبري: نسبه إلى قلعة بين بالسي والرقة على الفرات، فبها ولد، ثم ولي مشيخة الخليل إلى أن مات بها، كان عالمًا بالقراءات وغيرها من العلوم، وُلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ٦٤٠ هـ، وتوفي ١٣٢ هـ.
(انظر: «معجم المؤلفين» (٦٩/١))

الخليل بن أحمد ، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ١٧٠ هـ:

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى، من أئمة اللغة والأدب، وهو أستاذ سيبيويه، وواضع علم العروض، أبدع في اللغة بدائع لم يسبق إليها، ولد عام ١٠٠ هـ، وتوفي سنة ١٧٠ هـ. («كشف الظنون» (٣٥٠/٥))

إمام اللغة/ سيبويه توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٨٠هـ:

أبو بشر عمرو ابن عثمان النحوي البصري الحارثي، لقب بـ(سيبويه)، وهي كلمة فارسية معناها: رائحة التفاح، لأنه كان يكثر من شم التفاح، توفي سنة ١٨٠هـ، وقيل ١٩٤ هـ، عن اثنين وثلاثين عامًا بعد مناظرة الكسائي غمًا، من كتبه: كتاب سيبويه في علم النحو. (انظر: «بغية الوعاة» (٢٢٩/٢))

النحوي/ قطرب: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٢٠٦ هـ:

محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي البصري النحوي المعروف بقطرب، توفي في بغداد، سنة ٢٠٦ هـ من مصنفاته: إعراب القرآن، وكتاب الأصوات، والصفات.
(انظر: «كشف الظنون» (٩/٦))

الحافظ/ الفراء: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٢٠٧ هـ:

الحافظ أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي الكوفي اللغوي المقرئ البغدادي المعروف بالفراء، إمام العربية، كان متدينًا ورعًا ثقة، له مصنفات كثيرة، وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ضاع أكثرها، توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ من مصنفاته: آلة الكتابة، وكتاب حدود الإعراب، وكتاب الوقف والابتداء.

(انظر: «كشف الظنون» (٥١٤/٦)، و«بغية الرعاة» (٢ /٣٣٣))

النحوي/ الجرمي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٢٢٥ هـ:

هو صالح بن إسحاق الجرمي أبو عمر البصري الأديب النحوي توفي في بغداد، سنة ٢٢٥ هـ من مصنفاته: تفسير غريب كتاب سيبويه، شرح كتاب العين.

(انظر: «كشف الظنون» (٩/٦))

الإمام/ الطبري ٣١٠ هـ تفسير:

أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، الإمام الجليل، المجتهد المطلق، من أهل آمل طبرستان، وُلِدَ بها سنة ٢٢٤، ورحل من بلده فى طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة، قال عنه ابن خزيمة: ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير، سُمِعَ بمصر والشام والعراق، ثم ألقى عصاه واستقر ببغداد، وبقي بها إلى أن مات سنة ٣١٠ هـ.

(«طبقات المفسرين» للسيوطي [٨٣])

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزجاج ت ٣١١:

الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزحاج البغدادي، عالم بالنحو واللغة، له كتب كثيرة منها: معاني القرآن، ت ٣١١ هـ.

(«تاريخ بغداد» (٨٩/٦))

الإمام/ مكي أبي طالب: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٤٣٧ هـ:

الإمام محمد مَكِّي بن أبي طالب القيسي المغربي، ثم الأندلسي المقرئ، أستاذ الْقُرَّاء والمجودين، ولد بالقيروان سنة ٣٥٥ هـ، من أهل التبحر في علوم القرءان والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف، قرأ عليه خلق لا يُحصون، وأقام بمصر عشر سنوات يقرأ على فحول علمائها وقرائها، ثم هاجر إلى الأندلس، توفي في قرطبة سنة ٤٣٧ هـ. («معرفة القراء الكبار» (١/٣٥٥))

العلامة/ ابن عطية ٥٤١ هـ:

أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي الحافظ القاضي. ولي القضاء بمدينة المرية بالأندلس ولما تولَّى توخى الحق وعدل فى الحكم، من كتبه (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، قال ابن تيمية: [وتفسير ابن عطية أتبع للسُّنَّة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشرى]. مولده سنة ٤٨٠ هـ، وتُوفي بالرِّقة سنة ٥٤١ اهـ. («طبقات المفسرين» للسيوطي [٥٠])

الإمام/ أبو عمرو عثمان الداني توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٤٤٤ هـ:

هو الإمام العلامة المقرئ المفسر اللغوي أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، أحد الأئمة في القرءان، ورواياته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه، من أهل الحفظ والذكاء والتفنن دَيِّنًا، فاضلًا ورعًا سُنِّيًّا، له تواليفَ كثيرة في القراءات والرسم والضبط بلغت: مائة وعشرين كتابًا، له معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله، هو القطب الذي عليه مدار جميع أسانيدنا في القراءات السبع، ولد بقرطبة عام: ٣٧١، وتوفي بمصر سنة ٤٤٤. («معرفة القراء الكبار» (١/٣٤٥))

الإمام/ البغوي ٥١٠ هـ:

أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفرَّاء البغوي، مؤلف معالم التنزيل، الفقيه، الشافعى، المحدِّث، المفسِّر، الملقَّب بمحيي السُّنَّة وركن الدين. كان إماما في التفسير إماما في الحديث إمامًا في الفقه تفقه البغوي على القاضي حسين وسمع الحديث منه، وكان تقيًا ورعًا، زاهدًا، قانعًا، إذا ألقى الدرس لا يلقيه إلا على طهارة، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى شوَّال سنة ٥١٠ هـ، بورك له في تصانيفه ورزق فيها القبول، من أبرزها تفسير معالم التنزيل، وقد جاوز الثمانين، ودُفِن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطالقاني.

(«طبقات المفسرين» للسيوطي [٣٨])

الإمام/ الشاطبي توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٥٩٠ هـ:

الإمام القاسم بن فيره بن أحمد الحافظ أبو محمد الرعيني الأندلسي المعروف بالشاطبي المالكي المقرئ النحوي، ولد سنة ٥٢٨ هـ، وتوفي بمصر سنة ٥٩٠.هـ من مصنفاته: حرز الأماني ووجه التهاني، والشاطبية، وعقيلة أرباب القصائد.

(انظر: «كشف الظنون» (٨٢٨/٥)، و«غاية النهاية» (٢٠/٢))

العلامة/ ابن الجوزي ٥٩٧هـ:

الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسر الفقيه الواعظ جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي «المعروف بابن الجوزي» البغدادي الحنبلي الواعظ صاحب التصانيف ولد سنة ٥٠٩هـ صنف في التفسير «المغني» وهو كبير ثم اختصره في «زاد المسير»، وله «مناقب أبي بكر» مجلد و«مناقب عمر» مجلد، وهو مطبوع، و«مناقب علي» مجلد وغيرها كثير. توفي سنة ٥٩٧هـ.

(«غاية النهاية» جـ[١]، ص [٣٧٥]، «شذرات الذهب» جـ[٤]، ص[٣٢٩])

الإمام/ السَّخَاوِي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٦٤٣ هـ:

علم الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد السَّخَاوِي المقرئ، المحقق، المجود المفسر، النحوي، اللغوي، الشافعي، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، قرأ عليه خلق كثير إلى الغاية، ولد سنة ثمان أوتسع وخمسين وخمسمائة بسخا بمصر، وهو أول من شرح الشاطبية، له مصنفات متعددة منها: جمال الْقُرَّاء وكمال الإقراء، توفي سنة ٦٤٣.

(انظر: «معرفة القراء الكبار» (٢/٥٩٦)، و«غاية النهاية» (١/٥٦٨))

الإمام/ القرطبي ٦٧١ هـ:

الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرْح الأنصاري، الخزرجي الأندلسي، القرطبي المفسِّر. من العلماء العارفين، الزاهدين فى الدنيا، المشغولين بما يعنيهم من أُمور الآخرة، كانت أوقاته كلها معمورة بالتوجه إلى الله وعبادته تارة، وبالتصنيف تارة أخرى، من أشهر كتبه التفسير المسمى بـ (الجامع لأحكام القرآن)، توفي في شوَّال سنة ٦٧١ هـ.

(«طبقات المفسرين» للسيوطي [٧٩])

شيخ الإسلام/ الإمام ابن تيمية ٧٢٨هـ:

شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم، بن عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن الخضر، بن عبد الله بن تيمية، الحراني، العالم الرباني، مفتي الأمة بحر العلوم قامع البدع، صاحب المصنفات المؤيدة بالكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة، أيد الله به كتابه، وسنة نبيه وما كان عليه السلف، وما ذاك إلا لما جمع الله له من العلوم النقلية والعقلية الشرعية، والتاريخية، ومن الإحاطة بمذاهب أهل الملل، والنحل، وآراء أهل المذاهب حفظا وفهما ما لم يعهد عن أحد من علماء الأرض قبله، ولا بعده، ولد في ٦٦١هـ، توفي في ٧٢٨هـ.

(حاشية «مقدمة التفسير» الحنبلي [٧٧])

العلامة/ ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ:

هو الإمام المحقق الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد الدمشقي ولد في بيت عِلم وفضل في السابع من صفر سنة ٦٩١هـ في قرية زرع من قرى حوران بدمشق، وتتلمذ على طائفة من علمائها، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة تامة منذ عودته من مصر سنة ٧١٢ هـ إلى وفاته سنة ٧٢٨هـ، بلغت مؤلفاته نيفًا وستين كتابًا، توفي سنة ٧٥١هـ ودفن في مقبرة الباب الصغير بدمشق.

(«ذيل طبقات الحنابلة» جـ[٢] ص[٤٤٧])

الإمام/ ابن كثير ٧٧٤ هـ:

الإمام الجليل الحافظ، عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمرو بن كثير بن زرع البصري ثم الدمشقي، الفقيه الشافعي، قدوة العلماء والحفاظ، وعمدة أهل المعاني والألفاظ، صاحب تفسير القرآن العظيم، قَدِم دمشق وله سبع سنين، لازم المزي وقرأ عليه تهذيب الكمال، وأخذ عن ابن تيمية، وَلِيَ مشيخة أم الصالح بعد موت الذهبى ولد ٧٠٠ هـ، توفي ٧٧٤ هـ.

(«طبقات المفسرين» [٢٦٠])

الإمام/ ابْنُ الجزري، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٨٣٣:

الإمام العلامة: شمس الدين، أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجزري، الدمشقي، ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في دمشق الشام عام ٧٥١ هـ، وبها كانت نشأته، وتلقى علم القراءات على شيوخها، رحل إلى بلاد كثيرة لتعلم القراءات وتعليمها كمصر والبصرة، فجمع القراءات على علمائها، وتلتقي عنده جميع أسانيدنا في القرآن والقراءات، له مؤلفات كثيرة نافعة ملأتِ الآفاقَ بشهرتها، توفي بشيراز سنة ٨٣٣ هـ من مؤلفاته: النشر في القراءات العشر.

(انظر: «التمهيد» [٧])

الحافظ/ شهاب الدين القسطلاني توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٢٣ هـ:

العلامة الحافظ شهاب الدين أبو العباس المصري الشافعي الإمام العلامة الحجة الفقيه الواعظ المقرئ المسند، ولد عام ٨٥١، روى عنه السخاوي أنه قرأ صحيح البخاري في خمس مجالس، وتلمذ عليه السخاوي، من مؤلفاته: التحفة السنية شرح المقدمة الجزرية، توفي سنة ٩٢٣ هـ. (من «مقدمة اللآلئ» السنة [٩])

شيخ الإسلام/ زكريا الأنصاري: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٢٦ هـ:

أبو يحيى زكريا الأنصاري، ولد بمصر عام ٨٢٣ هـ ونشأ بها، قرأ على أبي النعيم رضوان بن محمد العقبي، وهو عن الإمام الجزري، وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٩٢٦ هـ. من كتبه كتاب الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، وكتاب المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء. (انظر: «كشف الظنون» (٣٧٤/٥)، و«الأعلام» للزركلي (٨٠/٣))

العلامة/ ناصر الدين الطبلاوي توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٦٦ هـ:

هو محمد بن سالم الطبلاوي ناصر الدين: مصري، منوفي، من علماء الشافعية من تلاميذ الشيخ زكريا الأنصاري، عاش نحو مئة سنة، وانفرد في كبره بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها كلها حفظًا، ولم يكن في مصر أحفظ لهذه العلوم منه، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٩٦٦ هـ. (انظر: «الأعلام» (٤/٧)، و«هداية القارئ» (٧٠٧/٢))

الملا/ علي بن محمد سلطان المعروف بالقارئ توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٠١٤ هـ:

الملا علي بن محمد سلطان المعروف بالقارئ ولد في هراة، وسكن مكة المكرمة وتوفي بها رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٠١٤ هـ ومن كتبه المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية.
(انظر: «الأعلام» للزركلي (١٦٦/٥)، و«هداية القارئ» (٦٨٣/٢))

محمد بن قاسم البقري، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١١١١ هـ:

محمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البقرى، المصري المقرئ الشافعي، الأزهري، ولد سنة ١٠١٨، من شيوخه الشيخ شحاذه اليمني، من مصنفاته غنية الطالبين، ومنية الراغبين، توفي سنة ١١١١هـ. (انظر: معجم المؤلفين(٣/٣))

الإمام/ علي الصفاقسي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١١١٧ هـ:

أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، كان رجلًا صالحا تقيا مصلحًا، ولد بصفاقس في تونس سنة ١٠٥٣هـ، تلقى عن علمائها، ثم رحل إلى الأزهر وأخذ عن مشايخه، أنشأ المدارس القرآنية، ورابط في الثغور وجهز الغازين، وصنف كثيرًا من كتب القراءات والتجويد والفقه وغيرها، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١١١٧ هـ من كتبه غيث النفع في القراءات السبع. (انظر: الأعلام: (٥/١٨٣))

العلامة/ أحمد الدمياطي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ١١١٧ هـ:

أحمد بن محمد أحمد الدمياطي الشهير بالبناء: كان عالمًا كبيرا بالقراءات والفقه والحديث، ولد بدمياط في مصر ونشأ بها، رحل إلى القاهرة، فلازم الشيخ: سلطان المزاحي، والنور الشبراملسي، وأخذ عنهما القراءات، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمدينة المنورة، ودفن بها في محرم سنة ١١١٧ هـ. من كتبه إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.
(انظر: معجم المؤلفين د عمر رضا ٢/٧١، و هداية القارئ ٢/ ٦٣٠)

الإمام/ محمد المرعشي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١١٤٥هـ:

محمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بساجقلي زادة من أهل مرعش، عالم فقيه حنفي، له عدة مؤلفات تصل إلى ثلاثين كتابا ورسالة، منها كتاب: جهد المقل في التجويد، وبيان جهد المقل وكلاهما في كتاب واحد، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمرعش سنة ١١٤٥هـ.
(انظر: فتح العلي المجيد، ص: [١٩٤])

الإمام/ الشوكاني ١٢٥٠هـ:

العلامة محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، وُلِد سنة ١١٧٣هـ، في بلدة هجرة شوكان. ونشأ بصنعاء، وجَدَّ فى طلب العلم، واشتغل كثيرًا بمطالعة كتب التاريخ ومجاميع الأدب، وسار على هذه الطريقة ما بين مطالعة وحفظ، وما بين سماع وتلق، إلى أن صار إمامًا يُعَوَّل عليه، ورأسًا يُرحل إليه فريدًا في عصره، ونادرة لدهره، وقدوة لغيره، بحرًا فى العلم لا يُجارَى، ومفسِّرًا لا يُبارَى، ومُحَدِّثًا لا يشق له غبار، ومجتهدًا لا يثبت أحد معه فى مضمار، ولقد خلَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبًا فى العلم نافعة وكثيرة، أهمها: كتاب فتح القدير في التفسير، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٢٥٠هـ. (إتحاف النبلاء، ١٠٢)

العلامة/ المتولي توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣١٣هـ:

محمد بن أحمد الشهير بالمتولي: شيخ القراء بالديار المصرية، عالم كبير وبحر في علوم القرآن بلا نظير، غاية في التدقيق، نهاية في التحقيق، له زهاء الأربعين مصنفا في القراءات وغيرها من علوم القرآن، كالتجويد والرسم والضبط والفواصل، وُلِد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ١٢٤٨ هـ وتوفي في شهر ربيع الأول سنة ١٣١٣هـ. (انظر: هداية القارئ: ٢/٧٠٢)

العَلامَة/ مُحَمَّد مَكِّي نصر: رَحِمَهُ ٱللَّهُ من علماء القرآن ١٣ هـ:

العلامة مُحَمَّد مَكِّي نصر الجريسي عالم كبير في التجويد والقراءات وغيرهما، مصري، له مؤلفات يرجع إليها ويعول عليها، منها نـهاية القول المفيد الَّذِي استمده من أربعة وعشرين كتابًا من الكتب المشهورة، فرغ من تأليفه سنة اهـ.
(انظر: هداية القارئ ٢/٧٢٥، ونهاية القول المفيد)

العلامة/ محمود علي بسة توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣٦٩ هـ:

العلامة محمود علي بسة مصري، من علماء الأزهر الشريف، والمدرس بقسم القراءت التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر سابقًا، له تصانيف كثيرة منها: العميد في فن التجويد، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أواخر الخمسينات من القرن العشرين الميلادي.

(انظر: هداية القارئ ٢/٧٢٨)

العلامة/ علي الضباع: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣٧٦هـ:

العلامة علي بن محمد الضباع: المصري مولدا وإقامة، من أعلام علم التجويد والقراءات، ولي مشيخة عموم المقارئ المصرية، وألف عدة كتب في التجويد والقراءات والرسم العثماني وضبط المصحف وعد الآي وغيرها وكلها شافية كافية في بابها، قرأ على عدة شيوخ منهم صهر المتولي الشيخ / حسن الكتبي وهو عن الشيخ المتولي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣٧٦هـ، من كتبه كتاب منحة ذي الجلال والإكرام، والإضاءة في أصول القراءة.

(انظر: هداية القاري: ٢/٦٨٢)

محمد صادق قمحاوي: وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد سنة ١٤٠١ هـ:

هو الشيخ: محمد صادق قمحاوي: المفتش العام بالأزهر الشريف، وعضو لجنة تصحيح المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية سابقا، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد سنة ١٤٠١ هـ، من كتبه البرهان في تجويد القرآن، وقلائد الفكر في القراءات العشر.

(انظر: فتح العلي المجيد، ص: ١٩٣)

الشيخ/ عثمان بن سليمان مراد أغا ، وُلِد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣١٦ هـ:

الشيخ عثمان بن سليمان مراد أغا، شيخ شيخي د/ عبد العزيز بن عبد الحفيظ: ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ملوي عام ١٣١٦، تلقى التجويد، والقراءات على عدة شيوخ منهم الشيخ:

حسن بن محمد بدر، المشهور بالجريسي الكبير، وإسناد المصنف عالٍ جدًا، السلسبيل الشافي. (تحقيق د خالد بن خير الله سعيد: [٣٨])

العلامة/ السعدي ١٣٧٦هـ:

العلامة الورع الزاهد، الفقيه الأصولي المحقق المدقق علامة القصيم الشيخ أبي عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن حمد آل سعدي. من نواصر بني تميم، ولد في عنيزة في القصيم، في ١٢ المحرم ١٣٠٢هـ، وحفظ القرآن من سن مبكرة، حتى أتقنه وأتمه وحفظه عن ظهر قلب في الحادية عشرة من عمره، ونبغ في الحديث والتفسير والعقائد والفقه والأصول والمصطلح وعلوم اللغة، اعتنى أيما عناية بكتب ابن تيمية وابن القيم، من أشهر كتبه تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، توفي في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٦هـ. (روضة الناظرين للقاضي جـ١/ص٣١٩، و علماء نجد للبسام جـ٢/ص٤٣٣)

العلامة/ الشنقيطي ١٣٩٣هـ:

العلامة محمد الأمين الشنقيطي بن محمد المختار، ينتهي نسبه إلى جد قبيلة (تجكانت) من أشهر قبائل موريتانيا علمًا وفضلًا، ويرجع نسب تلك القبيلة إلى حمير، ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣٢٥هـ بدأ يحفظ القرآن وتجويده ورسمه، ثم التاريخ والسيرة والأدب وعلوم العربية ومبادئ الفقه... برز على أقرانه في جميع الفنون، وكان منقطعًا للعلم كلية، قدم إلى المملكة عام ١٣٦٧هـ، ختم تفسير القرآن الكريم بالمسجد النبوي مرتين، من أشهر مؤلفاته: (أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن)، توفي عام ١٣٩٣هـ، ودفن بمقبرة المعلى بمكة المكرمة. (عطية محمد سالم)



الشيخ/ عبد الفتاح عجمي: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٤٠٩ هـ:

الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي بلدًا ومولدًا، مصري وُلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ١٩٢٣م، شيخ جليل فاضل عالم بالقراءات والتجويد، عمل مدرسا في ليبيا لعدة سنوات، ثم انتقل إلى المدينة المنورة للتدريس في كلية القرآن الكريم، بقي على ذلك إلى أن توفي بها، ودفن بالبقيع سنة ١٤٠٩ هـ، من كتبه هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري.

(انظر: فتح العلي المجيد، ص: ١٩٣)

الشيخ/ محمود خليل الحصري توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٤٠١ هـ:

شيخ عموم المقارئ المصرية في عصره، حفظ القرآن وعمره ثمان سنوات، حباه الله صوتًا مميزًا وأداء حسن، وهو أول من سجل المصحف الصوتي المرتل، وأول من نادى بإنشاء نقابة لقراء القرآن الكريم، انتخب رئيسًا لاتحاد قراء العالم الإسلامي، ١٣٨٨، وأوصى في خاتمة حياته بثلث أمواله لخدمة القرآن الكريم وحفاظه، ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ غرة ذي الحجة عام ١٣٣٥هـ، بقرية شبرا النملة، مركز طنطا بمصر، وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٤٠١هـ.

(أحكام قراءة القرآن، ص ٩)

العلامة/ ابن عثمين ١٤٢١ هـ:

العالم المحقق، الفقيه المفسّر، الورع الزاهد، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان ابن عبد الرحمن آل عثيمين من الوهبة من بني تميم، ولد في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ في عنيزة، حفظ القرآن الكريم عنده عن ظهر قلب ولّما يتجاوز الحادية عشرة من عمره بعد، تلقى العلوم الشرعية والعربية، على نخبة من العلماء منهم فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، والشيخ عبد العزيز ابن باز، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والعلامة المفسِّر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، له العديد

من المؤلفات في التفسير، والفقه، والفتاوى، وتوفي في يوم الأربعاء من شهر شوال من عام ١٤٢١ هـ. (١٤ عامًا مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن عثيمين، عبد الكريم المقرن)

الشيخ العلامة/ إبراهيم السمنودي حَفِظَهُ اللهُ:

هو إبراهيم بن على بن شحاته السمنودي، مصري، عالم نحرير، وفاضل كبير، يشار إليه بالبنان في علم التجويد في هذا العصر، من أكابر أساتذة القراءات بكلية اللغة العربية بالأزهر، تتلمذ عليه الكثير، وطلابه من أبرز من حمل لواء هذا العلم في هذا العصر، من كتبه لآلئ البيان، ومازال يقرأ إلى الآن غفر الله له. (انظر: هداية القارئ /٦٢٤)

الشيخ/ أحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ الزَّياتِ:

الشيخ العلامة أحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ الزَّياتِ، شيخ شيخي علامة زمانه، إمام في القراءات بلا نظير، وحيد العصر في العلم والحياء والفضل، وأعلى القراء إسنادًا في مصر في عصره، والمتخصص بقسم تخصص القراءات بالأزهر، والمستشار بمجمع الملك فهد سابقًا، قرأ على الشيخين الجليلين خليل الجنيني، والشَّيْخ عبد الفتاح هنيدي، وهما عن الشيخ المتولى رحمهم الله أجمعين، قرأ عليه خلق كثير، وطلابه من أبرز من حمل لواء هذا العلم الشريف في هذا العصر.

الشَّيخ/ رزقُ خليل حبَّة:

هو الشَّيْخ: رزقُ خليل حبَّة: شيخُ عُمومِ المقارئ المصرية، وعضو المجلس الأعلى للشُؤون الإسلامية، ووكيلُ لجنةِ الاسْتِماع بإذاعة القرآن الكريم المصرية، أشرف على العديد من المصَاحِف والتسجيلات القرآنية للشيخ محمد رفعت، والشيخ مصطفى إسماعيل، والشَّيْخ عبد الباسط عبد الصمد، والشيخ المنشاوي، حصَلَ على الشهادة العليا للقراءات من الأزهر، والتخصص في القراءات من قسم القراءات في كلية اللغة

العربية سنة ١٩٥٢مـ، وتلقى القرآنَ على العديدِ من المشايخ منهم الشَّيْخ: عامرُ عثمان، الشَّيْخ حسين حنفِي، والجُريسي، والشَّيْخ إبراهيم السمنودي.

الدُّكتُور/ عبْدُ العزيزِ القاري:

الدُّكتُور/ عبْدُ العزيزِ القاري: عميد كلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة، ورئيس لجنة مصحف المدينة المنورة، قرأ القرآنَ بروايةِ حفصٍ على والده، وقراءة نافع بروايتي قالون وورش على الشيخ محمد الأمين أيدي الشنقيطي، وقرأ القرآن بمضمَّن الشاطبية على الشَّيْخ عبد الفتاح القاضي، ولم يتم لوفاته، ثم قرأ القرآن بمضمن الشاطبية على الشيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات ولم يتم.

الشَّيْخ/ إبراهيمُ الأخضر:

الشَّيْخ/ إبراهيمُ الأخضر شيخُ القراء بالمسجد النبوي، قرأ على الشَّيْخ: حسن الشاعر شيخ قراء المسجد النبوي السبعة بمضمون الشاطبية بالإجازة في كل الروايات، ثم على الشَّيْخ عامر عثمان، ولم يتم، وعلى الشَّيْخ الزيات، وعمدة قراءته على الشَّيْخ عبد الفتاح القاضي، قرأ عليه العشرة، ولازمه عمرًا طويلًا.

الدُّكتُور/ إبراهيمُ بن سعيد الدُّوسَري:

الدُّكتُور/ إبراهيمُ بن سعيد الدُّوسَري رئيس قسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بالرياض، قرأ على الشَّيْخ: أحمد الزيات رواية حفص، وبعض القراءات، وعلى الشَّيْخ: أحمد مصطفى عدة ختمات، ختمة بالشاطبية، وختمة بالدرة، وختمة بالقراءات العشر الكبرى، ثم لازمه في الإقراء حتى رجع إلى مصر، وقرأ على الشَّيْخ إبراهيم الأخضر، ختمة بحفص، ولا زال يكمل عليه.

الشيخ/ أسامة بن عبد الوهاب:

أستاذنا وشيخنا الفاضل، الشيخ/ أسامة بن عبد الوهاب، المحقق المدقق المحرر، والحاصل على العديد من الإجازات على أصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز الزيات والشيخ قاسم الدجوي، والدكتور عبد العزيز بن عبد الحفيظ، وغيرهم، له مؤلفات عديدة في هذا الفن منها بغية الكمال شرح تحفة الأطفال، ونور الفلاح في تجويد القرآن.

(من كتاب الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية)

من مراجع أهل السنة والجماعة

من ٢٠٠ هـ إلى ٣٠٠ هـ

١- كتاب السُّنة، أَبو بكر أَحمد بن يزيد الخلال- ٢١١ هـ.

٢- كتاب السنة، الإمام أَحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ٢٤١ هـ.

٣- كتاب السنَّة، الحافظ أَبو بكر بن أبي عاصم- ٢٨٧ هـ.

٤- كتاب السنة، عبد الله ابن الإمام أحمد- ٢٩٠ هـ.

٥- كتاب السنة، محمد بن نصر المروزي- ٢٩٤هـ.

٦- كتاب الإِيمان،، الإمام أَبو عبيد القاسم بن سلام- ٢٢٤هـ.

٧- كتاب الإِيمان، الحافظ محمد بن يحيى بن عمر العدني- ٢٤٣ هـ.

٨- كتاب الإِيمان، الحافظ أَبو بكر بن محمد بن أَبي شيبة- ٢٣٥هـ.

٩- شرح مذاهب أهل السنة، أَبو حفص عمر بن شاهين- ٢٧٩ هـ.

١٠- كتاب التوحيد، الإمام أَبو عبد الله إِسماعيل البخاري- ٢٥٦ هـ.

١١- الرد على الجهمية، الإمام عثمان بن سعيد الدارمي- ٢٨٠ هـ.

١٢- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، الإمام أَبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري- ٢٧٦هـ.

١٣- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، الإمام البخاري- ٢٥٦ هـ.

١٤- كتاب العرش وما روي فيه، الحافظ محمد بن عثمان بن أَبي شيبة العبسي- ٢٩٧ هـ.

من ٣٠٠ هـ إلى ٤٠٠ هـ:

١٥- صريح السنَّة، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ٣١٠ هـ.

١٦- كتاب التوحيد وإِثبات صفات الرب عَزَّوَجَلَّ، الإمام أبو بكر بن خزيمة- ٣١١هـ.

١٧- كتاب أَصل السنة واعتقاد الدِّين، الإمام أَبو حاتم الرازي- ٣٢٧هـ.

١٨- شرح السُّنة، الإمام حسن بن علي البربهاري- ٣٢٩ هـ.

١٩- الشريعة، الإمام أَبو بكر محمد بن الحسين الآجري- ٣٦٠هـ.

٢٠- الإِبانة عن شريعة الفرقة الناجية، الإمام أبو عبد الله العكبري الحنبلي- ٣٨٧ هـ.

٢١- أصول السُّنة، الإمام ابن أَبي زَمنين الأندلسي- ٣٩٩هـ.

٢٢- التصديق بالنظر إِلى الله تعالى في الآخرة، الإمام أَبو بكر الآجري- ٣٦٠ هـ

٢٣- كتاب الرؤية، الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني- ٣٨٥هـ.

٢٤- مقدمة ابن أَبي زيد القيرواني في العقيدة، عبد الله بن أبي زيد القيرواني- ٣٨٦ هـ.

٢٥- اعتقاد أَئمة الحديث، الإمام أبو بكر الإسماعيلي- ٣٧١ هـ.

٢٦- مقالات الإِسلاميين، جميعها للإمام أَبي الحسن الأشعري- ٣٢٠هـ.

٢٧- العقيدة الطحاوية، الإمام أَبو جعفر الطحاوي الأزدي الحنفي٣٢١ هـ.

٢٨- النصيحة في صفات الرب جَلَّوَعَلَا، الإمام أَبو محمد بن يوسف الجويني- ٤٣٨ هـ.

٢٩- كتاب التوحيد ومعرفة أَسماء الله وصفاته، الإمام محمد بن إسحاق بن منْده- ٣٩٥ هـ.

٣٠- كتاب الإِيمان، الحافظ محمد بن إِسحاق بن منده- ٣٩٥هـ.

٣١- كتاب العظمة، أَبو الشيخ الأَصفهاني- ٣٦٩هـ

٣٢- الرد على الجهمية، الإمام الحافظ ابن منده- ٣٩٥ هـ.

من ٤٠٠ هـ إلى ٥٠٠ هـ:

٣٣- إِثبات عذاب القبر، الإمام البيهقي- ٤٥٨ هـ.

٣٤- شرح السنة، الإمام الحسين بن مسعود البغوي- ٤٣٦ هـ.

٣٥- عقيدة السلف أَصحاب الحديث، الإمام أَبو عثمان إسماعيل الصابوني- ٤٤٩ هـ.

٣٦- المختار في أصول السُّنَّة، الإمام أبو علي الحنبلي البغدادي- ٤٧١هـ.

٣٧- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي- ٤١٨ هـ.

٣٨- كتاب الأَربعين في دلائل التوحيد، أَبو إِسماعيل الهروي- ٤٨١ هـ.

٣٩- الاعتقاد والهداية، أَبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي- ٤٥٨هـ.

٤٠- شعب الإِيمان، الحافظ أَبو عبد الله الحليمي البخاري- ٤٠٣هـ.

٤١- مسائل الإِيمان، القاضي أبو يعلى- ٤٥٨هـ.

٤٢- الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أَحمد بن حنبل- ٢٤١ هـ.

من ٥٠٠ هـ إلى ٧٠٠ هـ:

٤٣- مسألة العلو والنزول في الحديث، الحافظ أَبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ ابن القيسراني- ٥٠٧ هـ.

٤٤- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أَبو القاسم إِسماعيل بن محمد التميمي الأصفهاني ٥٣٥ هـ.

٤٥- لُمعة الاعتقاد الهادي إِلى سبيل الرشاد، الإمام موفق الدين أَبو محمد عبد الله ابن قدامة المقدسي- ٦٢٠ هـ.

٤٦- الأَربعين في صفات رب العالمين، للإمام الذهبي- ٧٤٨هـ.

٤٧- إِثبات صفة العلو، الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي- ٦٢٠ هـ.

٤٨- الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، الإمام علاء الدين ابن العطار- ٧٢٤هـ.

٤٩- تجريد التوحيد المفيد، الإمام أَحمد بن عدي المقريزي- ٨٤٥ هـ.

مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، (٧٢٨) هـ

مؤلفاته كثيرة في هذا الباب منها:

٥٠- منهاج السنة النبوية.

٥١- درء تعارض العقل والنقل.

٥٢- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة وأَهل الإِلحاد.

٥٣- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أَصحاب الجحيم.

٥٤- الصارم المسلول على شاتم الرسول.

٥٥- كتاب الإِيمان.

٥٦- الرسالة التدمرية.

٥٧- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة.

٥٨- الرد على المنطقيين.

٥٩- العقيدة الواسطية.

٦٠- العقيدة الحموية.

٦١- الرسالة التسعينية.

٦٢- بيان تلبيس الجهمية.

٦٣- النبوات.

٦٤- شرح العقيدة الأصفهانية.

٦٥- شرح حديث النزول.

٦٦- مجموع الفتاوى الذي جمع فيه كثير من مؤلفاته.

من مؤلفات العلامة ابن قيم الجوزية- ٧٥٢ هـ-:

مؤلفاته كثيرة في هذا الباب منها:

٦٧- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة.

٦٨- اجتماع الجيوش الإِسلامية على غزو المعطلة والجهمية.

٦٩- القصيدة النونية.

٧٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.

٧١- طريق الهجرتين وباب السعادتين.

من ١١٠٠ هـ إلى ١٤٠٠ هـ:

٧٢- أَقاويل الثقات في تأويل الأَسماء والصفات، الإمام زين الدِّين مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي- ١٠٣٣ هـ.

٧٣- العيون والأَثر في عقائد أَهل الأَثر، الإمام عبد الباقي الحنبلي- ١٠٧١هـ.

٧٤- الحائيّة، العلامة محمد بن أَحمد السفاريني- ١١٨٨ هـ.

٧٥- الدين الخالص، محمد صديق خان القنوجي- ١٣٠٧هـ.

من العلماء المعاصرين:

١- العلامة عبد الرازق عفيفي.

٢- الإمام عبد العزيز بن باز.

٣- العلامة عبد الله بن جبرين.

٤- العلامة محمد صالح بن عثيمين.

٥- العلامة صالح الفوزان.

من مراجــع الكتاب

١- أصل الاعتقاد، الدكتور عمر سليمان الأشقر، الدار السلفية، الطبعة الثالثة.

٢- أعلام السنة المنشورة، للحافظ الحكمي، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية.

٣- أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء، جمال القرش، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى.

٤- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، طبعة المجمع العلمي بدمشق.

٥- الإيمان حقيقته ونواقضه، الشيخ عبد العزيز عبد الله الراجحي، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى.

٦- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي دار النشر: دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت- ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م الطبعة: الأولى.

٧- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

٨- تفسير القرآن العظيم، المؤلف، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠- ٧٧٤ هـ]، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٩- تفسير فتح القدير، للشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثالثة.

١٠- التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، مكتبة المعارف الرياض الطبعة الأولى.

١١- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، [٢٢٤- ٣١٠ هـ] الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٢- الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد، الطبعة الأولى.

١٣- جمال القراء، علم الدين السخاوي، دار البلاغة، الطبعة الأولى.

١٤- حكم مخالفة منهج أهل السنة في تقرير مسائل الاعتقاد، الرسالة الرابعة، دار الوطن، الطبعة الأولى.

١٥- الرعاية، مكي بن أبي طالب القيسي، دار عمار.

١٦- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي،: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٧- زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين لـ/ جمال القرش، طبعة الثانية دار ابن الجوزي.

١٨- زبدة التفسير من فتح القدير، لـ د. محمد سليمان الأشقر، مكتبة دار السلام ط: الخامسة.

١٩- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: مكتبة المعارف، ط: الأولى.

٢٠- شرح العقيدة الطحاوية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

٢١- صحيح أبي داود، وصحيح النسائي، صحيح ابن ماجه، وصحيح الترغيب، للعلامة الألباني، مكتبة المعارف ط: الأولى.

٢٢- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، ط: الثانية، ترقيم/ فتح الباري، الطبعة: الأولى.

٢٣- طريق الهجرتين- ابن قيم الجوزية الطبعة الثانية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر.

٢٤- علل الوقوف للإمام محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق د. محمد عبد الله العبيدي، مكتبة الرشد، ط: الأولى.

٢٥- العميد في علم التجويد، محمود علي بسة، المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني.

٢٧- القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

٢٨- معالم التنزيل المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي [المتوفى ٥١٦ هـ] الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

٢٩- مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، الشيخ ناصر عبد الكريم العقل، دار الوطن، الطبعة الأولى.

٣٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار النشر: دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣١- مختصر شرح العقيدة الطحاوية، الشيخ على بن علي بن محمد أبي العز الحنفي.

٣١- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول(في التوحيد)، الشيخ حافظ ابن أحمد الحكمي، دار ابن القيم، الطبعة الثانية.

٣٢- المكتفى في الوقف والابتداء للإمام الداني، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية.

٣٣- منار الهدى في الوقف والابتداء، للشيخ أحمد عبد الكريم الأشموني، دار المصحف دمشق.

٣٤- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتاب العربي.

٣٥- نهاية القول المفيد، محمد مكي نصر، طبعة مصطفى الحلبي.

٣٦- هداية القارئ، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، الطبعة الثانية.

٣٧- الوقف الاختياري، جمال القرش، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى

٣٨- الوقف اللازم، محمود زين العابدين محمد، مكتبة دار الفجر الإسلامية

٣٩- الوقف اللازم، جمال القرش، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى

٤٠- الوقف اللازم والممنوع بين القراء والنحاة، د. محمد المختار المهدي، دار الطباعة المحمدية.
٤١- الوقف على كلا وبلى، جمال القرش، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى.

صدر للمؤلف

أولا: في مجال العقيدة:

١- خلاصة عقيدة المسلم. ٢- توحيد العبادة. ٣- عقيدتي.

ثانيًا- في مجال التجويد:

١- **للمبتدئين:** التمهيد لدراسة علم التجويد للمبتدئين.

٢- **للمتقدمين:**

- دراسة علم التجويد للمتقدمين: (ثلاثة مستويات).
- الأسئلة الموضوعية في علم التجويد للمتقدمين .

٣- **للمتخصصين:** سلسلة زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين.سبع رسائل.

٤- دراسة المخارج والصفات. ٥- تاج الوقار لحملة القرآن.

ثالثًا- في مجال اللغة: سلسلة النحو التطبيقي:

للمبتدئين: التمهيد لدراسة النحو العربي.

للمتقدمين: النحو التطبيقي من القرآن والسنة (المستوى الأول).

رابعًا- في مجال الوقف والابتداء: سلسلة دراسة الوقف والابتداء:

(١) الوقف الاختياري. (٢) الوقف اللازم. (٣) الوقف على كلا وبلى.

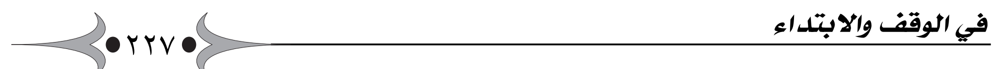
خامسًا- في مجال التربية:

- براعم الإسلام للنشء. (ثلاثة مستويات)
- طرائق التدريس العامة.
- القيادية التربوية للمشرف التربوي.
- مهارات تدريس القرآن الكريم.

سادسًا- في مجال الذكر والدعاء:

- زاد الذاكرين في الأذكار والأدعية الصحيحة.

المحتويات




تم بحمد الله